

Distr.: General
19 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 19 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى جلسة التداول بالفيديو التي عقدها مجلس الأمن في 15 أيار/مايو 2020 بشأن "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507): أساليب العمل". مرفق طيه نسخ من الإحاطات التي قدمها في تلك المناسبة كل من السيدة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن؛ والسيد إدوارد لاك، أستاذ الممارسة المهنية في مجال الشؤون الدولية والعامة بمعهد أرنولد أ. سالتزمان، جامعة كولومبيا؛ بالإضافة إلى نسخ من البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس، وفرنسا، والصين، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفييت نام (باسم الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن).

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن هذه الجلسة عبر التداول بالفيديو، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات خطية أرفقت نسخ منها أيضا: أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البحرين، البرازيل، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تركيا، جمهورية كوريا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فيجي، قبرص، كندا، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند واليابان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطات والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) **سفين يورغنسن**
رئيس مجلس الأمن



250620 270520 20-06868 (A)



المرفق 1

بيان الممثلة الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، إينغا روندا كينغ

أنشئ الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في عام 1993 لدراسة ممارسات المجلس وأساليب عمله وتقديم توصيات لتحسينها، وأصبح منذ ذلك الحين إطارا رئيسيا لتنقيح وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ومن بين الآليات الرئيسية لجعل الاطلاع على أساليب عمل المجلس أكثر يسرا بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة والجمهور الاتفاق على أحدث إصدار للمذكرة الرئاسية S/2017/507، في عام 2017، تحت رئاسة اليابان للفريق العامل غير الرسمي. وأوجزت المذكرة التطورات في ممارسات عمل المجلس، بما في ذلك عن طريق إدراج محتوى عدد من المذكرات الرئاسية المنفصلة. وفي الآونة الأخيرة، وافق المجلس، في سياق الفريق العامل غير الرسمي، تحت رئاسة الكويت، على إصدار ثماني مذكرات إضافية، جميعها مؤرخة 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، بشأن طائفة واسعة من المواضيع، مثل التوزيع العادل لأعمال اختيار رؤساء الهيئات الفرعية فيما بين جميع أعضاء المجلس، واستخدام إضافة غير رسمية لبرنامج العمل المؤقت للمجلس، والمشاركة المبكرة لأعضاء المجلس الجدد في طائفة أوسع من الأنشطة. وقد تم التفاوض على كل مذكرة واعتمادها بروح الحفاظ على الشفافية والكفاءة في عمل المجلس. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لتفاني السفير العتيبي وأعضاء الفريق العامل غير الرسمي الذي أدى إلى اعتماد تلك المذكرات.

وبدأت سانت فنسنت وجزر غرينادين فترة رئاستها بمعتكف مشترك بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، عقد في كانون الثاني/يناير 2020 بالمشاركة مع دولة الكويت بوصفها الرئيس المنتهية ولايته. وكان الهدف من المعتكف هو أن يدخل أعضاء الفريق العامل غير الرسمي في حوار غير رسمي من شأنه أن يولد مقترحات ملموسة للمضي قدما. وتمشيا مع المادة 30 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن تحسين أساليب عمل المجلس عملية يقودها المجلس، وأتاح المعتكف فرصة للأعضاء لاستكشاف أفكار متضافرة من شأنها أن تسفر عن مقترحات عملية تعكس توافقا في الآراء. وقد صدر الموجز المشترك، المؤرخ 3 آذار/مارس 2020، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2020/172). ونوقشت عدة مواضيع خلال المعتكف، مثل الديناميات داخل المجلس، وعملية صياغة النتائج، ومسألة المسؤولية عن الصياغة، والإدماج والتفاعل فيما بين أعضاء مجلس الأمن، وعلاقة مجلس الأمن بالعضوية الأوسع نطاقا، والفعالية والكفاءة في أوقات التقشف، وقد تم تسليط الضوء عليها جميعا في الموجز الرسمي.

وخلال المعتكف، تم التشديد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ أساليب العمل المتفق عليها على النحو الذي تم تجميعه في المذكرة 507. وفي المعتكف، تبنى أعضاء الفريق العامل غير الرسمي فكرة التنفيذ عملي المنحى للمذكرة 507 وجميع المذكرات اللاحقة ذات الصلة. وأدى ذلك إلى تعزيز الممارسة المتنامية المتمثلة في الالتزامات الشهرية المكتوبة من جانب مختلف الرئاسات. ومن خلال تلك الالتزامات، أشارت مختلف الرئاسات إلى أحكام المذكرة 507 والمذكرات اللاحقة واستحدثت وسائل مختلفة لكفالة وتعزيز التزام أعضاء المجلس.

وعُقد الاجتماع الأول للفريق العامل غير الرسمي لعام 2020 في 6 آذار/مارس وركز على فكرة التنفيذ العملي المنحى، فضلا عن فكرة تحقيق توازن بين الشفافية والكفاءة، بهدف تعزيز فعالية المجلس. وعُقد الاجتماع الثاني في 30 نيسان/أبريل 2020 عن طريق التداول بالفيديو.

وكما نعلم جميعا، فقد اضطر مجلس الأمن، منذ آخر اجتماع حضرناه شخصيا في 12 آذار/مارس (انظر S/PV.8745)، إلى تكييف أساليب عمله من أجل الحفاظ على حالة من الاستعداد للانعقاد واتخاذ قرارات في ظل ظروف استثنائية لم يسبق لها مثيل. وقد خضعت قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته للتمحيص في هذه الفترة، واتخذت تدابير لضمان استمرار أدائه لمهامه، في ظل رئاسة الصين، في آذار/مارس؛ والجمهورية الدومينيكية، في نيسان/أبريل؛ وإستونيا، الآن، في أيار/مايو.

وقد بادرت الصين، بصفتها رئيسة المجلس لشهر آذار/مارس 2020، إلى وضع إجراء مكتوب لاتخاذ القرارات، فضلا عن مجموعة من أساليب العمل لاستخدام أعضاء المجلس للجلسات الافتراضية عبر التداول بالفيديو، على النحو المبين في رسالة رئيس المجلس المؤرخة 27 آذار/مارس (S/2020/253). ولضمان شفافية هذه الجلسات الافتراضية عبر التداول بالفيديو، اتُفق أيضا على أن يعمم الرئيس، في غضون 48 ساعة، وثيقة تجميعية تتضمن مداخلات مقدمي الإحاطات وجميع أعضاء المجلس الذين طلبوا إدراج بياناتهم في الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المجلس. وكما ذُكر في رسالة الرئيس، فإن التدابير "مؤقتة واستثنائية وانتقالية" لتمكين المجلس من الاضطلاع بولايته ولن تعتبر سابقة في المستقبل.

وفي ظل رئاسة الجمهورية الدومينيكية، وبروح من الشفافية، وسع المجلس نطاق تدابيره المؤقتة بوسائل منها الأخذ بخطة غير رسمية لعقد جلسات افتراضية عبر التداول بالفيديو، بما في ذلك الجلسات الافتراضية المفتوحة والمغلقة عبر التداول بالفيديو، التي كانت ستظهر عادة كجلسات إحاطات ومشاورات في برنامج عمل المجلس، على النحو المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 2 نيسان/أبريل (S/2020/273). وبنفس روح الشفافية، اتُفق على أن تُبث مداخلات مقدمي الإحاطات أثناء الجلسات الافتراضية عبر التداول بالفيديو التي يديرها رئيس المجلس عن طريق البث الشبكي للأمم المتحدة. وبالمثل، اتفق على إجراء مفاوضات بشأن البيانات الصحفية أو المعلومات التي تقدم للصحافة بعد كل مناقشة يجريها المجلس، وعلى أن يدلي الرئيس بعد ذلك بأي معلومات اتفق عليها للصحافة شفويا من خلال البث الشبكي للأمم المتحدة.

وفي 17 نيسان/أبريل، اتفق أعضاء المجلس كذلك على البث الشبكي لجلسات التداول بالفيديو المفتوحة بكاملها؛ والتي تم بث أول جلسة منها بالكامل في 21 نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، وفي ظل رئاسة إستونيا، عُقد أول اجتماع افتراضي على الإطلاق بصيغة آريا على المستوى الوزاري في 8 أيار/مايو. وفي الآونة الأخيرة، أضافت الرئاسة الإستونية إلى العمل الذي أنجزته الصين والجمهورية الدومينيكية رسالتها الخاصة بشأن أساليب العمل والمؤرخة 7 أيار/مايو (S/2020/372). وتعرب الرسالة، من بين أمور أخرى، عن تأييدها لمواصلة الأجهزة الفرعية للمجلس عملها إلى أقصى حد ممكن.

إن الظروف غير المسبوقة وغير العادية التي نعمل فيها الآن قد شكلت تحديات شديدة وفريدة من نوعها تسير جنبا إلى جنب مع المسؤولية عن كفالة أن يظل قلب تعددية الأطراف نابضا بالحياة. وقد أتاحت هذه الحالة فرصة للتأمل في الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يواصل تحسين أساليب عمله بغض

النظر عن التحدي العالمي الذي نواجهه. وفي ضوء المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب ألا نسمح بشلل المجلس.

وعملا بالمادة 24 (1) من ميثاق الأمم المتحدة، يتصرف مجلس الأمن باسم أعضاء الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، فإن عقد هذه المناقشة يدل على أن المجلس يعطي قيمة كبيرة لصوت أعضاء الأمم المتحدة ويظل مراعيا لرأي عموم الأعضاء بشأن تسيير أعماله. لقد كانت المناقشات المفتوحة على مر السنين الفرصة الرئيسية لعموم أعضاء الأمم المتحدة للنظر في أساليب عمل المجلس، حيث أخذ الفريق العامل غير الرسمي في الاعتبار العديد من المداخلات التي حصلت في الماضي.

ويعقد المجلس مناقشته المفتوحة الثانية عشرة بشأن أساليب العمل تحت موضوع ”كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية“، بمبادرة من رئاسة إستونيا وبالتعاون مع وفد بلدي بوصفه رئيس الفريق العامل غير الرسمي. وتؤكد المذكرة المفاهيمية لمناقشة اليوم (S/2020/374، المرفق) على أهمية تلك العناصر وتتضمَّن مفهوم ”خفة الحركة“ كعنصر حاسم في الأداء الفعال للمجلس. وأود أن أشير إلى أن كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية لها نفس القدر من الأهمية الحاسمة لعمل المجلس، لا خلال هذه الفترة الاستثنائية وحسب، ولكن أيضا بالنسبة للأداء اليومي للمجلس في ظل الظروف العادية. ففي أغلب الأحيان، يعمل المجلس في ظل الظروف العادية؛ ولذا فإن قدرة المجلس على العمل بفعالية على أساس يومي تتسم بنفس القدر من الأهمية.

وقد حان الوقت لإجراء هذه المناقشة المفتوحة عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ويجب أن نُقبل على هذه اللحظة بحسن نية، فيما نفكر في أفضل السبل التي يمكننا بها تحسين الممارسات والإجراءات القائمة، مع تحديد واستكشاف مجالات جديدة للتنمية. ولا يزال هناك العديد من الأدوات تحت تصرف مجلس الأمن. ويجب استخدام هذه الأدوات بطريقة مبتكرة وبأكثر الطرق كفاءة ليكون المجلس فعالا تماما. وأتطلع إلى الاستماع إلى أصوات عموم الأعضاء ومختلف المقترحات التي يمكن استخدامها للاسترشاد بها في مداولات الفريق العامل غير الرسمي في المستقبل. إن التزامنا بالعمل معا، لا بين أعضاء المجلس وحسب، ولكن أيضا في هذه اللحظات القيمة من التفاعل البناء مع أعضاء الأمم المتحدة، هو دليل على رغبتنا المشتركة في التوصل إلى مجلس يعمل بشفافية وكفاءة وفعالية. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بالتقصير عن تحقيق ذلك الطموح.

المرفق 2

بيان المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، كارين لاندغرين

إنني أقدر هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، وأود أن أعرب عن تقديري للعمل الذي تقوم به السفيرة كينغ ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين في المضي قدما بالإرث الكبير الذي نتج عن عامين من رئاسة الكويت للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، وهي مركز تفكير مستقل. وقد استُلهمت أهدافنا من توصيات مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 من أجل زيادة الشفافية والمساءلة والفعالية في المجلس ولزيادة مشاركة العضوية الأوسع في عمل مجلس الأمن. وأشكر جميع الذين يجعلون عمل المجلس ممكنا، بمن فيهم أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى والزملاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

وسأتناول اليوم مسألة مشاركة عموم الأعضاء في تعزيز فعالية المجلس. وقد تعزز تفاعل مجلس الأمن مع الجهات الفاعلة الأخرى في بعض النواحي – مع المنظمات الإقليمية على سبيل المثال، ولا سيما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومع الاتحاد الأوروبي – ووُجه المزيد من الدعوات إلى مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني. وقد حان الوقت لكي يوسع المجلس تفاعلاته الخارجية ويعمقها لثلاثة أسباب.

أولا، يعمل مجلس الأمن بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي للمجلس أن يستمع باستمرار إلى هؤلاء الأعضاء، وكذلك إلى المنظمات والمواطنين، من بين آخرين.

ثانيا، إن طبيعة التهديدات الأمنية آخذة في التغير. وإذا كان الأعضاء يفضلون اتخاذ منظور ضيق نسبيا عند النظر إلى دور المجلس في التصدي لأشكال جديدة من التهديد، فقد ينظر المجلس عندئذ في الدخول في حوار نشط مع الهيئات التي يعتقد أنها تتحمل مسؤولية منع التهديدات الحديثة للأمن والأسباب الكامنة وراء النزاع والتصدي لها.

ثالثا، لدى المجلس القدرة على هذا التفاعل بصورة لم يسبق لها مثيل. ومن المعروف أن المجلس يتسم بالدينامية والإبداع بوصفه متحكما في أساليب عمله. وقد فرضت الجائحة العالمية الآن أدوات جديدة علينا جميعا. وهذه فرصة لعدم العودة إلى العمل كالمعتاد. ويمكن الاحتفاظ بأفضل الأدوات المستوحاة من الجائحة وتطويرها، مما يتيح للمجلس طرقا أكثر مرونة واستجابة للتفاعل مع العالم ككل.

ويمكن بسهولة أن تبدأ المشاركة المتسقة مع العضوية الأوسع نطاقا بالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد أبدت الدول الأعضاء رغبتها في إجراء محادثة ذات مغزى: فخلال المناقشة المفتوحة التي جرت في العام الماضي بشأن أساليب العمل، دعت الأرجنتين إلى إجراء حوار سلس بين المجلس والجمعية العامة (انظر S/PV.8539). وتمثّل الجلسات الختامية الشهرية في نهاية كل رئاسة للمجلس تقريبا منتدى لإجراء حوار أكثر مرونة، لا سيما إذا كانت تفاعلية وتكرس الوقت للاستماع إلى تعليقات الدول غير الأعضاء في المجلس وتدرج في برنامج العمل الشهري للمجلس ويومية الأمم المتحدة، على النحو المطلوب في المذكرة الرئاسية المؤرخة كانون الأول/ديسمبر الماضي (S/2019/994).

لقد تردد المجلس في بعض الأحيان في تناول أشكال معينة من التهديدات العالمية، مثل التهديدات المناخية، والتهديدات الإلكترونية، والتهديدات الوبائية، أو الأسباب الجذرية للنزاعات التي تكمن في عدم المساواة الهيكلية وغيرها من الانتهاكات المزمنة لحقوق الإنسان. وليس هناك مجلس أمن رديف أنشئ للتصدي لتلك التهديدات المنهجية لأمننا المشترك. وإذا لم يتول المجلس القيادة في هذه المسائل، فمن الذي سيفعل إذا؟ لا يريد المجلس التعدي على ولايات الهيئات الأخرى. وبما أن الأمر كذلك، فربما حان الوقت لتعزيز المداولات بين المجلس وتلك الهيئات الأخرى، كتعبير عن دور المجلس نفسه وكدعم لتلك الهيئات التي تتناول تلك التهديدات العالمية.

ويمكن للمادة 65 من الميثاق، التي تنص على أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات إلى مجلس الأمن وأن يساعد المجلس إذا طُلب منه ذلك، أن تسلط الضوء بقوة أكبر على بعض الأسباب الجذرية للنزاع. وقد أصبحت لجنة بناء السلام أيضا منبرا للمناقشات بشأن الوقاية والانتقال بعد انتهاء عمليات السلام ولتحليل التطورات على الصعيد الإقليمي، فضلا عن المخاطر والتحديات الراهنة التي تواجه الحفاظ على السلام، بما في ذلك في البلدان غير المدرجة على جدول أعمال المجلس.

وسواء كان الأمر يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة أو لجنة بناء السلام أو غيرها، يمكن تشجيع أعضاء المجلس على إيجاد سبل للعمل بصورة متسقة مع تلك الكيانات ولتقاسم الأعباء معها للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن.

في العام الماضي، أعرب الممثل الدائم لفرنسا آنذاك، السفير فرانسوا دولاتر، عن أسفه بشكل لا يُنسى إزاء الاهتمام العابر نسبيا الذي يوليه المجلس لولايات عمليات السلام، وهي ظاهرة وصفها بأنها ”الاعتماد ثم النسيان“. ويسعى المجلس بنشاط إلى تعزيز تفاعله مع الميدان، بما في ذلك من خلال البعثات الزائرة التي أصبحت أداة فعالة للمجلس في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ويجري عادة إيفاد خمس بعثات من هذا القبيل سنويا.

وقد أوقف مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الزيارات الميدانية. وفي العام الماضي، دعا العديد من الأعضاء السابقين في سياق مناقشة هذا البند المجلس إلى أن يكفل ”ألا نتكلم عن البلدان المعنية فحسب، بل أن نخاطبها كذلك“ (S/PV.8539، صفحة 23). وتزيد التكنولوجيا من إمكانية القيام بذلك وتجعلنا نقوم به بصورة أكثر تواترا. ومنذ فترة طويلة يقدم ممثلون خاصون إحاطاتهم إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو. وثمة إمكانية للتواصل مع الميدان بصورة أكثر دينامية من مجرد بث صورة لممثل يدلي ببيانه عن بعد من غرفة لا تضم سوى علم الأمم المتحدة. والاجتماعات الافتراضية مع رؤساء الحكومات والبرلمانيين والوزراء وطائفة من ممثلي المجتمع المدني؛ ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الميدان؛ والزيارات إلى المواقع الميدانية التي يصعب الوصول إليها - ربما تكون ممكنة جميعها، وذلك في غياب القيود الشديدة المتعلقة بالوقت والأمن واللوجستيات والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من معظم الزيارات الميدانية للمجلس.

وعلى نفس المنوال، يمكن للتكنولوجيا أن تفتح إمكانيات للتواصل على نحو أكثر انتظاما مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة. ويمكن أيضا إجراء مناقشات افتراضية مع الوجود الميداني ومع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في مختلف مراحل دورة الولاية، وهو ما من شأنه أن يخفف بفعالية من مخاطر الاعتماد والنسيان.

مع بلوغ الأمم المتحدة سن الخامسة والسبعين، قد ننسى ما هو العمل الجذري والحازم الذي مثله ولا يزال يمثله إنشاؤها والصلاحيات الاستثنائية التي أناطتها الدول الأعضاء بمجلس الأمن. وعندما يواجه المجلس خطر الوصول إلى طريق مسدود، يمكن للأعضاء الاستباقيين في بعض الأحيان أن يجدوا سبلا للمضي قدما – على سبيل المثال، عندما دعا تسعة أعضاء منتخبين الأمين العام إلى تقديم إحاطة عن كوفيد-19. وقد مضى على تلك الإحاطة أكثر من خمسة أسابيع الآن. ومن شأن التفاعل المستمر والمنتظم بين المجلس والأمين العام بشأن كوفيد-19 أن يبعث برسالة إلى عموم الأعضاء تفيد بعزم المجلس على مواصلة الانخراط بشأن التقدم المحرز في المبادرة العالمية لوقف إطلاق النار وبشأن التهديدات الأمنية العديدة التي يمكن أن تطلقها هذه الجائحة والتي سيكون انخراط المجلس حاسما للتخفيف من وطأتها، كما قال الأمين العام.

المرفق 3

بيان إدوارد لاك، أستاذ الممارسة المهنية في مجال الشؤون الدولية والعامة بمعهد أرنولد أ. سالتزمان، جامعة كولومبيا

أشكركم، سيدي الرئيس. ويشرفني أن أشارك في هذه المحادثة الهامة في هذا المنعطف الحرج.

لقد غيّر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) كيفية عمل المجلس بصورة لم يكن بالإمكان تصورها قبل بضعة شهور. ومع ذلك، فإنه لم يغير من الأهمية المحورية لولاية المجلس أو أهمية تصحيح أساليب عمله. ومن ثم، قد يكون من الأفضل لي أن أشاطركم بعض وجهات النظر بشأن تطور الجهود الرامية إلى تعزيز أساليب عمل المجلس على مر الزمن، آملا أن أقدم لكم فكرة عن المرحلة التي كنا قد وصلنا إليها وإلى أين تسير الأمور.

إن المجلس منخرط منذ أكثر من ربع قرن في عملية تفكّر فيما يتعلق بكيفية اضطلاعه بعمله العالمي البارز المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. ومما يؤسف له أن هذا لم يؤد دائما إلى تحسين الأداء على أرض الواقع، حيث لا يزال سجله متفاوتا بالتأكيد. ولكن ذلك الأمر عزز شفافية المجلس وكفاءته، فيما أكسبه سمعة بوصفه الجهاز الحكومي الدولي الأكثر مرونة وقابلية للتكيف في منظومة الأمم المتحدة.

ويشكل الإصلاح، كما قلت مرارا على مر السنين، عملية وليس حدثا. وبالنسبة للمجلس، اتخذت تلك العملية شكل محادثة مطولة ومتعددة المستويات. وهذه العملية تمثل في صميمها حوارا بين أعضاء المجلس الخمسة عشر وينبغي أن تكون كذلك. وقد كان المؤسسون حكيمين عندما جعلوا المجلس، شأنه في ذلك شأن الجمعية العامة، صاحب السيادة على أساليب عمله وأجهزته الفرعية. ومنذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في طليعة حركة الإصلاح. ونحن مدينون بالكثير لقيادته.

وقد استهوى العديد من المراقبين تصوير ما يجري على أنه صراع بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين وبين من يملكون ومن لا يملكون، مشيرين إلى أن هناك فائزين وأن هناك خاسرين. وهناك، بطبيعة الحال، شيء من الصحة في تلك الفرضية ولكن المظاهر الخارجية تنطوي على تبسيط مخل.

وإذا ما استقصى المرء بشأن فترة الربع قرن الماضية، فإن أكثر ما يلفت الانتباه هو إلى أي مدى توصل الأعضاء الـ 15 إلى أرضية مشتركة بشأن مسائل بدا في السابق أنها مثيرة للشقاق بصورة مستعصية. وبالنظر إلى اختلال موازين القوى المتأصل داخل المجلس، فكيف تسنى حدوث ذلك؟ فإما أن الأعضاء العشرة لديهم تأثير أكبر مما يُفترض عموما، أو أن الأعضاء الخمسة أكثر مرونة مما يبدون في بعض الأحيان. وفي أحسن الأحوال، ربما يكون هناك اعتراف مشترك بين الأعضاء بأنهم في نهاية المطاف سيكسبون جميعا إذا ما عمل المجلس بمزيد من السلاسة وأدى وظائفه بفعالية أكبر. وإلى جانب ذلك، لم يجازف أي من التدابير المتفق عليها بالتشكيك في مزايا العضوية الدائمة وحق النقض الممنوحة بموجب الميثاق. وهذه التفاوتات المتأصلة لن تختفي.

إذن، كيف يمكن لبقية الأعضاء - أي نسبة الـ 92 في المائة الأخرى من الدول الأعضاء - إسماع صوتهم في هذه المحادثة؟ تمثل هذه المناقشة السنوية إحدى هذه السبل. وهي فرصة لجميع الدول

الأعضــاء للتعليق على ما تم إنجازه أو ما لم يُنجز واقتراح المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التحســينات. إنها محفل لتقديم المشورة، وليس لاتخاذ القرار. ويتوقف نجاحها على مدى سماع الأعضاء الــــ 15 لعموم الأعضــاء. وإذا اســترشــدنا بالماضــي، فمن المرجح أن يبدي أعضــاء المجلس بعض الاســتعداد للتفكير في أفكار جديدة ولأخذ تقييمات الآخرين في الاعتبار.

وأنا أبني هذا الحكم جزئياً على تجربتي في العمل مع حلقة العمل الفنلندية الســنوية "الانطلاق إلى العمل بقوة" منذ إنشائها قبل 18 عاماً. ففي إطار حلقة العمل هذه، يجتمع الأعضاء الخمسة عشر الحاليون مع الأعضــاء الخمســة القادمين للتحدث بصــراحة عن تحســين أســاليب العمل، من بين أمور أخرى. ودائما ما تكون المحادثة مفعمة بالحيوية، وغالبا ما تكون خلافية ومثمرة بشكل عام. وهي تشكل، مرة أخرى، عملية لتسليم الراية أكثر من كونها مجرد حدث.

ويقودني ذلـك إلى الأعمـال غير المنجزة. لقـد كـان الاتفـاق على ثمـاني مـذكرات في كـانون الأول/ديســمبر إنجازا مثيرا للإعجاب تســتحق الكويت، بصــفتها الرئيس المنتهي ولايته للفريق العامل غير الرســمي، الكثير من الثناء عليه. ومع ذلك، فإن الاختبار النهائي ســيتمثل في كيفية تنفيذ تلك التدابير تنفيذا كاملا ومخلصا. وكما شهدنا مع مختلف عناصر العملية 507، فإن وضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ لم يكن دائما ســهلا أو ســريعا. وتبدو بعض الصــياغات غامضــة أو غير دقيقة أو قابلة للتأويل – وبعبارة أخرى تبدو دبلوماســية. وتقع المســؤولية الأولى عن رصــد النتائج على عاتق أعضــاء المجلس، ولكن ينبغي للمراقبين الخارجيين أن يظلوا متيقظين خلال مرحلة التوطيد هذه.

ولا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشــأن القائمين على الصــياغة. وهذه المســألة خلافية بقدر ما هي مهمة. وكثيرا ما يســمع المرء في حلقات العمل التي تنظمها فنلندا كلمات مشــجعة على هذا الصــعيد، ولكن بعد ذلك تتعثر المفاوضات اللاحقة. لماذا؟ فهل يمكننا أن نفعل ما هو أفضل في المرة القادمة؟

وبالمثل، اشــتكى العديد من الأعضــاء، على مدى ســنوات عديدة، من الطابع الرســمي المبالغ فيه للمشــاورات وقلة التفاعل خلالها. ومع ذلك لم يتغير الأمر كثيرا. فهل هذه مشــكلة صــعبة تســتعصــي على الحل؟ وهل توجد أي نُهج جديدة؟

وفي خضــم الجائحة قد لا يكون الوقت مثاليا للتنبؤات، ولكن ربما يمكننا القول إن الظروف الراهنة لا تبدو ملائمة بشكل خاص للتوصل إلى اتفاقات سريعة أو شاملة في المستقبل القريب. لقد استغرق الأمر عدة أشهر من المفاوضات الصعبة للاتفاق على المذكرة المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، وفي ظل قيادة السفيرة كينغ، لا يزال الزخم مستمرا. ولا شك لدي في أن الأعضاء سيواصلون البحث عن وسائل لتحسين أساليب العمل.

المرفق 4

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرة كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على رئاستها المقتدرة لأعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسفير منصور العتيبي، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة والرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي، على إسهامه الكبير خلال العامين الماضيين. كما أشكر السيدة لاندغرين والسيد لاك على إحاطتيهما المحفزتين للتفكير.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتوقع المجتمع الدولي من المجلس أن يؤدي دوره الواجب وأن يعالج على النحو المناسب المسائل البارزة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وقد وضعنا مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أمام تحديات لم يسبق لها مثيل بالنسبة لسير عمل المجلس. وتحسين كفاءة عمل المجلس وفعاليته وشفافيته هو ما تتوقعه الدول الأعضاء بقوة. وهي أمور ضرورية أيضا لمعالجة حالات استثنائية مثل الجائحة.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على دور مجلس الأمن. وتدعو الصين إلى توخي الإنصاف والشفافية والكفاءة والواقعية في عمل المجلس حتى يتمكن من الوفاء بفعالية بالمسؤوليات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أشاطركم الآراء التالية بشأن عمل المجلس.

أولا، ينبغي أن نعزز الوحدة والثقة المتبادلة وأن ننخرط في تعاون بناء. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تعددية الأطراف وإلى أمم متحدة قوية ومجلس أمن قوي وإلى التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وينبغي لأعضاء المجلس أن يأخذوا زمام المبادرة في دعم مقاصد ومبادئ الميثاق ومنظومة دولية تكون الأمم المتحدة في صميمها ونظام دولي يستند إلى القانون الدولي.

ويشكل تعزيز الاتصال والتعاون بين أعضاء المجلس الأساس الذي يقوم عليه المجلس لتعزيز التسوية السياسية للقضايا الساخنة. وثمة أهمية أساسية لتحسين كفاءة عمل المجلس وفعاليته. وتدعو الصين جميع أعضاء المجلس إلى اتخاذ موقف مسؤول وبناء والالتزام بالتشاور على قدم المساواة وزيادة الثقة المتبادلة وتبديد الشكوك والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة وحل الخلافات. وبخصوص المسائل الرئيسية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، ينبغي لأعضاء المجلس أن يبنوا توافقا واسعا في الآراء وأن يستجيبوا لشواغل جميع الأطراف وأن يمنعوا التسييس وأن يكفلوا قيام المجلس بدور حاسم في اللحظات الحرجة.

ثانيا، ينبغي أن نركز على مسؤوليات المجلس في معالجة المسائل البارزة والملحة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إن العالم يواجه اليوم العديد من المشاكل المتصلة بالسلم والأمن بطريقة أو بأخرى. وينبغي للمجلس أن يركز على أولوياته وأن يهدف إلى تحقيق نتائج وأن يواصل السير في الاتجاه الصحيح وألا يتحول إلى محل بقالة يحاول تقديم كل شيء.

وينبغي للمجلس أن يركز على القضايا الإقليمية والدولية الساخنة وأن يعزز التسوية السياسية للمنازعات وأن يواصل إعطاء الأولوية لأفريقيا. ويجب أن نلتزم بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بالتعاون مع الهيئات الأخرى وضمان تحقيق التنمية من خلال السلام وتعزيز السلام من خلال التنمية.

وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية التي تتجاوز ولاية المجلس، فينبغي له أن يعمل بالتنسيق الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت الحاضر، لا بد من وجود تعاون دولي لمكافحة كوفيد-19 ودعم نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ورفع الجزاءات الانفرادية فورا. ومراعاة لتوقعات المجتمع الدولي، ينبغي للمجلس أن يعتمد نهجا مسؤولا وبناء وأن يمنع التسييس وأن يتخذ إجراءات لمعالجة الأثر السلبي على صون السلم والأمن الدوليين.

ثالثا، ينبغي أن نتمسك بالنزاهة والشفافية وأن نعزز الاتصال والتنسيق مع الأطراف والهيئات ذات الصلة. فمجلس الأمن ملك لجميع الدول الأعضاء وهو يضطلع بولايته بالنيابة عنها. وينبغي أن نصغي إلى آراء وتوصيات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المعنية، وأن نزيد من مشاركتها. وينبغي أن نعزز التنسيق والاتصال مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة الأخرى بغية إيجاد تآزر في تعاوننا. وينبغي أن نعمل عن كثب مع الأمانة العامة، معتمدين على دعمها المهني، وفي الوقت نفسه توفير التوجيه السياسي اللازم.

ويضطلع رئيس مجلس الأمن بدور قيادي في هذا الصدد. وخلال رئاستها للمجلس في آذار/مارس، تواصلت الصين مع البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية للحصول على آرائها قبل جلسات المجلس بشأن المسائل ذات الصلة. وحرصت الصين على التنسيق الوثيق مع رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام. وقد ثبت أن هذه الممارسات تساعد عمل المجلس، وستكون مفيدة إذا استمرت. ونشجع رئاسات المجلس لمختلف الشهور على التنسيق بشكل أفضل فيما بينها من أجل تعزيز النزاهة والتآزر وتجنب الازدواجية.

رابعا، ينبغي أن نعزز بناء القدرات لكي نكون أفضل استعدادا للتعامل مع حالات الطوارئ. إن عمل المجلس حاسم بالنسبة للسلم والأمن في العالم. ويجب أن تستند جميع إجراءات المجلس إلى قواعد وأن يكون لها أساس قانوني متين. وفي الوقت نفسه، تؤيد الصين المجلس في تحسين نفسه على أساس التقيد بميثاق الأمم المتحدة ونظامه الداخلي المؤقت بغية التصدي بشكل أفضل للظروف والتحديات الجديدة في الاضطلاع بولايته.

يشكل كوفيد-19 تحديا هائلا بالنسبة لعمل المجلس. والشيء الجيد هو أن يواصل المجلس العمل وألا يتوقف أبدا. وفي شهر آذار/مارس، وبفضل الجهود المشتركة لجميع أعضاء المجلس، بما في ذلك الصين، وضعنا طرائق عمل جديدة لحالات الطوارئ. وعقد المجلس لأول مرة اجتماعات عن طريق التداول بالفيديو واتخذ قرارات من خلال إجراءات خطية. وقد أثرت هذه الممارسات أساليب عمل المجلس وحسنت آلية عمله، مما مكنه من تحقيق نتائج ملموسة في وقت صعب. ونحن بحاجة إلى مواصلة استكشاف سبل تعزيز بناء قدرات المجلس وزيادة تأهبه لحالات الطوارئ في المستقبل. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتوفير دعم تقني مستقر وخدمات مؤتمرات كافية.

إن العالم يتطلع إلى مجلس الأمن كلما تعرض السلم والأمن الدوليان للخطر. ويشكل هذا ضغطا في الواقع، ولكنه أيضا قوة دافعة. وستعمل الصين مع أعضاء المجلس الآخرين للاستفادة من الممارسات الجيدة وتحسين أساليب عمل المجلس. ويمكننا معا أن نكفل قدرة المجلس على صون السلم والأمن في العالم باتخاذ إجراءات ملموسة.

المرفق 5

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

أولا أشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين على رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وعلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحادية عشرة بالتعاون مع إستونيا. وكذلك أشكر صديقي القديمين كارين لاندغرين وإدوارد لاك على عرضيهما.

هذه دائما فرصة جيدة للتفكير فيما بيننا ومع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة في أساليبنا وأدائنا. وفي الوقت الذي نتباعد فيه عن بعضنا بعضا في عملنا اليومي، يمكننا أن نرى على نحو أفضل - وذلك بفضل النظر الثاقب لمقدمي الإحاطتين العظيمين - لا عيوبنا فحسب، بل كذلك نقاط قوتنا.

سأركز مداخلتي على موضوع المناقشة: الشفافية والكفاءة والفعالية. ولكن قبل أن أبدأ، أود أن أثني على الكويت لاعتمادها ثماني مذكرات رئاسية (S/2019/990 و S/2019/991 و S/2019/992 و S/2019/993 و S/2019/994 و S/2019/995 و S/2019/996 و S/2019/997) لتكييف أساليب عملنا. وستواصل فرنسا العمل مع أعضاء المجلس لتحسين أساليبنا نحو المزيد من الفعالية والشمولية والشفافية.

وأود كذلك أن أنوه بمرونتنا الجماعية في التكيف بسرعة مع القيود التي فرضتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) - وهو ما يسمى بضرورة خفة الحركة التي أشير إليها في المذكرة المفاهيمية (S/2020/374، المرفق). وقد حافظنا، إذ انتقلنا إلى اجتماعات التداول بالفيديو، على الشفافية، بقدر الإمكان من الناحية التقنية، وعلى قدرة المجلس على اتخاذ القرارات. وما يؤسف له أن الضحية الوحيدة في هذه العملية هي تعدد اللغات. لقد أنشئ النظام اللغوي للأمم المتحدة لتمكين هيئاتها التداولية من الأداء السليم. وتتوقف شرعية الأمم المتحدة وكفاءتها على احترام تلك القيمة الأساسية. إننا واثقون من أن الأمانة العامة ستوفر لنا الترجمة الفورية باللغات الرسمية الست على سبيل الأولوية، بعد ثمانية أسابيع من بدء قيود كوفيد-19. وعلى أية حال، وإذ أن الفرنسية كذلك لغة عمل للأمم المتحدة، فإنني أعتزم إدارة رئاسة مجلس الأمن باللغة الفرنسية في الشهر المقبل.

إنني أدرك، بصفتي مراقبا ومشاركا في أعمال مجلس الأمن على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أن عمله أكثر شفافية وانفتاحا من أي وقت مضى. فتقريبا يجري نشر جميع تقارير الأمين العام التي تقدم إلى المجلس. ونقضي الآن وقتا أطول في الجلسات المفتوحة منه في الجلسات المغلقة. وفي هذه الجلسات المفتوحة نسمع من الأطراف المهتمة والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب. ومن المؤكد أن هذه المناقشات المفتوحة تساعد على تحسين توجيه قراراتنا. ولذلك يجب الحفاظ على الشفافية والانفتاح على الجهات الفاعلة الأخرى والأعضاء.

ومع ذلك، فإن وظيفة مجلس الأمن ليست مجرد أن يكون محفلا تعرض فيه آراء مختلفة بشأن حالة محددة. فالمجلس هيئة تنفيذية. وتكمن خصوصيته في سلطته بالنظر في أي نزاع أو حالة من أجل تحديد ما إذا كان من المحتمل أن يفضي إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر واتخاذ موقف سياسي أو إجراء بشأن حالة محددة واتخاذ قرارات وولايات ملزمة يطلب من الأمين العام وممثليه تنفيذها من أجل

استعادة السلم والأمن الدوليين أو صونهما. فهو هيئة لصنع القرار يتوقع منها أن تعمل على وقف الحروب والفظائع الجماعية. ويجب أن تكون مدفوعة بروح من التعاون والتوافق حتى تكون فعالة.

ولكن إذا أريد لمجلس الأمن أن يكون كفؤا وفعالا في دوره التنفيذي، فلا بد من إجراء المزيد من المناقشات الخاصة. فجميع الدبلوماسيين يعلمون أن كثيرا ما تكون التبادلات المباشرة السرية أكثر تشجيعا على التوصل إلى اتفاق، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الصعبة. وبالمثل، فإن المحادثات السرية بين أعضاء المجلس والأمانة العامة بشأن تنفيذ ولايات المجلس أكثر إنتاجية من البيانات العلنية للمواقف الوطنية.

فقد عقد المجلس، على مدى السنوات القليلة الماضية، منذ عام 2017 على وجه الدقة، العديد من جلساته في شكل مفتوح. ونحن الآن نقضي أكثر من ضعف الوقت، من منظور التوازن بين الجلسات المفتوحة والمغلقة، في الجلسات المفتوحة مقارنة بالجلسات السرية. ولكن وإذ أصبحنا نعقد جلسات مفتوحة أكثر، فقد صرنا كذلك نتخذ عددا أقل من القرارات والبيانات الصحفية. فقد ارتفع العدد الإجمالي للنصوص المعتمدة، من دون أخذ إدانات الهجمات الإرهابية في الحسبان، من حوالي 160 في عام 2016 إلى 110 في عام 2019. وهذا انخفاض كبير.

وعدد النصوص ليس هو المقياس الوحيد لأداء المجلس. فهناك أيضا أسباب سياسية لصعوبة التوصل إلى موقف في المجلس. ولكن ينبغي لنا، إذ ننظر في الشفافية والكفاءة والفعالية، أن نضع في اعتبارنا أن ممارستنا المتمثلة في عقد المزيد من الجلسات العلنية قد تقوض أيضا كفاءة المجلس وفعاليته.

فالوقت الذي نقضيه في الجلسات العلنية معربين فيه عن مواقفنا الوطنية وقت لا يمكننا استخدامه للنقاش مع الأمانة العامة بشأن أدائها أو للتحاور مع بعضنا البعض بشأن نص نت النصوص. فينبغي لنا أن ندرك أن موقف المجلس الموحد سيكون له دائما تأثير أكبر على الجهات الفاعلة السياسية في حالات النزاع من 15 موقفا وطنيا، متعارضا أحيانا، في جلسة علنية. وينبغي لنا كذلك أن نستفيد بقدر أكبر من الصيغ غير الرسمية الخاصة مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية أو الاجتماعات غير الرسمية بصيغة آريا أو الجلسات الرسمية الخاصة من أجل الانخراط بصورة مباشرة وبناءة مع البلدان والأطراف المعنية، كما نفعل عندما نكون في زيارة ميدانية.

ولكن إذا أريد للمجلس أن يكون فعالا، فمن المهم إعادة تأكيد الحاجة إلى روح التوافق. وكما قلت، فإن تكرار التهديد باستخدام حق النقض لا يمكن أن يكون وسيلة للتفاوض. ويحدوني أمل حقيقي في أن نتوصل بصورة جماعية إلى توازن أفضل بين الوقت الذي نقضيه في المناقشات العامة وفي المشاورات المغلقة وأن نركز المزيد من اهتمامنا وطاقتنا على فعالية المجلس بروح من التوافق من أجل التوصل إلى حلول تعود بالفائدة على حياة من يعيشون في حالات النزاع.

المرفق 6

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

أشكر السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن؛ والسيد إدوارد لاك على إحاطاتهم.

تعرب روسيا عن تقديرها لسانت فنسنت وجزر غرينادين على رئاستها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ونشكر الرئاسة الإستونية على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. فنحن بحاجة إلى إبقاء المسائل المتصلة بأداء مجلس الأمن وفعاليته على جدول الأعمال.

وقد أعطت الجائحة دفعة غير متوقعة للموضوع الذي نناقشه اليوم. وأشكر زملاءنا ممثلي الصين والجمهورية الدومينيكية على إدارتهم المهنية والفعالة للغاية بصفة بلديهم رئيسين لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل على التوالي. والآن يسير زملاؤنا الإستونيون كذلك على الطريق الصحيح. لقد تمكن المجلس في نهاية المطاف من الاتفاق على الطرائق، على الرغم من المناقشات المطولة بعض الشيء بشأن أساليب العمل المؤقتة في هذه الظروف الاستثنائية. ونرى أن المجلس يعمل اليوم بشكل جيد إلى حد ما في هذه الظروف التي نجد أنفسنا فيها. إننا نرحب بذلك وندعو إلى الإبقاء على طريقة العمل هذه التي اتفق عليها.

واليوم لدينا جميع الأدوات التي تسمح لنا بالعمل بنفس الكثافة التي اعتدنا عليها – بل بكثافة أكبر. لدينا كل شيء، بما في ذلك السجلات؛ الفرق الوحيد هو الاسم، ولكن هناك أسباب قانونية لذلك، والتي لا يمكن تجاهلها.

لقد سمعت اليوم أننا بحاجة إلى وضع خطط طوارئ. وأعتقد أننا قمنا بذلك بالفعل، واليوم نعمل في إطار تلك الخطط. ولكننا بحاجة إلى مزيد من خطط الطوارئ المتعلقة بعمليتنا وعملنا في بيئة ما بعد الإغلاق. ذلك الوقت سيأتي حتماً ويجب أن نبدأ بالتحضير له الآن.

وقد شددنا دائما على أن مسألة أساليب العمل في المجلس مسألة حساسة. ويسرنا أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى اعتمد عددا من الأحكام الهامة لتحسين عمل مجلس الأمن في نهاية عام 2019.

وما فتئت روسيا تؤيد باستمرار جهود المجلس الرامية إلى تحسين أساليب عمله. ونتشاطر الهدف المتمثل في جعل عمل المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية. وكمثال على ذلك، دعونا بقوة في بداية هذا الأسبوع إلى عقد مؤتمر مفتوح عن طريق الفيديو بمشاركة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس، لأن العديد من الأسئلة التي كنا ننوي طرحها عليه تهم الجمهور بالتأكيد. كما دعت سورية، بوصفها طرفاً مهتماً، إلى ذلك. ومن المؤسف أن مبادرتنا لم تحظ بدعم الزملاء الذين يؤيدون الشفافية في مناسبات أخرى. بيد أننا نؤيد تأييدا تاما من يدعون إلى إيجاد توازن بين الكفاءة والشفافية. ونعتقد حقا أن المجلس بمقدوره، بل ينبغي له، أن يفعل المزيد من أجل تحسين فعالية عمله.

ونرحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة، ونشكر زملاءنا اليابانيين والكويتيين على جهودهم المضنية في عامي 2017 و 2019. ونتيجة لذلك، لدينا مذكرة متجددة S/2017/507، ونشدد على أن أحكامها لم تنفذ بعد تنفيذا كاملا.

وأود أن أشدد على وجه التحديد على مسألة القيام بالصياغة. وكما نعلم جميعا، فإن المذكرة 507 تؤكد من جديد أن أي عضو من أعضاء المجلس يمكن أن يكون قائما بالصياغة وأنه يجوز لأكثر من عضو واحد في المجلس أن يعمل كمشارك في وضع المسودة الأولى. أي عضو في مجلس الأمن قد يكون حائزا للقلم وأن أكثر من عضو واحد يمكن أن يعمل بوصفه مشاركا في الصياغة. بيد أن الواقع هو أن ثلاثة أعضاء دائمين لا يزالون هم القائمون الوحيدون بالصياغة حاليا بشأن الغالبية العظمى من الحالات القطرية المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه انتباه المجلس في هذا الصدد إلى مشروع مذكرتنا الرئاسية بشأن القيام بالصياغة. ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط وعلى نحو بناء مع جميع أعضاء المجلس من أجل اعتمادها. وما من شك في أن ذلك سيكون خطوة في الاتجاه الصحيح، مما يساعد على تعزيز فعالية عمل المجلس وضمان صياغة وثائق المجلس بطريقة شاملة تمكن جميع أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة. والمنتجات نفسها ستكون أفضل منذ البداية وسيسهل تنقيحها والاتفاق عليها.

ونثير باستمرار مسألة رفع الأسماء من القائمة والإعفاءات لأغراض إنسانية. وهناك الكثير مما ينبغي تحليله وتحسينه هنا.

ومن بين المواد الإضافية التي تستحق التفكير فكرة توسيع نطاق مؤسسة أمين المظالم لتشمل جميع لجان الجزاءات. ونعتقد أنها ستكون خطوة هامة إلى الأمام في تحسين الإنصاف والشفافية في نظم الجزاءات وتعزيز سيادة القانون في تنفيذ قرارات المجلس.

ونحن على ثقة من أنه ينبغي للمجلس أن يلتزم بأولوياته، مع التركيز على المسائل الرئيسية الملحة على نحو شديد والتي تمثل تهديدات للسلم والأمن الدوليين. ونناشد مرة أخرى ألا يُثقل جدول أعمال المجلس بالبنود على نحو مفرط ولا يُساء استخدامه بالنظر في المواضيع المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ولن تؤدي الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن إلى تحقيق نتائج عملية إلا عندما يرفض أعضاء المجلس النهج المسيَّسة وينسقون مبادراتهم على أساس الاحترام المتبادل لشواغل وأولويات بعضهم البعض.

وفيما يتعلق بموضوع مناقشة اليوم، نود أن نسلط الضوء على مسألة تقديم تقرير المجلس إلى الجمعية العامة. وكما نفهم جميعا، تظل تلك الوثيقة نوعا من التواصل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة في الجمعية العامة. ونحن راضون عن التقدم المحرز في إعداد التقرير لعام 2019. فهو يثبت قدرة المجلس على العمل بطريقة بناءة بهدف التوصل إلى التوافق في الآراء. ويحدونا الأمل في أن يتمكن المجلس هذه المرة من احترام الموعد النهائي الذي حدده لاعتماده في موعد لا يتجاوز 30 أيار/مايو، على الرغم من أننا اتفقنا جميعا على أن هذا الموعد النهائي سيكون نافذا اعتبارا من الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

المرفق 7

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر جميع الذين وافونا بمعلومات هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكر إستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على ترتيب هذا الاجتماع وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية (S/2020/374، المرفق) لإرشاد مناقشتنا.

لقد شكل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديا غير مسبوق لمجلس الأمن على مدى الشهرين الماضيين. والأهم من ذلك هو أن انتشار هذا المرض له آثار هامة على السلم والأمن الدوليين يتعين على المجلس معالجتها. ولكنه شكل أيضا تحديات رئيسية لأساليب عمل المجلس. وفي بياني اليوم، سأنظر في كيفية تكيف المجلس مع هذه التحديات قبل الانتقال إلى بعض النقاط العامة.

أولا، أود أن أشيد بجهود الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا. فقد تمكن المجلس، في ظل رئاساتها في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو، من الانتقال إلى حالة يمكن فيها الآن بث مؤتمرات المجلس المفتوحة بالفيديو عن بعد على تلفزيون الأمم المتحدة، ويمكننا أن نتخذ قرارات وبيانات رئاسية من خلال إجراء مكتوب. وينبغي ألا نقلل من شأن ما كان يتعين القيام به من عمل لتحقيق هذه النتيجة، بما في ذلك من جانب الأمانة العامة. وقد كان الانتقال إلى بث المؤتمرات عن طريق الفيديو بالكامل التي عقدها المجلس خطوة هامة بصفة خاصة لشفافية عمل المجلس.

بيد أن المملكة المتحدة تأسف لأن أساليب عمل المجلس لم تتمكن من الاستجابة لهذه الأزمة بطريقة أكثر مرونة وفعالية. وأذكر في هذا السياق بالمادة 28 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تقضي بأن ينظم المجلس بطريقة تمكنه من العمل باستمرار. ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء في المجلس، لم يعقد المجلس ولا هيئاته الفرعية أي جلسة رسمية منذ 12 آذار/مارس. ولذلك لا توجد محاضر حرفية لجلساتنا. ولم تتمكن منصتنا التقنية من استيعاب الترجمة الشفوية المتزامنة أو المناقشات المفتوحة ولا تزال تعاني من أخطاء تقنية. وتُعقد الاجتماعات دون الاستفادة من الإطار المعمول به في النظام الداخلي المؤقت وآليات تسوية الخلافات التي يوفرها.

ونأمل جميعا أن نتمكن من العودة إلى القاعة قريبا. ولكن ما دمنا نواجه هذه الظروف الاستثنائية، فإننا بحاجة إلى مواصلة السعي إلى إيجاد فرص لتحسين أساليب عملنا. وعندما نعود إلى وضعنا الطبيعي، سيتعين علينا أن ننظر في الكيفية التي يمكننا بها وضع خطط طوارئ لضمان قدرتنا على الاستجابة بسرعة وفعالية أكبر لأي أزمات في المستقبل. لقد أظهر لنا الاجتماع بصيغة آريا الذي عقد الأسبوع الماضي في ذكرى النصر في يوم أوروبا ما يمكن عمله.

وأود أن أنتقل إلى التوتر المحتمل بين الشفافية والفعالية الذي أكدته المذكرة المفاهيمية. ويتمثل أحد التحديات الهامة في هذا الصدد في الحفاظ على توازن مناسب بين الجلسات المفتوحة والجلسات المغلقة. ويتطلب تحقيق التوازن المناسب من أعضاء المجلس أن يتعاملوا مع برنامج العمل الشهري بعقل مفتوح. ومن السهل الوقوع في فخ اتباع الصيغة نفسها في كل مرة تدرج فيها مسألة في جدول أعمالنا.

وأحد الخيارات التي أود تأكيدها: الجلسات المغلقة. وتتيح فرصة مشاركة الدول الأعضاء عنصر الشفافية في عملنا ولكن الطابع المغلق للجلسات يستبعد إغراء مخاطبة وسائط الإعلام بدلا من الزملاء في المجلس. وربما لا يصدق دائما الافتراض القائل بأن الجلسات المغلقة أكثر فعالية. ولكي يتسم أعضاء المجلس بالفعالية فإنه يتعين عليهم حضور هذه الاجتماعات وهم على استعداد للمشاركة في مناقشة الإجراءات والنظر في اتخاذها. ومما يؤسف له أننا ما زلنا نشهد أمثلة كثيرة جدا على أعضاء المجلس الذين يتلون بيانات معدة سلفا أو يرفضون الدخول في مناقشة جادة للنتائج أو الخطوات التالية.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بشأن الشفافية بالمجتمع المدني. وتعتقد المملكة المتحدة أن التفاعل مع مجموعة متنوعة من مقدمي الإحاطات عنصر هام من عناصر الشفافية. وسنواصل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أنشطة المجلس. لكن وعلى نحو ما أكده الاجتماع المعقود بصيغة آريا الذي نظمته المملكة المتحدة والجمهورية الدومينيكية في شباط/فبراير، فإنه يتعين على المجلس تحسين عمله في التصدي لخطر الأعمال الانتقامية. ونتطلع إلى مواصلة المناقشات مع الزملاء في المجلس في هذه المسألة الهامة.

وإذ أنتقل إلى الكفاءة، فقد أحرز بعض التقدم في تقليص مدة التكلُّم في المجلس. ولكن لا يزال المجلس يقضي وقتا طويلا في اجتماعات مطولة تتناول نزاعات الأمس بدلا من أن يتحمل مسؤولياته عن التصدي للنزاعات الحالية ومنع نشوبها في المستقبل. ونؤيد عقد الإحاطات غير الرسمية من قبل الأمانة العامة بغرض استكشاف الإمكانيات وإجراء محادثات الأريكة للتصدي لهذا التحدي. ومن المهم أن نغتنم هذه الفرص بطريقة فعالة.

بيد أن المناقشات غير الرسمية ليست بديلا عن جلسات المجلس لأسباب تتعلق بالشفافية على الأقل. ولذلك يجب أن نواصل إخضاع برنامج عمل المجلس للتحليل النقدي، فضلا عن الاستعداد لطرح مسائل جديدة على المجلس. وتعني الأزمة الراهنة أن عمل المجلس فيما يتعلق بالوقاية أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وأعطت المملكة المتحدة أيضا الأولوية للحد من مدة اجتماعات المجلس وعدم شفافيتها خلال السنوات الأخيرة. وقد حققنا بعض النجاح، لا سيما تقليص مدة ولايات حفظ السلام. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. وستواصل المملكة المتحدة تركيز الأعضاء على هذه المسألة.

وختاما، ربما لم تخضع أساليب عمل المجلس لمثل هذا التمحيص. وبينما أحرزنا تقدما كبيرا منذ آذار/مارس، ينبغي أن نوجه طموحنا لأن يكون المجلس رياديا في مجالي الابتكار وسرعة الاستجابة. وأتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن الكيفية التي يمكننا بها الارتقاء إلى مستوى التحدي.

المرفق 8

بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريث نورمان شالي

أود أن أشكركم، سيدي، وعبركم، إستونيا، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضا روندا وكارين وإد على إحاطاتهم وملاحظاتهم.

وقد أثبت مجلس الأمن مرونته وصموده في تكييف أساليب عمله أثناء جائحة فيروس كورونا. وإن من المثير للإعجاب أن نواصل الاضطلاع بعمل المجلس الهام والمنقذ للحياة خلال هذا الوقت العصيب، وهو دليل على التزام ومهنية جميع الوفود بهذه الجلسات الافتراضية.

ووضع مجلس الأمن على نحو مثير للإعجاب إجراءات لاتخاذ القرارات عن طريق عملية خطية، بما يكفل تمديد بعثات حفظ السلام وقرارات الجزاءات ويمكن استمرار عملنا الهام لأجل صون السلم والأمن الدوليين.

وعقد المجلس أيضا العديد من الجلسات الافتراضية بواسطة التداول بالفيديو، بما فيها هذه الجلسة المبثوثة مباشرة، ما سمح لجميع الدول الأعضاء والعالم مشاهدة المجلس أثناء عمله ومناقشته للمسائل الملحة اليوم. فهذه الشفافية هامة في عمل المجلس.

ونشكر وفد الكويت على رئاسته الفعالة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى خلال العامين الماضيين، ونهنئه على إنجازه الناجح لعدة مذكرات.

وشاركنا بحماس في المعتكف المثمر الذي عقد في كانون الثاني/يناير باستضافة سانت فنسنت وجزر غرينادين. ونرحب بقيادتهم في هذه المسألة. ونوافق على أن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) والمذكرات التي اعتمدت مؤخرا ينبغي أن يكون موضع الاهتمام الرئيسي للفريق العامل في الوقت الحالي. ونتفق أيضا على أن من المهم إيجاد التوازن الدقيق بين الشفافية والفعالية والكفاءة في عمل المجلس.

ونرى أن من المهم أن يحافظ المجلس على المرونة الكافية للاستجابة للظروف المتغيرة في جميع أعمالنا. ونتطلع إلى التفاعل في أساليب العمل داخل الفريق العامل بقيادة سانت فنسنت وجزر غرينادين في العام المقبل.

المرفق 9

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء العشرة المنتخبين الحاليين في مجلس الأمن: إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فييت نام، النيجر.

بداية، نود أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الإستونية لعقد هذه الجلسة المفتوحة الحسنة التوقيت عن طريق الفيديو بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونشكر السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، والبروفيسور إدوارد سي. لاك، أستاذ الممارسة المهنية في مجال الشؤون الدولية والعامة بمعهد أرنولد أ. سالتزمان في جامعة كولومبيا، على إحاطاتهم الثاقبة.

لقد ظل استعراض وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن دائما موضع اهتمام كبير لأعضاء المجلس وغيرهم. ولذلك الغرض، طرحت عدة أفكار واعتُمد العديد منها. وتعتقد مجموعة العشرة اعتقادا راسخا أن هذه الجلسة المفتوحة تتيح فرصة هامة للغاية لتقييم ما حققناه حتى الآن، والأهم من ذلك مناقشة السبل والوسائل التي تمكننا من تعزيز هذه العملية.

وعلى الرغم من عموم العضوية في الأمم المتحدة قد تمكنت من الانضمام إلى جلسة اليوم بتقديم بيانات خطية فحسب بسبب المسائل التقنية خلال فترة تفشي جائحة فيروس كورونا، فإن الاهتمام الذي أبدته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مدى السنوات الماضية يبين بوضوح الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن. وهذا البيان المشترك الثاني الصادر عن مجموعة العشرة، الذي يشاطره هذا الرأي، دليل على تصميمنا المستمر على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين أداء المجلس.

وترى مجموعة العشرة أنه، لكي نفعل ذلك، يتعين علينا أن نعالج مسائل شفافية وكفاءة وفعالية عمل المجلس، فضلا عن مسائل شموله، بطريقة متوازنة وعملية مع إيلاء الاهتمام الواجب للسرعة عندما يتطلب الأمر ذلك. وتقع على عاتق جميع أعضاء المجلس مسؤولية ضمان قدرة المجلس على أداء واجباته المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الوقاية. وهذه مسألة متزايدة الأهمية، لا سيما وأن المجلس، إلى جانب منظمات دولية أخرى، يواجه تحديات متزايدة لتعددية الأطراف وعددا متزايدا من القضايا العالمية، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. والأثر الكاسح الذي لم يسبق له مثيل لجائحة COVID-19 لا يتطلب إدخال تعديلات على عمل مجلس الأمن فحسب، بل ويكشف ضرورة أن يكون المجلس أكثر استجابة وفعالية ومرونة لكفالة استمراره في أداء مهامه، على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وفيما يتعلق بما تم إنجازه، من المشجع للغاية أن المجلس وافق في السنوات الأخيرة على عدد من التدابير المحددة فيما يتعلق بأساليب العمل، ولا سيما في تنفيذ النظام الداخلي المؤقت والمذكرة الرئاسية S/2017/507. والشفافية على رأس جدول الأعمال. وقد عقدت جلسات علنية بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس تقريبا، ولا سيما في الأشهر القليلة الماضية. وتواصل رئاسات المجلس، بما في ذلك التي تولاها الأعضاء العشرة المنتخبون، العمل عن كثب مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، وممثلي المجتمع المدني، والصحافة، وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال مختلف الفرص، بما في ذلك الإحاطات

بشأن برنامج العمل الشهري والجلسات الختامية. ومما له نفس القدر من الأهمية أننا شهدنا زيادة كبيرة في عدد القرارات والبيانات الصحفية والمعلومات التي تقدم إلى الصحافة التي بدأها الأعضاء العشرة المنتخبون.

ويتشاطر الأعضاء العشرة المنتخبون أيضا الرأي القائل بأن هناك حاجة متزايدة إلى الشمولية. وما فتئنا نواصل تعزيز التنسيق الأوثق وزيادة تبادل الخبرات فيما بين الأعضاء المنتخبين من خلال آليات مختلفة من أجل الإعداد على نحو أفضل لفترة عضويتهم التي مدتها سنتان والاستفادة منها استفادة كاملة. إن التعاون المتزايد بين الأعضاء المنتخبين المنتهية فترة عضويتهم والحاليين والجدد له هدف واحد: هو تمكينهم من العمل بشكل أفضل في المجلس سعيا إلى صون السلم والأمن الدوليين. ومن بين الأدوات المختلفة المتاحة لنا الاجتماعات الشهرية وحلقات العمل واجتماعات التنسيق والمشاورات الثنائية والعديد من المنابر المبتكرة الأخرى. وما برح الأعضاء العشرة المنتخبون يبذلون ما في وسعهم، ضمن أعضاء المجلس الخمسة عشر، لإشراك عموم أعضاء الأمم المتحدة، ممثلي الدول بشأن جدول أعمال المجلس، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والمجتمع المدني، وغيرهم لتيسير إجراء مشاورات أوسع نطاقا بشأن أعمال المجلس وكفالة حصول المجلس على أفضل المعلومات الممكنة عن الحالة على أرض الواقع.

وخلال هذا الوقت الذي لم يسبق له مثيل الذي تفشت فيه جائحة COVID-19، تم الحفاظ على كفاءة المجلس وفعاليته ومرونته. وعلى الرغم من استحالة مواصلة العمل العادي في مقر الأمم المتحدة، فقد تمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بوسائل افتراضية، بما في ذلك التداول بالفيديو. وقد حسّن المجلس تدريجيا من أدائه في الاضطلاع بولايته بمجموعة جديدة من الإجراءات لعقد الجلسات واتخاذ القرارات. وفي هذه العملية، أسفرت الجهود الرامية إلى ضمان الشفافية أيضا عن نتائج محددة، بما في ذلك البث الشبكي لمجمل الجلسات الافتراضية المفتوحة المعقودة عبر التداول بالفيديو وإدخال خطة غير رسمية للجلسات الافتراضية عبر التداول بالفيديو أو برنامج عمل غير رسمي. ويود الأعضاء العشرة المنتخبون اغتنام هذه الفرصة للإشادة بزملائنا الأعضاء في المجلس الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا، كرؤساء في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو، على قيادتهم خلال هذا الوقت العصيب.

إن الإنجازات التي تحققت حتى الآن هي أيضا شهادة على دينامية أعضاء المجلس. ويرحب الأعضاء العشرة المنتخبون باعتماد ثماني مذكرات من الرئيس في كانون الأول/ديسمبر 2019 وضعت في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى برئاسة دولة الكويت. وهي الآن جزء لا يتجزأ من إجراءات المجلس وممارساته. وهي تهدف إلى زيادة تعزيز مشاركة المجلس مع عموم الأعضاء، فضلا عن معالجة المسائل ذات الصلة مثل الإدماج المبكر للأعضاء المنتخبين حديثا في أعمال المجلس والتوزيع العادل للعمل من أجل اختيار رؤساء الهيئات الفرعية. وهي تساعد معا على تدوين مختلف الممارسات الإبداعية التي ما فتئ أعضاء المجلس المتعاقبون يضطلعون بها لكفالة الشفافية والكفاءة والمشاركة المتزايدة باستمرار. ونرحب بالمشاركة البناءة فيما بين جميع أعضاء المجلس في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المذكرات.

ونرحب أيضا بالجهود التي بذلتها السفيرة روندا كينغ، ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين، منذ بداية العام لزيادة تيسير عمل الفريق العامل غير الرسمي. وكان المعتكف غير الرسمي بشأن أساليب العمل الذي استضافته الرئيسة الحالية وسلفها في سانت فنسنت وجزر غرينادين في كانون الثاني/يناير من هذا العام جلسة ممتازة لتبادل الأفكار.

وللارتقاء إلى مستوى التحديات الحالية والمقبلة، يمكن للمجلس، ويجب عليه، أن يفعل الكثير للوفاء بولايته على نحو أفضل وخدمة تطلعات عموم الأعضاء. ويكرر الأعضاء العشرة المنتخبون من جديد أنه ينبغي زيادة تقاسم الأعباء وتوزيع العمل على نحو متساو بين جميع أعضاء المجلس من أجل تحسين فعالية المجلس. وثمة حاجة إلى مواصلة تنفيذ المذكرة المتفق عليها بشأن اختيار رؤساء الهيئات الفرعية وتجدد المناقشات بشأن المذكرة المتعلقة بالمشاركة في المسؤولية عن الصياغة.

وبينما نشعر بالتشجيع لأن بعض الأعضاء المنتخبين قد تولوا مهمة المسؤولية عن الصياغة أو كمسؤولين مشاركين بشأن عدد من المسائل، نود أن نؤكد على ضرورة الحفاظ على هذه الممارسة وزيادة تعزيزها. كما ينبغي أن يكون لرئيس هيئة فرعية ما نصيب معقول من المشاركة في المسؤولية عن الصياغة بشأن الملفات ذات الصلة بالهيئة، إذا كان رئيس الهيئة في وضع يسمح له بقبول هذا الدور. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الآلية يمكن أن تشجع على زيادة التعاون والتنسيق فيما بين أعضاء المجلس في المسائل ذات الصلة. والمشاركة المبكرة في أعمال المجلس مهمة أيضا لكل عضو جديد، بما في ذلك جلسات الإحاطات التي تقدمها الأمانة العامة في وقت سابق في إطار التحضير للعضوية. ونرحب بحقيقة أنه، استنادا إلى مذكرة الرئيس التي اعتمدت مؤخرا، أصبح الأعضاء الجدد قادرين الآن على تلقي جميع رسائل المجلس لمدة خمسة أشهر قبل الانضمام إلى المجلس، ونحث على أن يتمكن الأعضاء الجدد، خلال فترة المراقبة، من مراقبة عمل المجلس في سياقات مختلفة، بما في ذلك في المشاورات والمفاوضات بشأن وثائق المجلس.

ونشدد على أهمية المساءلة والشفافية في إطار عمل جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك لجان الجزاءات. ونؤمن إيمانا قويا أيضا بضرورة مواصلة جعل الجزاءات المحددة الأهداف التي تفرضها الأمم المتحدة أكثر فعالية وشرعية من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الإجراءات العادلة والواضحة في نظم الجزاءات التي يفرضها المجلس من أجل احترام المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة. وفي هذا الصدد، يود الأعضاء العشرة المنتخبون التأكيد مجددا على اعتقادهم بأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء آليات استعراض مناسبة مصممة خصيصا لنظم الجزاءات الأخرى على غرار النظام الذي يشمل مكتب أمين المظالم المعني بنظام الجزاءات للجنة المنشأة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)، بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

والأهم من ذلك، من الضروري كفالة التنفيذ الفعال لجميع المذكرات المتعلقة بأساليب العمل، فضلا عن التفكير في إدخال مزيد من التحسينات في هذا الصدد. وإذ أن أساليب عمل المجلس تتطور دائما، ينبغي للمداولات أن تستمر صوب وضع مجموعة أقوى من الإجراءات والممارسات القابلة للتعديل باستمرار لتحسين كفاءة وفعالية عمل المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهود خلال الفترة الاستثنائية الحالية لضمان قدرة المجلس على مواصلة الاضطلاع بعمله، بما في ذلك عمل الهيئات الفرعية، وفقا للإجراءات والممارسات العادية. ومن المهم إبقاء المجتمع الدولي على علم تام بالطريقة التي يؤدي بها المجلس أعماله اليومية. والأمر متروك لنا جميعا نحن أعضاء مجلس الأمن لتعزيز قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات بالاتفاق على المسائل الرئيسية.

وسـيكون من الخطأ أن نسـلّط الضـوء على التحسـينات الهامة آنفة الذكر وبعض التحديات التي ما زلنا نواجهها دون التشـديد على الحاجة الماسـة والعاجلة إلى إصـلاح مجلس الأمن بهدف التعبير عن الحقائق العالمية المعاصرة، بما في ذلك من خلال معالجة الاختلالات وتعزيز التمثيل في المجلس.

وفي الختام، يؤكد الأعضـاء العشـرة المنتخبون من جديد التزامهم بالأهداف المشـتركة المتمثلة في تعزيز كفاءة المجلس وفعاليته، مع مراعاة الولاية التي أناطها به جميع أعضـاء الأمم المتحدة. ونتطلع إلى تلقّي آراء ومدخلات من عموم أعضـاء الأمم المتحدة لتحسـين أسـاليب عمل المجلس حتى يتمكن من الوفاء بمسؤوليته على نحو أفضل بموجب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

المرفق 10

بيان الممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة، أديلا راز

في البداية، أود أن أشكر الرئاسة الإستونية على عقد جلسة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بالفيديو بشأن موضوع "كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن". وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن؛ والسيد إدوارد لاك، الأستاذ في معهد أرنولد أ. سالتزمان لدراسات الحرب والسلام التابع لجامعة كولومبيا، على إحاطاتهم الثاقبة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الممثل الدائم للكويت، بوصفه الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي، على قيادته الناجحة وجهوده المتفانية في دعم وتعزيز عمل مجلس الأمن.

لقد عهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية السامية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وبالنظر إلى الاستقطاب المتزايد والنزاعات المستمرة في جميع أنحاء العالم، التي تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا العالمية، يجب على مجلس الأمن أن يعزز مصداقيته وأن يؤكد من جديد سلطته بتعزيز شفافية وفعالية عمله الهام لإنهاء النزاعات والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

ونقر بالتقدم المحرز وبالتطورات الأخيرة في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2017/507 لرئيس مجلس الأمن في إطار تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من خلال عمل الفريق العامل غير الرسمي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وفي ضوء ذلك، أود أن أشارككم بالنقاط التالية.

أولا، نرحب بالتقدم الذي أحرزه المجلس في إتاحة مناقشاته وقراراته لعموم أعضاء الأمم المتحدة وللجمهور، بما في ذلك من خلال البث الشبكي للجلسات المفتوحة، وإصدار عناصر المعلومات التي تقدم إلى الصحافة عند عقد مشاورات مغلقة، ونشر وثائق هامة لمجلس الأمن في الوقت المناسب على الموقع الشبكي الرسمي لمجلس الأمن. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى زيادة تعزيز الحوار والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس للمشاركة في أعمال المجلس وهيئاته الفرعية عند الاقتضاء. ينطوي ذلك على زيادة تحسين التنسيق والاتصال مع البلدان المعنية والتأكد من أنها على علم بالمسائل التي تجري مناقشتها وتوقيت تلك المناقشات. إن ضمان إطلاع البلدان المعنية على نحو سليم وفهمها للإجراءات يتيح لتلك البلدان الرد والتفكير وفقا لذلك وتقديم معلومات أو منظورات إضافية يمكن أن تساعد على التعبير بشكل أفضل عن الحقائق على أرض الواقع.

ثانيا، لتعزيز كفاءة وفعالية عمل مجلس الأمن، هناك حاجة إلى تعزيز آليات المتابعة والرصد بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتوصياته.

ثالثا، تقترح أفغانستان وتؤيد تأييدا تاما فكرة أن يواصل رؤساء جميع الهيئات الفرعية السفر دوريا إلى المناطق المرتبط بها عملهم لتوسيع رؤيتهم والتماس آراء الدول المعنية من الميدان. يمكن أن يفيد ذلك أيضا في شرح وتعزيز أهداف ولاية الهيئة الفرعية المعنية.

رابعا، يجب على مجلس الأمن أن ينظر في تحسين دور وفعالية نظم جزاءات المجلس. فالجزاءات هي إحدى أكثر الأدوات فعالية التي يمكن للمجلس أن يستخدمها للتقليل من القدرات التشغيلية للجماعات الإرهابية والأفراد والمنظمات الداعمة لها. كما يمكن لنظم الجزاءات الفعالة أن تساعد على عزل الجماعات التي لديها استعداد للمصالحة ودفعها نحو طاولة المفاوضات. وحتى تعمل هذه الجزاءات بفعالية، يجب على هذه النظم أيضا أن تشرك البلدان المعنية إشراكا فعالا في نطاقها العام وإجراءاتها للإدراج في القوائم والرفع منها عبر اتصالات متسمرة مع المجلس، بما في ذلك في عمليات من قبيل تمديد ولاية فريق الرصد. وفي هذا الصدد، تؤيد أفغانستان تأييدا تاما وتؤكد على ضرورة أن تلتمس لجان الجزاءات آراء الدول الأعضاء المتأثرة أو المعنية بشكل خاص بالجزاءات، وأن تعزز المشاركة والحوار المبكرين والدوريين بينها وبين مختلف أفرقة رصد الجزاءات ذات الصلة طوال فترة ولايتها.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن مهمة متطورة ومستمرة لا يمكن إنجازها دفعة واحدة. وهي تتطلب مواصلة العمل على تكييف واستعراض مذكرات الرؤساء استنادا إلى عمل الفريق العامل غير الرسمي. وفي ذلك الصدد، نقدر كذلك الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس في التكيف السريع مع إجراءات عمل المجلس في مواجهة السيناريو الجديد الذي نشأ عن التحدي الذي تمثله الجائحة. وقد أظهر المجلس وأعضاؤه التزامهم بمهمتهم الهامة المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، حتى في مواجهة حالة لم يسبق لها مثيل، ويجب الإشادة بذلك.

ونحن ملتزمون بالعمل مع مجلس الأمن لبناء هيئة أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة. ونعتقد أن مجلس الأمن سيتمكن، بفضل التحسين المستمر في أساليب عمله والابتكارات التي لا تتوقف في ممارسته، من الوفاء على نحو أفضل بالمهمة التي عهدت بها إليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المرفق 11

بيان البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

تتقدم الأرجنتين بالشكر إلى إستونيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع لطالما كان ذا أهمية خاصة بالنسبة لنا. ونشكر أيضا السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على عرضيهما القيمين.

وتعتقد الأرجنتين أن المذكرة الرئاسية S/2017/507 كانت أداة قيمة لزيادة شفافية المجلس وشموليته وكفاءته، وهي نص متوازن يمكن أن يكون بمثابة دليل مفيد للتدابير المتفق عليها أو أفضل الممارسات فيما يتعلق بأساليب عمله.

وفي هذا الصدد، تود الأرجنتين أن تهنئ وفد الكويت على عمله الممتاز خلال رئاسته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس، وتعرب عن تقديرها لاعتماد المذكرات الرئاسية السبع، التي تحمل الأرقام من S/2019/990 إلى S/2019/997، والتي تسهم في زيادة الكفاءة والشفافية في عمل المجلس.

لقد دعت الأرجنتين تاريخيا إلى ضرورة بذل جهود مستمرة لتحسين الشفافية والشمول والانفتاح والطابع الديمقراطي والفعالية والكفاءة في أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، نسترشد بقناعتنا بأن المجلس يمكنه بل وينبغي له، من دون أن يضعف فعالية عملية صنع القرار، أن يكون أكثر شفافية وديمقراطية في علاقته مع عموم الأعضاء.

ولا شك في أن تحسينات قد طرأت في السنوات الأخيرة على أساليب عمل هذا الجهاز. ومن الواضح أن ذلك كان نتيجة لجهود الأعضاء المنتخبين، الذين لا يزالون، من خلال صبرهم والتزامهم، مهندسي تلك الإنجازات.

وتجدر الإشارة إلى أن آخر فترة للأرجنتين في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي، وهو منصب شغله بلدي خلال فترة السنتين 2013-2014، شهدت أيضا اعتماد مذكرات عديدة من الرئيس بشأن مواضيع شملت المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والحوار مع غير الأعضاء في المجلس والهيئات الأخرى ومشاركة أعضاء المجلس في صياغة صكوك المجلس ومسؤولياته الأوسع نطاقا في مجال الصياغة، فضلا عن استمرارية عمل الهيئات الفرعية للمجلس.

وتقدر الأرجنتين التقييم المنتظم لتنفيذ المذكرة 507 وغيرها من المذكرات ذات الصلة لتحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة، فضلا عن التفكير في إجراء التعديلات اللازمة. وفي هذا الصدد، تحث الأرجنتين الفريق العامل غير الرسمي على مواصلة العمل بغية صياغة وثيقة شاملة موحدة، وذلك لدمج وتبسيط جميع القرارات المتعلقة بأساليب العمل.

إن ثقافة مجلس الأمن من حيث صلتها بصنع القرارات وفعاليته تتوقف على قدرتنا على تحسين أساليب عمله. ونحن نعلم أنه لا يمكن جعل المجلس أكثر فعالية وكفاءة إلا من خلال نظام قائم على الانتخابات، يكفل تحقيق المساءلة ولا يسمح باتخاذ إجراءات انتقائية استجابة للأزمات الدولية.

ويلحق استخدام حق النقض، أو حتى التهديد باستخدامه، ضررا بالغا بعمل المنظمة. والأرجنتين مقتنعة بأن حق النقض يحد من عمل المجلس، وبالتالي فهي تؤيد إلغاءه. وما دام ذلك غير ممكن، تؤيد الأرجنتين وقف العمل به فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، كما تؤيد المبادرة الفرنسية – المكسيكية.

إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه له تأثير كبير على مرونة عمل المجلس – سواء في الأوقات العادية أو في هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة – التي نحن مدعوون إلى التفكير فيها في هذه المناقشة.

وتأخر مجلس الأمن أو تقاعسه لا يسلب الجمعية العامة حقوقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه لا يعفيه من مسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، نشير إلى صلاحية القرار 377 (د-5)، المعروف باسم "الاتحاد من أجل السلام"، المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر 1950، والذي يجوز للجمعية العامة بموجبه أن تتخذ إجراء إذا لم يفعل المجلس ذلك بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في أي حالة يبدو أنها تنطوي على تهديد للسلام أو إخلال بالسلم أو عمل عدواني. وفي هذه الحالات، يجوز للجمعية أن تنظر فورا في المسألة بغية التوصية باتخاذ أعضاء الأمم المتحدة لعمل جماعي من أجل صون السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما.

وفي هذا الصدد، تؤيد الأرجنتين زيادة التنسيق والاتصال بين مختلف أجهزة المنظمة من أجل توحيد الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة، وفقا للميثاق.

وما من شك في أن الأمم المتحدة، وتعددية الأطراف بصفة عامة، تواجه واحدة من أسوأ الأزمات منذ عام 1945. ولم يتخذ المجلس موقفا بعد، ولكن الأوان لم يفت مطلقا كي يُظهر المجلس الوحدة في مواجهة هذه الأزمة التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء.

إن الأرجنتين مقتنعة بأن مجلس الأمن يجب أن يكون أكثر خضوعا للمساءلة وأن يحترم سلطة الجمعية العامة – الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية في المنظمة.

ونشيد بعمل الجمهورية الدومينيكية خلال رئاستها للمجلس في نيسان/أبريل. فقد مكّن عملها من زيادة الشفافية والانفتاح في عمل المجلس في هذه الظروف التي لم يسبق لها مثيل. ونحن على ثقة بأن إستونيا، بعد أن أُتيحت لها الفرصة لقيادة المجلس بصفتها عضوا منتخبا، ستخدم أيضا مصالح المجتمع الدولي بأسره.

المرفق 12

بيان البعثة الدائمة لأستراليا لدى الأمم المتحدة

ترحب أستراليا بعقد إستونيا لهذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، وتثني على نهجها إزاء أساليب عمل المجلس. وتود أستراليا أيضا أن تثني على الكويت للعمل الذي اضطلعت به بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ومكّن ذلك العمل الفريق من ضمان اعتماد ثماني مذكرات من رئيس المجلس في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن مسائل من شأنها تعزيز أساليب عمل المجلس والتي استندت بشكل بناء إلى المذكرة الرئاسية S/2017/507.

وتدرك أستراليا ضرورة أن يتسم المجلس بالكفاءة وأن يتحلى بالمرونة في الاستجابة للأزمات، ولكن الشفافية أمر حاسم لضمان الثقة، وبالتالي الفعالية. وقد يبدو مجلس الأمن مفتقرا للشفافية في نظر أولئك الذين لا يستطيعون المشاركة في الاجتماعات وتحديد النتائج، بما في ذلك عموم الأعضاء ومختلف أصحاب المصلحة في آلية الأمم المتحدة وجماعات المجتمع المدني. ومن شأن زيادة إبراز مداولات المجلس أن يساعد تلك الفئات في تقديم إسهامات محددة الهدف على النحو المناسب. وتعتقد أستراليا اعتقادا راسخا أن ذلك سيحسن عملية صنع القرار وربما حتى التنفيذ والرصد والتقييم.

وتؤيد أستراليا أيضا زيادة استخدام الجلسات العلنية والمناقشات المفتوحة والاجتماعات بصيغة آريا وجلسات الاختتام الشهرية وتقديم التقارير في الوقت المناسب إلى الجمعية العامة كوسيلة لتعزيز الشفافية. وفي الوقت الذي يتدارس فيه الأعضاء سبل الاحتفاظ بثقة الجمهور في النظام المتعدد الأطراف، ينبغي اعتبار تلك الإصلاحات أولوية.

ولتحقيق وظيفته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، تشجع أستراليا المجلس على استخدام جميع الأدوات المتاحة له لتعزيز قدرته على منع نشوب النزاعات وليس مجرد الاستجابة لها، تمشيا مع خطة الحفظ على السلام. وينبغي لمجلس الأمن أن يطلب عقد المزيد من جلسات الإحاطة المتعلقة باستكشاف الآفاق والإلمام بالحالة، بما في ذلك بإسهامات من لجنة بناء السلام، التي ينبغي اعتبارها شريكا رئيسيا. وينبغي للمجلس أن يعمل على كفالة سماع أصوات متنوعة من الناس في البلدان المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما من النساء وممثلي المجتمع المدني.

وتتطلب الأزمات سرعة الأداء – القدرة على التكيف والاستجابة للظروف الاستثنائية. وننوه بالجهود المتواصلة للمجلس لتحسين أساليب عمله في الوقت الذي تظل فيه القيود ذات الصلة بمرض فيروس كورونا مفروضة. ومع ذلك، نوصي بأن تُعتبر جلسات التداول بالفيديو المفتوحة والمغلقة جلسات رسمية وأن تسجلها الأمانة العامة. ومن شأن ذلك أن يزيد من الشفافية في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن السماح لغير أعضاء المجلس بالتكلم في المناقشات المفتوحة، كما يمكنهم أن يفعلوا ذلك أثناء الجلسات الحضورية، من شأنه أن يكفل استمرار استفادة المجلس من تنوع الآراء.

في الختام، يجب أن نتذكر جميعا أن هذه المناقشات والإصلاحات التي تلتها تهدف، في المقام الأول، إلى تحسين فعالية المجلس، وهو أمر نلتزم به جميعا التزاما راسخا. وخلال هذا الوقت العصيب في نيويورك وفي جميع أنحاء العالم، تقف أستراليا على أهبة الاستعداد للإسهام في المناقشة والعمل، حسب الاقتضاء.

المرفق 13

بيان الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، يان كيكرت

أولا، دعوني أوجه الشكر للسفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطتيهما.

لقد أوجدت جائحة فيرو كورونا لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك مجلس الأمن، تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال. وما فتئت النمسا، بوصفها عضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، تتابع باهتمام كبير جهود المجلس الرامية إلى تكييف أساليب عمله.

وإنني أدرك أنه تم إحراز تقدم كبير في مساعدة المجلس على الاضطلاع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد وجد المجلس طريقة لتنظيم اجتماعات افتراضية، واعتماد قرارات وأدوات أخرى للمجلس، والاتفاق على العناصر الصحفية بعد جلسات مغلقة للتداول بالفيديو. وأثني على الرئاسات الشهرية للصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا لتعميمها رسائل من أجل إبقاء عموم أعضاء الأمم المتحدة على علم بأساليب عمل المجلس.

ومع ذلك، حددت النمسا عدة ثغرات تؤثر على شفافية وكفاءة عمل المجلس. فالجلسات المفتوحة والمغلقة التي تتم عن طريق التداول بالفيديو لا تزال تعتبر اجتماعات غير رسمية للمجلس. ويساور النمسا القلق إزاء العواقب الطويلة الأجل المحتملة لعدم وجود وثائق رسمية لجلسات المجلس خلال هذه الفترة. ونظرا للطابع غير الرسمي للجلسات، لا يمكن الإعلان عن الجلسات المغلقة التي تتم عن طريق التداول بالفيديو في يومية الأمم المتحدة، مما يزيد من انعدام الشفافية إزاء عموم أعضاء الأمم المتحدة وعامة الجمهور.

ولا تزال الترجمة الشفوية لجلسات المجلس المذكورة بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة غير متاحة. وعلاوة على ذلك، يجري التصويت على مشاريع القرارات من خلال إجراء كتابي مطول بدلا من جلسة مفتوحة باستخدام الفيديو، مما يؤثر سلبا على الشفافية والكفاءة على حد سواء. وأخيرا، فإن مشاركة عموم أعضاء الأمم المتحدة في الجلسات المفتوحة للتداول بالفيديو، وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لا يمكن أن تتم إلا في شكل مكتوب، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم التفاعل بين أعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

ومن الواضح أن عدم إحراز التقدم بشأن تلك المسائل لا يمكن أن يعزى إلى الصعوبات التقنية وحدها. بل إن الافتقار إلى الإرادة السياسية هو التحدي الأكبر في بعض الأحيان. وتشجع النمسا بقوة رؤساء المجلس في المستقبل على معالجة تلك المسائل المعلقة.

ورغم أننا لا نزال في خضم الأزمة الراهنة، فإنني أعتقد أنه ليس من السابق لأوانه استخلاص بعض الاستنتاجات للمستقبل.

أولا، أصبح من الواضح أن المجلس، شأنه شأن جميع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، يحتاج إلى الاستجابة للأزمات المقبلة بمزيد من السرعة والمرونة.

ثانيا، يحتاج جميع أعضـــاء الأمم المتحدة، إلى جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى إجراء مناقشـة صـريحة، بما في ذلك في اللجنة الخامسـة، بشـأن تحديث نظم تكنولوجيا المعلومات اللازمة لضـمان استمرارية تصريف الأعمال.

ثالثا، بمجرد انتهاء أزمة كوفيد-19، واستئناف الاجتماعات بالحضـور الشـخصـي، ينبغي للمجلس أن يتبنى الجوانب الإيجابية لعمله الافتراضـي. وينبغي له مواصـلة توجيه الدعوات للمشـاركة الافتراضـية - ســـواء إلى الممثلين رفيعي المســـتوى من العواصـــم أو إلى مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني الذين لا يستطيعون السفر إلى نيويورك. وسيؤدي ذلك إلى الرفع من شـأن جلسـات المجلس وجعل مناقشـاته أكثر شـــمولا. ومن الأمثلة الممتازة على الكيفية التي يمكن بها القيام بذلك عمليا الاجتماعُ الأخير بصـــيغة آريا بشـــأن "مرور 75 عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية على الأراضـــي الأوروبية"، الذي نُظم في 8 أيار/مايو تحت رئاسة إستونيا.

وعلى الرغم من الأزمة الراهنة وأثرها على أسـاليب عمل المجلس، سـأكون مقصـرا إذا لم أشـر إلى الأعمـال غير المنجزة فيمـا يتعلق بتنفيـذ المـذكرة الرئـاســـيـة S/2017/507، وكـذلـك المـذكرات من S/2019/990 إلى S/2019/997. والآن ليس وقت التساهل.

ولا أعتقد أن الديناميات الحالية، التي تؤدي إلى تأليب الأعضــاء الخمسـة الدائمين ضــد بعضــهم البعض، ومجموعة الرؤسـاء الخمسـة ضـد الأعضـاء العشـرة المنتخبين في مجلس الأمن، وأعضـاء المجلس ضــد العضــوية الأوســع نطاقا في الأمم المتحدة، مفيدة أو بناءة بأي شـكل من الأشـكال. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك مجلسا يفي بولايته. وستواصـل النمسا قياس نجاح المجلس وفشله ليس بنتائجه الموضـوعية وحدها، بل أيضا بمدى قدرته على تكييف أساليب عمله لكي يصبح أكثر شفافية وشمولا وخضوعا للمساءلة.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، ياشار علييف

في البداية، أود أن أثني على وفد إستونيا، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وعلى وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفه رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه الجلسة وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية بشأن هذا الموضوع (S/2020/374، المرفق). ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

إن أساليب عمل مجلس الأمن، الذي أُسندت إليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا تزال محط اهتمام متزايد من جانب أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وقد أدى ظهور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة إضافية لكفالة فعالية مجلس الأمن في ظل ظروف غير مسبوقة واستثنائية.

ونسلم بالدور الذي يضطلع به الفريق العامل غير الرسمي في النهوض بسبل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة العامة لعمل المجلس، ونرحب بالتقدم المحرز في تحسين أساليب عمله. وأود أيضا أن أثني على العمل الذي قامت به حتى الآن سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي، وكذلك الجهود والإسهامات التي قدمها الرؤساء السابقون.

ومع مراعاة المسائل المقترح النظر فيها في هذه الجلسة، أود أن أركز بإيجاز على النقاط الثلاث التالية.

أولا، من الواضح أن الوحدة بين الأعضاء الدائمين ضرورة مطلقة للتوصل إلى اتفاقات. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نتذكر دائما أن الأعضاء الدائمين والمنتخبين في مجلس الأمن يتحملون مسؤولية جماعية عن تحقيق السلم والأمن الدوليين. ونلاحظ الاعتراف العام بين أعضاء المجلس بأن الشفافية والكفاءة يمكن تحقيقهما بصورة مشتركة، ونرحب بإجراء المزيد من المداولات وتقديم المزيد من الإسهامات لجعل المجلس جهازا أكثر تعاونا وشمولا.

ثانيا، يتعين إعطاء عموم أعضاء الأمم المتحدة فرصا أكبر لإسماع صوتهم والحصول على المعلومات. ونحيط علما مع الاستحسان ببعض التطورات في هذا الصدد، ونود أن نشيد بصفة خاصة ببعض الأعضاء المنتخبين على جهودهم الرامية إلى كفالة شفافية مجلس الأمن وزيادة انفتاحه في تفاعله مع العضوية الأوسع نطاقا، ولا سيما في الوقت الحاضر، خلال وباء كوفيد-19.

ثالثا، تتطلب فعالية مجلس الأمن وعمله بطريقة خاضعة للمساءلة، أولا وقبل كل شيء، تنفيذ قراراته. فالمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة واضحة بشأن التزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد. وواقع استمرار الاستخدام غير المشروع للقوة ضد الدول ذات السيادة، مع ما يترتب عليه من الاستيلاء على الأراضي، بما ينافي قرارات مجلس الأمن، لا يعني أن هذه الحالة تشكل جزءا من أساليب عمل المجلس. إن هدف صون السلم والأمن الدوليين أمر لا يمكن تحقيقه مع التجاهل العلني للقيم والمعايير والمبادئ الأساسية المعترف بها عالميا، أو إساءة تفسيرها أو فرض الشروط عليها من قبل المعتدين للتستر على أفعالهم غير المشروعة.

إن مقاصـد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي لبنات أسـاسـية في النظام الدولي المشـترك القائم على القواعد. فهي ملزمة عالميا وتنطبق على جميع الأزمات والنزاعات أيا كانت أســـبابها الجذرية المتميزة أو طابعها. ولا يمكن اسـتبدال أو تكييف أو تقييد سـلطات ومسـؤوليات هيئات الأمم المتحدة الرئيسـية والقرارات التي تتخذها بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو بأشكالها وآلياتها المتعلقة بتسـوية النزاعات أو الوسـاطة. ولا يمكن إغفال النزاعات التي طال أمدها وآثارها السـياسـية والعسـكرية والإنسـانية، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي الطويل الأمد والتطهير العرقي وغياب المساءلة عن الجرائم الفظيعة.

ويجب أن يكون تنفيذ القرارات 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) بشـأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان من بين الأولويات العليا للأمم المتحدة. والهدف الرئيسـي لعملية السـلام الجارية، التي تسـتند ولايتها إلى تلك القرارات، هو كفالة الانسـحاب الفوري والكامل وغير المشـروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضـي المحتلة في أذربيجان واسـتعادة سـيادة أذربيجان وسـلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وعودة المشـردين قسـرا إلى ديارهم وأملاكهم. وتحقيق تلك الأهداف إلزامي وغير قابل للتفاوض لأن اسـتخدام القوة يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولن يحقق السـلام والمصـالحة والاسـتقرار على الإطلاق، فضـلا عما يترتب عليه من احتلال عسـكري وتطهير عرقي في الأراضي الأذربيجانية.

وفي عام الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لإنشـاء الأمم المتحدة، تظل المقاصـد والمبادئ المشتركة المكرسة في ميثاق المنظمة على ذات القدر من الأهمية. ويكتسـي الامتثال الصـارم لهذه المقاصد والمبادئ والوفاء بحسـن نية بالالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب الميثاق أهمية قصـوى لصـون السـلم والأمن الدوليين وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعدالة والقانون الدولي.

المرفق 15

بيان الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة، جمال فارس الرويعي

[الأصل: بالعربية]

بدايةً، يطيب لي أن أتقدم بالشكر للوفد الدائم لجمهورية إستونيا، رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، والوفد الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أود أن أعرب عن خالص تمنياتي للوفد الدائم لإستونيا بالنجاح خلال توليه مهام رئاسة مجلس الأمن في ظل الظروف الراهنة على خلفية جائحة كورونا.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لمقدمتي الإحاطتين، سعادة السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

يضطلع مجلس الأمن بمسؤولية هامة تتمثل في صون السلم والأمن الدوليين مما يجعل تطوير وتحسين أساليب عمل المجلس مسألة في غاية الأهمية. وفي هذا السياق، نرحب بعقد جلسات المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل المجلس بصورة منتظمة، وذلك لأنها تهم جميع الدول الأعضاء التي تطمح إلى أن يعمل المجلس بأفضل صورة ممكنة، وأن تواكب أساليب عمله التغيرات المستمرة. كما تتيح هذه الجلسات استعراض التقدم المحرز في هذا الشأن والوقوف على أوجه التطوير والاستماع إلى العديد من الرؤى والآراء المختلفة حول طرق التعامل معها. ولا يفوتنا، في هذا الصدد، أن نشيد بجهود الرئاسات السابقة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التي أدت إلى إصدار العديد من الوثائق المهمة المتعلقة بأساليب عمل المجلس بهدف تعزيز كفاءته وشفافيته وطرق تعاطيه مع القضايا ذات الأهمية، وأبرزها المذكرة 507 المنقحة. كما نود أن نثمن جهود الرئاسة السابقة لدولة الكويت الشقيقة التي ساهمت في هذا المجال.

على الرغم من التطورات التي ساهمت في إضفاء مزيد من الشفافية على المجلس، فإن هناك مجالا للمزيد من التحسينات التي يمكن أن تعزز دور المجلس في القيام بالمهام المنوطة به وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أهمية إجراء مشاورات أكثر موضوعية وتفاعلا وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله حسب الاقتضاء، استنادا إلى المادتين 31 و 32 من الميثاق، وضمان إصدار تقرير مجلس الأمن في موعده المحدد، ليتسنى للجمعية العامة مناقشته، والحرص على زيادة الجلسات العلنية وإتاحة الوثائق الصادرة عن المجلس باللغات الرسمية الست على الموقع الإلكتروني بشكل سريع. كما نؤكد على ما جاء في الوثيقة S/2016/619 الصادرة عن مجلس الأمن التي تتناول عمل رؤساء الهيئات الفرعية وأهمية أن يقوم رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بمن فيهم رؤساء لجان الجزاءات، بتقديم إحاطات دورية غير رسمية بشأن أنشطتهم إلى الدول الأعضاء كافة حسب الاقتضاء، مع الحرص على نشر مواعيد وأماكن عقد هذه الجلسات قبل وقت كاف حيث يقع على عاتق الدول الأعضاء تنفيذ العديد من توصيات تلك اللجان والتنسيق بشأن تطبيق ما جاء في قرارات المجلس الملزمة بشأنها. ولذا، فإنه من الضروري أن يكون لتلك اللجان حضور واضح في جلسات مجلس الأمن.

لقد أثبتت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الحاجة إلى تحسين استعداد مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين في حال عدم تمكن أعضائه من الاجتماع بشكل فعلي. ونود أن ننوه هنا بجهود المجلس في ضمان مواصلة عمله إلكترونيا، خاصة فيما يتعلق بعملية التصويت عن بعد والتي ساهمت في اتخاذ العديد من القرارات ذات الأهمية، بالإضافة إلى عقد الجلسات بشكل دوري بصفة غير رسمية على أن يقوم المجلس بالنظر، متى ما سنحت الفرصة، في الطرق التي من شأنها أن تضمن استمرار عمل المجلس بشكل رسمي في المستقبل.

نرحب بالسعي الدؤوب لتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى ذات الصلة، بما ييسر عمل المنظمة بطريقة سريعة وفعالة ويدعم مجلس الأمن في تنفيذ ولايته، مؤكدين على دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وفق ما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وإننا، إذ نثمن حرص مجلس الأمن على منع نشوب الصراعات وتسويتها بالطرق السلمية من خلال التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم وغيرها من الوسائل التي أبرزها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ننوه بأهمية دعم مجلس الأمن لجهود المساعي الحميدة التي تبذلها الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لمعالجة حالات النزاع بما يسهم في الحد من المعاناة الإنسانية وبناء مجتمعات مزدهرة وتكثيف العمل على هذا النهج في هذه الظروف الاستثنائية والتحديات الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي جراء جائحة فيروس كورونا. وقد أكدت مملكة البحرين دعمها للنداء الذي أطلقه الأمين العام لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم.

ختاما، نتطلع إلى مواصلة عقد الجلسات حول تطوير أساليب عمل المجلس وإلى تحقيق مزيد من التناغم بين أجهزة المنظمة وإلى إحداث التغييرات الضرورية بما يسهم في نجاح المجلس في الاضطلاع بمهامه على أكمل وجه، وذلك انطلاقا من إيماننا بالدور المحوري الذي تضطلع به المنظمة.

المرفق 16

بيان الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة، روبين داريو كوييار سواريس

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أهنئ الوفد الإستوني على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وإننا على يقين من أنه سيقوم بعمل ممتاز، على الرغم من الظروف الناشئة عن الأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا. وعليه، فإننا نرحب بمبادرته الحالية بالتعاون مع وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، في عقد جلسة اليوم.

لا يزال عمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على السواء في مجلس الأمن يخضع، في الوقت الحاضر، للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن الذي اعتُمد في عام 1946. ولهذا السبب، نعتبر أساليب العمل واحدة من أهم المسائل التي يتعين على مجلس الأمن معالجتها، حيث أن معرفة الأعضاء غير الدائمين وإتقانهم العمل يضعهم على قدم المساواة مع الأعضاء الدائمين في تولي مسؤولياتهم أمام مجلس الأمن وفي الاضطلاع بعملهم فيه. وعلاوة على ذلك، فإن وجودهم يتيح أيضا لعموم الدول الأعضاء في المنظمة فهما أفضل وأكثر اكتمالا لأعمال المجلس. وفي الوقت الحاضر، لا يزال عمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين يخضع للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن الذي اعتمد في عام 1946. ولهذا السبب نعتبر أن أساليب العمل واحدة من أهم المسائل التي يتعين على مجلس الأمن معالجتها لأن معرفتها واستيعابها يسمحان للأعضاء غير الدائمين بأن يكونوا على قدم المساواة مع الأعضاء الدائمين عندما يتعلق الأمر بالاضطلاع بعملهم وتحمل مسؤولياتهم أمام مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإنها توفر أيضا لعموم الأعضاء فهما أفضل وأكبر لما يجري داخل هذا الجهاز. فهي تضع الإطار الذي يسمح لكل عضو من أعضاء المجلس بالمشاركة الكاملة والإسهام في المناقشات المستنيرة والاضطلاع بدور كامل وهادف في أعمال المجلس. والغرض منها هو تمكين جميع الأعضاء من تولي زمام المسائل المدرجة في جدول الأعمال والاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه شعوبهم وتجاه الأعضاء عموما.

وتسعى أساليب العمل أيضا إلى كفالة معالجة النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس فضلا عن التهديدات الناشئة، في الوقت المناسب، وتكييف أشكال ونهج الاجتماعات لتوفير أفضل فرصة لتحقيق نتائج مجدية في مداولات المجلس. إن وضع مبادرات لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن أمر حاسم على وجه التحديد لضمان قدرة المجلس على الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بطريقة شفافة ومتوازنة، وقبل كل شيء، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك نعتقد أن التحسينات والتحديثات التي أجريت أساسية، لا سيما وأنها ناجمة عن جهد خاص بذله الأعضاء غير الدائمين.

ولهذا السبب، لا يمكننا أن نتكلم عن التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل المجلس دون الإشارة إلى الجهود البارزة التي بذلها الرؤساء السابقون للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. فعلى سبيل المثال، قامت اليابان في آب/أغسطس 2017 بدور حاسم في اعتماد المذكرة المنقحة 507 (S/2017/507) في آب/أغسطس 2017، التي أصبحت مرجعاً مفيداً للجميع. وعلى نحو

خاص، أسهم الأعضاء المنتخبون حديثاً، إلى جانب الكويت، في التحديثات الأخيرة من خلال اعتماد العديد من الرئيس المذكرات الرئاسية. ولئن كان النص المنقح للمذكرة 507 شامل ومتوازن، فإننا نشدد على ضرورة أن يستعرض المجلس بانتظام التقدم المحرز وأن يكفل التنفيذ الكامل والفعال للمذكرة.

وعلى الرغم من تلك التحديثات والتحسينات، نرى أن مشاركة الدول الأعضاء في عملية صنع القرار في المجلس لا تزال منخفضة بسبب أساليب عمله على وجه التحديد والافتقار إلى الشفافية بذريعة ضرورة اتخاذ القرارات بفعالية وكفاءة وسرعة.

وإذ نسلط الضوء على أن الإحاطات غير الرسمية أصبحت ممارسة منتظمة في السنوات الأخيرة، فإننا نرى أن من المهم إشراك جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المأثرة بصفة خاصة بمسألة معينة، والتشاور معها على أساس إطار متفق عليه قبل اتخاذ أي قرار، وفقا للمادتين 31 و 32 من ميثاق الأمم المتحدة.

ونشدد على ضرورة أن تتيح أساليب عمل المجلس التفاعل في الوقت المناسب مع الأمانة العامة بشأن المخاطر والتهديدات الناشئة للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن لذلك أهمية قصوى في منع تطور النزاعات وتصعيدها وتجددها. ونسلط الضوء أيضا على تحسين إجراءات انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية ونشجع على تعيين المزيد من الأعضاء المنتخبين في مناصب القائمين بالصياغة بشأن مختلف المسائل والعمل على التنفيذ الفعال لما تم الاتفاق عليه بالفعل. غير أنه سيكون من المهم عقد اجتماع غير رسمي واحد على الأقل للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أثناء عملية الاختيار.

وعلى الرغم من أهمية جميع التحسينات لضمان شفافية المجلس، فإنها لا تزال غير كافية. ولا يزال هناك مجال للتحسين من أجل تعزيز اضطلاع المجلس بالمهام والمسؤوليات الموكلة إليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى أن يواصل تقييم جميع الثغرات في تطبيق المذكرة 507 بغية ضمان التنفيذ الكامل لأفضل الممارسات التي تتضمنها. وينبغي له أيضا أن ينظر في مقترحات الدول الأعضاء بشأن كفالة الشفافية والشمول وتبادل الآراء بشكل تفاعلي في عمل المجلس.

وينبغي أن نكون واضحين جدا في التأكيد على أن الصيغة الأخيرة للمذكرة 507، وإن كان من الممكن أن تعتبر إنجازا في حد ذاته بسبب روح التعاون والتوافق اللازمة للتقريب بين المواقف، سواء داخل المجلس أو فيما بين الدول الأعضاء عموما، فينبغي ألا ننوه بالتحسن فحسب، إذ أن أساليب العمل عملية مستمرة تتجاوز تنقيح الملاحظات والمواقف الأخرى. ومن الضروري، استنادا إلى عمل الفريق العامل غير الرسمي، إحراز تقدم بشأن الإصلاحات التي ستفضي بنا إلى مجلس، شأنه شأن نظامه الداخلي، يضع جانبا المواقف الأيديولوجية ويتماشى مع تحديات القرن الحادي والعشرين التي تواجه المجتمع الدولي.

وأخيرا، نتفق على أنه يجب علينا، لكل هذه الأسباب، أن نحافظ على زخم التعاون الذي مكننا من قطع كل هذه الأشواط وأن نواصل جهودنا الجماعية لضمان أن يتحول تدوين أفضل الممارسات من مجرد ممارسة إلى تنفيذ فعلي داخل مجلس الأمن، سواء في عمله اليومي أو في اتخاذ القرارات الرئيسية.

المرفق 17

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

نشكر البعثة الدائمة لإستونيا على عقد هذا المؤتمر المفتوح عن طريق الفيديو وعلى دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها الخطية بشأن تنفيذ المذكرة الرئاسية 507 (S/2017/507). ونتوقع من الاجتماع أن يعزز التزامنا الجماعي بمجلس أمن أكثر انفتاحا وشفافية وخضوعا للمساءلة.

ونشيد بمجلس الأمن لاهتمامه المتزايد بتحسين أساليب عمله. وفي ذلك الصدد، نهنئ سانت فنسنت وجزر غرينادين على قيادتها النشطة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، استنادا إلى الخطوات الأخيرة التي اتخذتها اليابان والكويت، على سبيل المثال لا الحصر، الرئيسين الأخيرين لتلك الهيئة الفرعية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الدور المحوري الذي يضطلع به الأعضاء المنتخبون في تقديم منظورات ومقترحات جديدة في ذلك الميدان. وأخيرا، نعرب عن تقديرنا للإحاطات التي قدمتها السفيرة إينغا روندا كينغ، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي؛ وكارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن؛ وإدوارد لاك، الأستاذ بجامعة كولومبيا.

لقد شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديات جديدة لطريقة عملنا وتتطلب التفكير المبتكر والمرونة قبل كل شيء. ويجب التغلب على الصعوبات التقنية والتحديات الإجرائية بواسطة حلول مبتكرة لتمكين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من مواصلة العمل حتى في هذا الوقت الصعب. إن قرار اعتماد إجراء تصويت مكتوب واستخدام التداول بالفيديو لعقد الجلسات مثالان رئيسيان للتدابير التي نفذتها أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية لمواصلة أنشطتها.

ومع ذلك، لا نزال نواجه تحديات في ضمان المستويات اللازمة من الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن. ونود أن نسلط الضوء على موضوع محدد واحد: الدعاية. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب للإعلان عن الجلسات والبث الشبكي لها لكفالة إلمام جميع الدول الأعضاء بما تجري مناقشته في مجلس الأمن. ومن الأهمية القصوى أن يواصل مجلس الأمن الاتصال بعموم الأعضاء حتى وإن لم يتمكن من عقد الجلسات بطريقة الحضور الشخصي. وهذا أمر لا غنى عنه لتعزيز التقدم المحرز في السنوات الخمس عشرة الماضية في مجال الإشراك والمساءلة. ويمكّن عقد الجلسات المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو جميع الدول الأعضاء من متابعة مداولات المجلس. ومن الأهمية بمكان أيضا السماح لغير الأعضاء في المجلس بالمشاركة في مناقشاته حيثما تضررت مصالحهم على وجه الخصوص.

ونرحب بالتدابير المتخذة لإدراج معلومات عن الجلسات المعقودة عن طريق التداول بالفيديو ونتائجها المعتمدة في الموقع الشبكي لمجلس الأمن، فضلا عن معلومات مستكملة عن برنامج العمل غير الرسمي.

وبتجنب الانتكاسات في مجال الشفافية سيثبت مجلس الأمن قدرته على التكيف مع الواقع الجديد بصورة فعالة. ويجب على المجلس أن يعمل دائما في إطار ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا وهو يعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء. وفي ذلك الصدد لا بد من التشديد على أن الشفافية والمساءلة عنصران لا ينفصمان من عناصر المسؤولية التي أناطتها الدول الأعضاء بالأعضاء في مجلس الأمن للعمل بالنيابة عنهم. ولذلك فلا يمكن ضمان الفعالية بدون الشفافية.

وفيما يتعلق بالمذكرة الرئاسية 507 لا تزال المسائل التالية تتطلب اهتمامنا الخاص.

أولا، ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون والتفاعل المنتظم مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ويجب أن تكون الصلة بين مجلس الأمن والجمعية العامة تكاملية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وسيساعد تحسين التنسيق في تجنب حالات تعدي مجلس الأمن على سلطة الجمعية العامة وولايتها وما يترتب عن ذلك من ضعف. ونشجع على عقد مشاورات أكثر انتظاما وموضوعية مع الجمعية العامة لاستعراض خطط العمل أو التشاور بشأن مسائل محددة ذات اهتمام مشترك. ونؤكد أيضا الحاجة المستمرة إلى تقديم تقرير سنوي أكثر تحليلا وشمولا، فضلا عن تقارير خاصة عن المسائل الموضوعية.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يستفيد من مشورة وخبرة لجنة بناء السلام. وللأسف، فإن أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن لا تزال ضعيفة وغير مثالية. وتؤمن البرازيل بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، إيمانا راسخا بأنه يجب على الدول الأعضاء أن تبذل جهدا أكبر لتحسين التنسيق والاتساق والتعاون بين هاتين الهيئتين. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا استشاريا في مختلف المجالات، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية. ويمكنها توفير منظورات عبر إقليمية والمساعدة في الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويمكنها أيضا أن تعمل مع مجلس الأمن لحشد الموارد التي تمس الحاجة إليها وتوجيه الانتباه إلى البلدان التي تواجه خطر عودة نشوب النزاعات.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. ويجب أن تراعى منظورات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في استعراض عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وخفضها. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن العمل بغية إجراء مشاورات أكثر فعالية وموضوعية مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بطريقة منتظمة وفي الوقت المناسب.

رابعا، ينبغي أن يعطي مجلس الأمن الأولوية لعقد الجلسات العلنية. وينبغي أن تكون جلسات المجلس علنية حيثما أمكن ذلك. وينبغي النظر إلى الجلسات السرية والمشاورات غير الرسمية على أنها استثناءات.

خامسا، ينبغي السماح لعموم الأعضاء الوصول إلى الهيئات الفرعية على نحو أفضل. وينبغي أيضا ضمان وصول الدول الأعضاء المتضررة إلى الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، حسب الاقتضاء. وتنص المادة 31 من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أنه يجوز لكل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشارك في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص. وليس هناك ما يدعو إلى عدم تطبيق هذا الحكم على الهيئات الفرعية.

سادسا، ينبغي تحسين عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال تحسين توزيع مناصب القائمين على الصياغة. ومن شأن التوزيع العادل والكافي لمناصب القائمين على الصياغة، فضلا عن المناصب المشتركة بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين على السواء، أن يساعد على تعزيز مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة في المجلس. وينبغي دعوة رئيسي الهيئات الفرعية إلى أن تكون شريكا في الصياغة في المسائل المتصلة بأنشطتها. ومن شأن تحسين توزيع القائمين على الصياغة أن يكفل إتاحة الفرص اللازمة للأعضاء المنتخبين للإسهام الفعال في أنشطة المجلس.

وترى البرازيل أن هذه المجموعة من التدابير، وهي ليست شاملة، ستسهم في تعزيز فعالية قرارات المجلس إذا ما تم توحيدها. وسيتمكن المجلس بعد أن يكون أكثر انفتاحا وشفافية من اتخاذ قرارات أكثر فعالية وهو يعمل على تعزيز شرعيته. ومن ناحية أخرى، ستكون هيئة لا تتسم بالشفافية أقل فعالية بالنظر إلى عدم تمكن عموم الأعضاء من فهم قراراتها فهما كاملا في بعض الحالات، وقد لا تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم الملموسة وتوقعاتهم.

وأخيرا، نشدد على أنه لا يمكن النظر إلى التحسينات في أساليب العمل بوصفها بديلا للإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن بإنشاء مقاعد دائمة وغير دائمة جديدة. وكما ذكرنا في مناسبات مختلفة، فإن فعالية المجلس تتجاوز الإجراءات وتتصل أيضا بالهيكل والتشكيل. ومن شأن الإصلاح الهيكلي أن يؤدي إلى مراجعة شاملة لأساليب عمل المجلس مع تحقيق نتائج إيجابية في مجالات الشفافية والمساءلة والتمثيل، بما يؤدي إلى هيئة أكثر فعالية وشرعية. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لإصلاح مجلس الأمن وجعله أكثر قربا من واقعنا المعاصر.

المرفق 18

بيان البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تود كندا أن تشكر إستونيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة المبكرة، وتشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين على قيادتها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. فتفانيهما في هذه المسائل واضح ونحيي التزامهما.

لقد ظل المجلس محورا للنظام العالمي على مدى 75 عاما. وقبل شهرين فقط لم نكن لنتخيل العالم الذي نعيش فيه اليوم. وليس بوسعنا التنبؤ تماما بالعالم الذي سنواجهه بعد أسبوعين أو شهرين أو عامين من الآن. ولكن من الواضح أن العالم بحاجة إلى مجلس يتسم بوضوح الهدف ويتوفر له ما يلزم للاستجابة للأزمة العالمية.

وفي حين أن المجلس كيان بحد ذاته وله نظام داخلي وعمليات وسوابق، فإن قلبه النابض هو العضوية. ونود اليوم أن نشيد بالأعضاء المنتخبين في المجلس، على وجه الخصوص، لما بذلوه من جهود هائلة للتكيف مع أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأوجهه العديدة. إن ما أنجزوه يثبت أن المجلس يمكن أن يتطور بالفعل. وقد أثبتوا أن المجلس لا يمكن أن يعتمد على أساليب العمل القديمة.

لقد كان التطور مجالا من مجالات التركيز بالنسبة للأعضاء المنتخبين لسنوات عديدة. والمبادرات الأخيرة مثل المعتكف المبتكر الذي دعت إليه سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى جانب الكويت، في كينغزتاون في كانون الثاني/يناير، تؤتي الآن ثمارها.

وتعتقد كندا أنه ينبغي، في الأساس، تقاسم عبء عمل المجلس بين جميع أعضائه. وهذا يعني الاستفادة من الأفكار والطاقة التي يجلبها الأعضاء المنتخبون إلى المجلس.

وما زلنا نؤيد الجهود الرامية إلى زيادة التشاور والشفافية وتقاسم الأعباء في توزيع رئاسات الهيئات الفرعية التابعة للمجلس. وكخطوة أولى، ينبغي للأعضاء المنتخبين أن يضطلعوا بأدوار جديدة للقائمين على الصياغة لإبعاد المجلس عن عمليات تحد من تبادل الأفكار والمساهمات. إن النظام الحالي يقلص الآفاق بالنسبة للمجلس في وقت تكتسي فيه النهج الجديدة والمبتكرة أهمية حاسمة.

وكما يدرك الأعضاء المنتخبون التحديات التي تواجه تقييم عمل المجلس عندما يقيم المرء ذاته ولا يرى الصورة كاملة. وشأنهم شأن كندا، إنهم من أقوى دعاة شفافية المجلس. وفي ظل إجراءات التباعد البدني، أصبح انعدام الشفافية في المجلس أكثر حدة. ومع ذلك، نشيد بالجهود التي بذلتها إستونيا خلال رئاستها هذا الشهر، وجهود الجمهورية الدومينيكية قبلها، للاستفادة من التكنولوجيا في خدمة الفعالية والكفاءة والشمولية. لكن من الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتيح المناقشات المفتوحة المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الدول الأعضاء المهتمة باللغة التي تختارها من بين اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

وللجائحة العالمية تداعيات اقتصادية كبيرة وسيكون لها آثار طويلة الأمد على السلام والأمن. وهذا يتطلب أن يركز مجلس الأمن بدرجة أكبر على منع نشوب النزاعات والأمن الاقتصادي. وإذا انتخبت كندا

لعضوية المجلس، فستواصل التركيز على الأبعاد الاقتصادية للسلم والأمن الدوليين للتأكد من سماع أصوات أفقر الناس وأضعفهم. وسيكون هذا أكثر أهمية في عالم ما بعد عام كوفيد-19.

ونعتقد أيضا أن المجلس يمكن أن يفعل المزيد لإضفاء الطابع المؤسسي على الروابط مع لجنة بناء السلام. ونرحب بممارسة الحوارات التفاعلية غير الرسمية بين لجنة بناء السلام والمجلس بشأن البلدان والمناطق حيث للجهازين أدوار هامة، مثل منطقة الساحل. ويمكن للمجلس أيضا أن ينظر في دعوة رئيس لجنة بناء السلام أو رؤساء التشكيلات القطرية التابعة لها للانضمام إلى بعثات المجلس إلى البلدان التي تنخرط فيها الهيئتان.

وقد عززت لجنة بناء السلام مؤخرا دورها الاستشاري للمجلس بتقديم المشورة الخطية بشأن المسائل المواضيعية والإقليمية والقطرية قبل إجراء مناقشات مفتوحة وتجديد ولايات البعثات، بما في ذلك ما يتعلق بغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وجمهورية أفريقيا الوسطى والشباب والسلام والأمن. ونأمل أن نرى ذلك ممارسة معتادة، ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في إحالة ملفات البلدان التي تمر بعثات الأمم المتحدة فيها بمرحلة انتقالية إلى لجنة بناء السلام. من شأن ذلك أن يساعد على كفالة إيلاء العناية الملائمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك انعدام الأمن الاقتصادي، والمخاطر التي يتعرض لها السلام في الأجل الطويل من أجل تجنب الانتكاسات والحاجة إلى عودة حفظة السلام.

ويتعين على المجلس أن يستفيد على نحو أفضل من دوره في منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وينبغي أن يكون التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة موضوعيا وزاخرا بالمعلومات وفي الوقت المناسب وأن يعمل على تعزيز الروابط بين هاتين الهيئتين.

وكندا، بوصفها رئيسة الفريق العامل التابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ترحب بإتاحة الفرص لتحسين كفاءة الهيئتين من خلال زيادة تبادل المعلومات. وفي هذا العام، عملت كندا بفعالية مع جميع الوفود من أجل اتباع نهج مبتكر وإصلاح التقرير السنوي للجنة ليتماشى مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

وينبغي أن يكون العنصر الحاسم الآخر في تطور مجلس الأمن هو فرض قيود على استخدام حق النقض والتهديد باستخدامه. وتدعو كندا جميع الذين لم ينضموا بعد إلى المبادرة الفرنسية المكسيكية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب إلى أن يفعلوا ذلك.

وفي ذلك الصدد، تعمل كندا مع الشركاء من صوب تحقيق مجلس أكثر شمولا وديمقراطية جرى إصلاحه - مجلس أكبر يعالج أوجه الظلم التاريخية في عضويته، مع إدخال تصويبات على التمثيل الإقليمي الناقص. ولكن، دون زيادة اختلال الامتيازات، يظل هدفنا الاستراتيجي هو إلغاء حق النقض.

وبخلاف التوصيات الإضافية الواردة في المذكرة الرئاسية S/2017/507، تعتقد كندا أيضا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل مجلس الأمن مراعيا للمنظور الجنساني. وستكون المشاركة المجدية للمرأة أكثر أهمية لأن الجائحة الحالية تفاقم من أوجه عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وباعتماد أساليب عمل جديدة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لإشراك نساء من المجتمع المدني لتقديم إحاطات في جلسات المجلس. ولا يجب أن يقتصر دور المرأة على المشاركة في الإحاطات غير الرسمية والمناسبات الجانبية.

وأخيرا، أرجو أن تقبلوا امتناننا مرة أخرى على قيادتكم، ســــيدي الرئيس، في عقد هذه المناقشـــة المفتوحة وتجميع وتعميم مدخلات جميع الدول الأعضــاء. وتتطلع كندا إلى المشـاركة في هذه الجلسـات في المستقبل، وإلى النهوض بعمل الفريق العامل غير الرسمي كعضـو في المجلس للفترة 2021-2022 إذا كنا محظوظين بما فيه الكفاية وجرى انتخابنا.

المرفق 19

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشكر رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. نحن ممتنون لإتاحة فرصة هذه المناقشة ونعتقد أنها مناقشة حاسمة الأهمية يمكن فيها للدول الأعضاء أن تقدم مدخلات بشأن سبل تحسين ودعم عمل مجلس الأمن، من حيث شفافية وكفاءة هذه الهيئة على حد سواء، في ضوء التجربة غير المسبوقة التي نواجهها.

منذ منتصف آذار/مارس، شهدنا كيف يتكيف المجلس مع أشكال العمل الجديدة في إطار تدابير مرض فيروس كورونا (COVID-19). ونقدر الجهود التي بذلتها الصين والجمهورية الدومينيكية كرئيسين خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل على التوالي، وكذلك من جانب بلدكم، سيدي، الذي يتولى الرئاسة في أيار/مايو، لإدراك شواغلنا بشأن الحفاظ على أساليب العمل التي تحققت قبل الجائحة، مما مكن من تنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى كفالة أن يعقد المجلس أكبر عدد ممكن من الجلسات بطريقة شفافة وتشاركية.

وتهتم شيلي اهتماما كبيرا بهذه العملية. ولذلك أيدنا المبادرات التي قدمتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي ننتمي إليها، من خلال رسائل موجهة إلى الرئاسة تطلب فيها استخدام جميع الأدوات الممكنة للحفاظ على معايير الشفافية. ونؤيد الرسالة التي عممتها سويسرا بصفتها رئيسة المجموعة، والتي طلبت فيها، نظرا لأهمية الموضوع، أن يتم البث الشبكي العلني لجلسة مجلس الأمن المعقودة في نيسان/أبريل، والتي قدم فيها الأمين العام تقريرا عن أثر كوفيد -19، رغم أنها في نهاية المطاف كانت جلسة مغلقة.

إن تركيزنا على الشفافية يسعى إلى مساعدة مجلس الأمن في إضفاء الشرعية على عمله، وهي ضرورية لتلبية المطالب المتعلقة بالاستجابات المتعددة للتهديدات الجديدة والحالات غير المسبوقة في الاضطلاع بعمله. وفي ذلك السياق، نود أن ندلي بأربع نقاط.

ستواصل شيلي، بوصفها عضوا في فريق مكافحة الفساد وضمان الشفافية، دعم تعزيز الشفافية، فضلا عن المساءلة، في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ونعتقد أن الإنجازات والتقدم المحرز في مسائل إصلاح المجلس ينبغي أن تتجسد أكثر من أي وقت مضى في استخدام التكنولوجيات الجديدة لتيسير صنع القرار، لا سيما خلال الأزمات/الجائحات العالمية، التي تحول دون عقد الجلسات وجها لوجه، ما يغير أساليب العمل التقليدية.

وفيما يتعلق بالمناقشات المفتوحة، كان إرسال البيانات الرئاسية لتعميمها بوصفها وثائق مجلس الأمن تقدما جيدا، ولكننا نعتقد أيضا أنه قد ثبت بالفعل أننا قادرون من الناحية التكنولوجية على السماح للممثلين المهتمين بالتكلم مباشرة ليتم الاستماع إليهم، ونشجع أعضاء مجلس الأمن على مواصلة استكشاف هذا الخيار.

ونشير إلى أنه قد تم إشراك ممثلي المجتمع المدني خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن (انظر S/2020/346)، التي عقدت في نيسان/أبريل، لتبادل خبراتهم

مع المجلس. ونأمل أن يشكل ذلك سابقة للمناقشات المقبلة من هذا النوع، فيما تحظر الجلسات وجها لوجه بسبب فيروس كورونا.

ونحن على ثقة بأن أعضاء مجلس الأمن سيتمكنون من اعتماد مشروع قرار بشأن فيروس كورونا وأثره على جميع المجالات الحساسة للسلم والأمن الدوليين. إن وجود وثيقة من وثائق مجلس الأمن معتمدة بتوافق الآراء سيكون علامة على أن هناك إرادة متعددة الأطراف للتصدي لهذا التحدي بالتشديد على أن هذه العملية، بالإضافة إلى أهمية الشفافية في صنع القرار في مجلس الأمن بشأن المسائل الرئيسية، ستكون واحدة من أكثر السبل الملموسة لتعزيز وتنشيط الأمم المتحدة ككل.

وبالنسبة لشيلي، سيظل الدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها من الأولويات، التي يعتبر إصلاح المجلس من أجلها أمرا أساسيا لإضفاء الشرعية لا على القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وحسب، ولكن أيضا على قدرة الأمم المتحدة على أن تكون موجودة في الميدان في الوقت المناسب من أجل توفير الحماية الفعالة لمن هم في أشد الاحتياج إلينا في أصعب الأوقات.

المرفق 20

بيان البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف

أود أن أشكر الرئاسة الإستونية للمجلس ورئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم. يُدلى بهذا البيان باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف – ألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وشيلي وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا وهولندا.

إن ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن ينطوي على تعزيز الإجراءات المنصفة والواضحة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة في هيئات الأمم المتحدة الفرعية مثل لجان الجزاءات.

صادف كانون الأول/ديسمبر 2019 الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مكتب أمين المظالم للجنة عملا بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية/داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ويقدم مكتب أمين المظالم ضمانات هامة لمراعاة الأصول القانونية في إجراءات الإدراج في قائمة نظام الجزاءات هذا والرفع منها.

وفي مناسبة الذكرى السنوية، التي عقدت في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، أظهرت مختلف الإحاطات إنجازات المكتب منذ إنشائه واعترفت بها. لهذه الآلية تأثير حقيقي على حقوق الأفراد. كما تقرّ مختلف المحاكم الإقليمية والوطنية بدور أمين المظالم.

وينبغي أن يكون مكتب أمين المظالم قادرا على الاضطلاع بولايته بطريقة مستقلة وفعالة وحسنة التوقيت، على النحو المنصوص عليه في القرار 2368 (2017). لا يزال أعضاء مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف يشعرون بالقلق لأن المركز التعاقدي الحالي والترتيبات المؤسسية لمكتب أمين المظالم في الأمانة العامة تقوض هذا الاستقلال. ونحث الأمين العام على تعزيز قدرة مكتب أمين المظالم واتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة استمرار قدرته على الاضطلاع بولايته بصورة مستقلة وفعالة. ويجب أيضا تزويد المكتب بالموارد والدعم اللازمين.

إن مكتب أمين المظالم مكلف باستعراض القضايا الواردة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة لا غير. وهناك 13 لجنة أخرى للجزاءات لا تقدم استعراضا مستقلا وفعالا للجزاءات. وتوجد شواغل تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بنظم الجزاءات الأخرى التي يفرضها مجلس الأمن. تواجه المحاكم والهيئات القضائية بصورة متزايدة مسائل تتعلق بنظم الجزاءات دون وجود آلية لأمين المظالم، وقد أكدت افتقارها إلى الحماية القانونية الواجبة.

ولهذا السبب نطلب إلى المجلس أن يعالج هذه الشواغل بإنشاء آلية لأمين المظالم توفر حماية مماثلة لنظم الجزاءات الأخرى. ولدعم هذه المناقشات، استضافت بلجيكا وسويسرا معتكفا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لمناقشة السبل الممكنة لتحسين الإجراءات القانونية الواجبة في جميع نظم الجزاءات. وقد نُشرت مؤخرا على الموقع الشبكي لجامعة الأمم المتحدة مذكرة ذلك الاجتماع المعنونة "الإجراءات

القانونية الواجبة في الجزاءات المحددة الأهداف التي تفرضـــها الأمم المتحدة: التحديات القديمة والنُهج الجديدة”.

تحدد المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم (S/2020/374، المرفق) السيناريوهات التي يتصرف فيها المجلس في الظروف العادية والاستثنائية. ونذكر أن الجزاءات دائما غير عادية بالنسبة للأفراد المستهدفين وتؤثر تأثيرا عميقا على حياتهم. ويمكن للمجلس أن يبدي مرونة في تصميم آليات استعراض مستقلة وفعالة لجميع نظم الجزاءات.

وعلاوة على ذلك، يتعين على مجلس الأمن، في ظل الظروف الراهنة، أن يكفل استمرارية تصريف الأعمال في هيئاته الفرعية. تضطلع لجان الجزاءات بولايتها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

ولنا جميعا مصـــلحة في أن يفرض مجلس الأمن جزاءات محددة الهدف لمواجهة انتهاكات القانون الدولي والانتشـــار النووي، ولتقييد الإرهاب، ولوقف تدفق الأســـلحة إلى مناطق الحرب، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، وتقييد المفسدين لعمليات السلام.

ويجب أن نعزز شـــرعية هذه الإجراءات التي يتخذها المجلس، وبالتالي فعاليتها، من خلال توفير ضـــمانات كافية لمراعاة الأصـــول القانونية الواجبة للأفراد الذين تســـتهدفهم هذه الإجراءات. ولذلك تحث مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف مجلس الأمن والأمين العام على مواصلة جهودهما لكفالة مراعاة الأصول القانونية الواجبة واحترام حقوق الإنسان، سواء في عملية فرض الجزاءات أو في تدابير التنفيذ اللاحقة.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو أ. كاراسو

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد كوستاريكا البيان الذي أدلى به السفير يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا، باسم مجموعة المساءلة والشفافية والاتساق، والبيان الذي أدلى به السفير ميلينكو سكونيك تابيا، الممثل الدائم لشيلي، باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

بصفتي الوطنية، أهنئ إستونيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونرحب بعقد هذه المناقشة وبإسهامات السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

في سياق مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن، من المهم التنويه بالتقدم المحرز منذ المذكرة الأولى 507 (S/2006/507). وقد خطت اليابان خطوات كبيرة في عامي 2016 و 2017، أثناء رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، من خلال تحديث المذكرة ووضع ”دليل أساليب العمل“. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2019، اعتمد مجلس الأمن ثماني مذكرات من المذكرات الرئاسية التسع المقترحة خلال فترة رئاسة الكويت للفريق العامل.

وتستحق الصين والجمهورية الدومينيكية أيضا التقدير لاعتمادهما أساليب عمل مرنة خلال أزمة فيروس كورونا المستجد الحالية، والتي أتاحت لمجلس الأمن مواصلة عمله بأقل قدر من التعطيل. بيد أن كوستاريكا تأسف لاستمرار الانقسامات الداخلية ولأنه لم يتسن اتخاذ قرار بشأن إعلان وقف عالمي لإطلاق النار، تمشيا مع النداء الذي وجهه الأمين العام، أو قرار يعترف بأن مرض فيروس كورونا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بضمان شفافية مجلس الأمن وكفاءته وفعاليته، أود أن أسلط الضوء على مسألتين تناولتهما المذكرات المعتمدة أثناء الرئاسة الكويتية للفريق العامل.

أولا، يجب تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، عملا بالمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. وتتضمن المذكرة المتعلقة بهذا الموضوع عناصر مفيدة، مثل التزام المجلس بالمواعيد النهائية لكفالة إعداد التقرير وتقديمه على النحو الواجب إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب، فضلا عن تحديد دورة سنة تقويمية واحدة – غير أنه لم يتم الوفاء بذلك في عام 2019. ونظرا لعدم وجود إشارة واضحة إلى المواعيد النهائية المنطبقة لإجراء المناقشة الداخلية ولعرض التقرير عن تلك الفترة، فإن كوستاريكا على ثقة بأن التقرير سيُقدم بالفعل على النحو الواجب إلى الأعضاء قبل 21 حزيران/يونيه. كما لم تتم معالجة اعتبارات ارتباط المحتوى ارتباطا وثيقا بالشفافية والمساءلة، كما ترغب الدول الأعضاء في ذلك.

وتنطوي المساءلة على أكثر بكثير من مجرد تقديم تقارير مملة تتضمن قائمة بالأنشطة، دون تحليلها أو شرحها، بشأن الأحداث الكبرى التي أثرت على السلام والأمن الدوليين في الفترة قيد الاستعراض. إن المساءلة تعني الإبلاغ بموضوعية وشفافية عن الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة وسبل المضي

قدما، وبيان كل ذلك. وهذا ما تتوقعه الدول الأعضـاء، على النحو المحدد في قرارات الجمعية العامة بشـأن تقارير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة.

وفي هذا الصـــدد، تدعو كوســـتاريكا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات وفقا للتعليقات التي تقدمها الدول أثناء عرض التقرير. وبينما اتُخذت إجراءات في هذا الصـدد تحت رئاسـة سـام كوتيسـا للجمعية العامة في 4 كانون الأول/ديسـمبر 2014، لم يرد أي رد مطلقا من مجلس الأمن. ويجب أن تكون هذه علاقة ذات اتجاهين. ويقتضـي الاحترام الأسـاسـي لسـلطة الجمعية العامة تعليق مجلس الأمن لجلسـاته طوال فترة نظر الجمعية العامة في التقرير وحضور الممثلين الرئيسيين لجلسات الجمعية تلك.

وتتمثل المسـألة الثانية، التي شـهدت أيضـا تغييرات كبيرة ولكن لا يزال من الممكن تحسـينها، في موضـوع القائمين على الصـياغة. وتحث كوسـتاريكا على بذل مزيد من الجهود لتنفيذ ممارسـات غير رسـمية لتيسـير زيادة مشـاركة جميع الأعضـاء، الدائمين وغير الدائمين، في هذا العمل الهام لمجلس الأمن. وتُظهر القائمة الحالية للقائمين على الصياغة أن معظم المواضيع لا تزال موكلة للأعضاء الدائمين.

وإذا أُريد للمجلس أن يكون شـاملا للجميع حقا، يجب إتاحة المجال بشـكل متسـاو أمام أعضـائه للشـروع في عمليات صـياغة القرارات والبيانات الرئاسـية والبيانات الصـحفية ورئاسـتها، ويجب إدراج هذه الممارسة في أساليب عمل المجلس. وهذه الممارسات هي المطلوبة تحديدا لجعل المجلس أكثر مرونة، لأنها ستسمح بتنفيذ مبادرات تكفل أن يتخذ المجلس إجراءات في الوقت المناسب لصون السلام والأمن الدوليين.

إن إتاحة الإمكانية لتدخل عضـو أو أكثر من البداية في التفاوض على أي وثيقة وصـياغتها، كما اقترحت الكويت أثناء رئاسـتها للفريق العامل غير الرسـمي، لن تحسـن المشـاركة فحسـب، بل سـتزيد أيضـا الفعالية والكفاءة في أســاليب عمل مجلس الأمن. ومن المهم أن تتمكن البلدان التي تملك معرفة وخبرة بموضـوع معين، أو التي ترأس هيئة فرعية، من تقديم إسـهاماتها. ومن شـأن المشـاركة في الصـياغة وإجراء مشاورات وتبادل المعلومات تحسين عملية صنع القرار وجعل مجلس الأمن ديمقراطيا.

وفي هذا الصـــدد، أود أن أشـير إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 14 نيســان/أبريل 2014 (S/2014/268) وإلى ضـــرورة تنفيذ أحكامها، وأن أشـــدد على ضـــرورة اتخاذ تدابير لكفالة أن تكون هذه المشاورات مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول المهتمة، على النحو المحدد في تلك المذكرة.

في الختام، يجب أن يقوم مجلس الأمن باتساق وإصرار وبلا كلل بتطبيق ممارسات جديدة لتحسين الشـفافية واسـتيعاب الجميع – وهذا هو محور المسـألتين اللتين تناولتهما. ويُنتظر أن تُحسـن هذه الممارسـات تفاعل مجلس الأمن وحواره مع الدول غير الأعضـــاء في المجلس ومع الجمعية العامة لأن المجلس، وكما هو منصـوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، يمثل جميع الأعضـاء، سواء عندما يتصـرف أو عندما يتقاعس عن ذلـك. وينبغي للمجلس، على النحو المحـدد في آخر تحـديـث للمـذكرة 507 في عـام 2017 (S/2017/507)، أن يكثف جهوده لتوعية الدول الأعضـــاء والمنظمات الأخرى بقرارات الهيئات الفرعية للمجلس وغيرها من المعلومات ذات الصلة الواردة منها.

المرفق 22

بيان نائبة الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، آنا سيلفيا رودريغيس أباسكال

إن جائحة فيروس كورونا تشكل اختبارا لقدرة الأمم المتحدة على الاحتفاظ بقدرتها التشغيلية على مواصلة عملها وعلى اتخاذ قرارات فيما يتعلق بهذا المرض.

وننوه بالجهود العديدة المبذولة لحماية عمل مجلس الأمن والشفافية ومشاركة الدول الأعضاء من خلال استخدام أساليب عمل انتقالية واستثنائية ومؤقتة. غير أن هذه الأساليب غير كافية لأنها لا تسمح بمشاركة دولة غير عضو في مجلس الأمن في اجتماع مغلق عن طريق التداول بالفيديو عند مناقشة موضوع يؤثر عليها تحديدا، على النحو المنصوص عليه في المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. كما أن الدول الأعضاء غير قادرة على المشاركة بصورة كاملة في الاجتماعات المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، كما هي الحال في المناقشات المفتوحة. وفي هذا الصدد، نؤكد أن هذه الأساليب لا تستجيب إلا للظروف الراهنة والاستثنائية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تصبح حدثا منتظما للسيناريوهات المقبلة.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا للإصلاح الشامل لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، بغية جعله هيئة شفافة وديمقراطية وتمثيلية، تمشيا مع تطور الأمم المتحدة والعلاقات الدولية.

وينبغي أن يشمل توسيع مجلس الأمن الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء، بهدف تصحيح التمثيل غير الكافي للبلدان النامية. وينبغي أن يشمل هذا التوسيع زيادة عدد الأعضاء الدائمين الجدد: بلدان أفريقيان على الأقل، وبلدان آسيويان ناميان، وبلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي أن يتألف المجلس مما لا يقل عن 26 عضوا.

ويلزم اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على ممارسات الاستبعاد وكفالة المشاركة الحقيقية وإرساء الديمقراطية في عمل المجلس وصنع القرار، بما في ذلك إلغاء حق النقض. ومع ذلك، وإلى أن يتم إلغاء حق النقض، يجب أن يكون لأي مقاعد جديدة في فئة العضوية الدائمة نفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون، بما في ذلك حق النقض.

وعلى أي حال، يجب أن يُسمح دائما لأي دولة معنية مباشرة بمسألة قيد المناقشة أو تتأثر بها تحديدا، بالمشاركة في المداولات واتخاذ القرارات بشأن المسائل المتعلقة بها بصورة مباشرة، على النحو المنصوص عليه في المادة 31 من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أنه وفقا للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، يسلّم الأعضاء بأن مجلس الأمن يتصرف – في سياق الاضطلاع بمهامه – بالنيابة عن الدول الأعضاء، وعليه، فإن أعمال المجلس هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول الأعضاء كافة. ومن ثم فإن زيادة الشفافية في عمل المجلس ستساعدنا على الوفاء بتلك المسؤولية الجماعية. ونحن ندعو، في جملة أمور، إلى شفافية المشاورات غير الرسمية، واعتماد النظام الداخلي للمجلس، الذي لا يزال مؤقتا حتى الآن؛ وإصدار محاضر المشاورات غير الرسمية، التي ينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة؛ وإصدار تقرير سنوي شامل وتحليلي.

ولئن كنا نعترف بالزيادة في عدد الجلسات العلنية، بما في ذلك المناقشات المفتوحة والجلسات الختامية، على مدى السنوات الأخيرة، فضلا عن العملية غير المسبوقة للتشاور وتبادل الآراء مع الدول

الأعضـــاء فيما يخص اختيار الأمين العام وتعيينه، لا يزال هناك ميل لأن يعمل مجلس الأمن أســاســا في إطار أشكال مغلقة، واتخاذ قرارات من دون معالجة شـواغل الدول الأعضـاء، وفرض قرارات بشـأن مشـاريع القرارات في الوقت الذي لا تزال فيه اختلافات كبيرة قائمة بشأن مضمونها.

وبالمثل، نأسف لأن المجلس يقدم تقارير سنوية إلى الجمعية العامة تتألف من مجرد سرد وصـفي لجلسـات المجلس وأنشـطته وقراراته، بدلا من أن تعكس تحليلا تفسـيريا شـاملا لعمل المجلس من أجل تقييم أسباب قراراته وآثارها.

وبالإضــافة إلى إصــلاح مجلس الأمن لأســاليب عمله، يجب عليه أن يوائم مهامه مع الولاية التي خولها ميثاق الأمم المتحدة له. ويجب أن يتوقف التدخل في المســائل الخارجة عن نطاق اختصـــاصـــه – ولا سيما المسائل المتعلقة بولاية الجمعية العامة. ويجب على مجلس الأمن، وفقا لولايته بموجب الميثاق على وجه التحديد، أن يركز على معالجة أكثر المشـــاكل إلحاحا التي تمثل تهديدات للســـلم والأمن الدوليين. ولا يجب الاحتكام إلى الفصل السابع إلا على النحو المتوخى منه أي كتدبير أخير.

ونرفض التلاعب الانتقائي بأساليب المجلس وممارساته على أساس خطط سياسية ومساعٍ للهيمنة، لا سيما محاولات إقحام قضايا لا تشكل جزءاً من جدول أعماله وتسييس أخرى سينظر فيها.

ونؤيد المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة، التي يجب أن تظل شفافة وشاملة للجميع. ولن نتمكن من تحديد الطريق إلى الأمام، إلا من خلال المناقشـــة، امتثالا للجداول الزمنية والأطر المحددة، في ظل توافق آراء جميع الدول الأعضاء.

ونكرر التأكيد على الحاجة إلى مجلس أمن ديمقراطي وشفاف وفعال جرى إصلاحه، يمثل مصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة من أجل الحفاظ على تعددية الأطراف ومصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها في الأجل الطويل.

المرفق 23

بيان البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

ستركز قبرص تعليقاتها على أساليب عمل المجلس فيما يتعلق بثلاثة مجالات هي: كيفية تفاعله مع الدول الأعضاء المدرجة في جدول أعماله؛ وكيفية تفاعله مع الدول الأعضاء التي نشرت فيها عمليات حفظ سلام؛ ومدى علاقته بعمليات السلام والاتفاقات التي تم التوصل إليها تحت رعاية الأمم المتحدة.

وكمبدأ عام، ينبغي للمجلس أن يجري حوارا مع الدول الأعضاء المدرجة في جدول أعماله، حتى لا يتخذ قرارات بشأنها بدون مشاركتها. وبدون المساس بحقيقة أن المجلس وحده يتخذ قراراته، ونظرا لأن هذه القرارات تؤثر تأثيرا عميقا على البلدان التي تتعلق بها، فإنها يجب أن تتخذ بعد أخذ جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة للمجلس بعين الاعتبار، بما في ذلك من منظور الدولة المتأثرة. ونقترح أن يدعو المجلس، عندما يناقش حالة ما في مشاورات مغلقة، الدولة المتأثرة لعرض منظورها ثم تخرج من القاعة قبل أن يبدأ المجلس مداولاته. وينبغي أيضا إجراء حوار منتظم بين الدول الأعضاء المدرجة على جدول أعمال المجلس ورئيس المجلس، الذي ينبغي أن يزود الدول المتأثرة بمعلومات عن عمل المجلس الذي يؤثر عليها بشكل مباشر. ونرى أنه لا ينبغي للدول المتأثرة أن تعتمد على حسن نية أعضاء المجلس، أو على القائم بالصياغة، لتزويدها بهذه المعلومات.

بل إن لزيادة التفاعل والشفافية ما يبررهما بشكل أكبر في الحالات التي ينشر فيها المجلس عملية لحفظ السلام في دولة عضو، ليس لأن التعاون الجيد بين الحكومة المضيفة والعملية أمر حاسم الأهمية لنجاح العملية فحسب، بل وأيضا لأن موافقة البلد المضيف وتعاونه أساسيان لحفظ السلام منذ بدايته. وتنطبق جميع الاقتراحات الواردة في الفقرة السابقة أيضا فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، ولكن الحوار يمكن أيضا تعزيزه في الهيئات الفنية بقدر أكبر، بالنظر إلى الطابع التنفيذي للمسائل التي تنظر فيها. ومن الأمثلة على ذلك الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، حيث ليس من الواضح لنا لماذا لا يمكن لبلد مضيف أن يشارك، على الأقل في جزء من الجلسة. وأخيرا، ينبغي للمجلس، عند النظر في عمليات حفظ السلام، أن يتخذ قرارات تستند إلى الحالة الميدانية، وإلى ما يصب في مصلحة الأمن والاستقرار على أفضل وجه، وليس إلى أسس سياسية.

والمجلس، بوصفه الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يظل على علم بعمليات واتفاقات السلام التي توسطت فيها الأمم المتحدة حتى يتمكن من تأييد هذه الاتفاقات والاضطلاع بدور مسؤول في تنفيذها. ويتطلب ذلك تآزرا أفضل بين المجلس والأمين العام. ويتطلب أيضا ممارسة أكثر اتساقا من جانب المجلس بغية وضع بعض المعايير الواضحة لتأييده لاتفاق سلام ما، ولا سيما التوافق مع الميثاق والقوانين وقواعد الأمم المتحدة ومبادئها، واستيفاء معايير من قبيل أحكام إقامة العدل، ولا سيما في الحالات التي ارتكبت فيها جرائم دولية خطيرة. ومن شأن وجود صلة أوثق وطبيعية بقدر أكبر بين عمل المجلس وعمليات واتفاقات السلام، تمكين المجلس أيضا من الاضطلاع بمسؤولياته على نحو أفضل من حيث التدابير المحددة التي قد يتخذها لدعم اتفاق سلام أقره، بما في ذلك من خلال أدوات حفظ السلام وبنائه. ويجب على المجلس أن يجد طريقة للحفاظ على المسؤوليات المنوطة به وممارستها عندما يكون لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى دور أو مشاركة في صنع السلام.

المرفق 24

بيان الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة، لويس غاييغوس تشيريبوغا

[الأصل: بالإسبانية]

أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال الأيام الخمسة عشر الأولى من رئاستكم.

وأود أن أعرب عن تقديري للبيان الذي قدمته السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي أود أيضا أن أسلط الضوء على قيادته بشأن هذه المسألة. كما أنوه بالبيانين اللذين أدلى بهما كل من كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، وإدوارد لاك، الأستاذ بجامعة كولومبيا.

واليوم، سأشير في البدء إلى أساليب عمل المجلس في سياق مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومن ثم إلى أساليب عمل المجلس بصفة عامة.

وأولا، تود إكوادور أن تسلط الضوء على الجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن لكفالة استمرار عمله في سياق ظروف شديدة الصعوبة مثل جائحة كوفيد-19. وأكرر الإعراب عن تقديرنا الخاص للوفد الإستوني، علاوة على وفدي الجمهورية الدومينيكية والصين اللذين ترأسا المجلس في نيسان/أبريل وآذار/مارس على التوالي.

وإذ أعترف بفرصة تقديم هذا البيان المكتوب، أود أن أشدد على أنه من الناحية المثالية، ينبغي أن تتمكن الوفود المهتمة من المشاركة مباشرة في مناقشات المجلس، على النحو المنصوص عليه في المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت. ويشكل اجتماع صيغة آريا للاحتفال بمرور 75 عاما على انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية مثالا على استخدام الحلول التكنولوجية.

ولكن، طالما بقيت التحديات التكنولوجية قائمة، وطالما استمرت الممارسة المتمثلة في تقديم المداخلات الخطية، فإنه ينبغي في رأيي طلب هذه المداخلات وتلقيها بشكل مسبق حتى يتمكن الأعضاء الدائمون وغير الدائمين على السواء من الإلمام بمعايير وأولويات وتوصيات الوفود الأخرى. وكذلك يمكن تعميم بيانات مقدمي الإحاطات مسبقا حتى نتمكن من الرد عليها. ومن ناحية أخرى، أرى أن توزيع العناصر الصحفية ممارسة جيدة ينبغي أن تستمر. وينبغي دائما توزيعها كتابة.

لقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مواطن القوة والضعف على السواء في أساليب عمل جميع هيئات المنظومة، بما في ذلك مجلس الأمن. وقد أجبرتنا تلك التجربة على إعادة تنشيط أساليب عملنا من أجل جعل عمل المجلس أكثر مرونة، وقبل كل شيء، كفالة استمراره في أي سياق، حتى الأصعب.

وهذا يقودني إلى الجزء الثاني من بياني، بشأن أساليب عمل مجلس الأمن بصفة عامة.

فمما لا شك فيه أن موضوع هذه المناقشة يتصل بواحدة من أهم المسائل التي تؤثر على المنظمة. فأساليب العمل الفعالة لا تعزز حيوية مجلس الأمن فحسب، بل كذلك تعزز حيوية الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك ينبغي الأخذ في الحسبان، عند النظر في تحديث أساليب العمل، لا السير الإجرائي والاتصالات

الداخلية بين أعضاء المجلس وبين المجلس وهيئاته الفرعية فحسب، بل كذلك بين المجلس وهيئات المنظومة الأخرى وبين أعضائه الدائمين وغير الدائمين والدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.

وخلال المناقشة التي جرت في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (انظر A/74/PV.34)، بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، أشرت إلى ضرورة وضع حد للمجلس ذي البابين، الذي لا يفصل أعضاء المجلس عن بقية الوفود فحسب، بل كذلك يفصل الأعضاء الدائمين عن الأعضاء غير الدائمين. وعلى الرغم من أن إكوادور ستواصل إثارة هذه المسألة في سياق عملية إصلاح مجلس الأمن، التي ليست موضوع مناقشة اليوم، فإن هذا عامل يمكن التغلب عليه من خلال تحسين أساليب العمل، من دون أي حاجة إلى إصلاح الميثاق.

وسيسفر تنشيط أساليب عمل المجلس عن هيئة قادرة على الوفاء، من دون استثناء، بالتزاماتها فيما يتعلق بكفالة السلم والأمن الدوليين. ونحن نؤيد التنفيذ الكامل والفعال للمذكرة الرئاسية S/2017/507 وجميع الأحكام القائمة بشأن هذه المسألة.

وتحقيقا لتلك الغاية، يلزم تحقيق المزيد من الشفافية في عملية صياغة القرارات ومناقشتها. وثمة حاجة إلى مزيد من الموضوعية في وضع أي نص، بحيث يشمل وجهات نظر أعضاء المجلس الخمسة عشر، ومن الناحية المثالية، جميع الدول الأعضاء.

وينبغي أن تعقد المناقشات والجلسات على أساس متين من المعلومات التي تتضمن إحصاءات وتنبؤات وحلولا مقترحة تم التحقق منها – لا المعلومات العامة الواردة في المذكرات المفاهيمية فقط، التي هي بالتأكيد مفيدة جدا، بل كذلك معلومات شاملة تسمح بتحقيق نتائج عملية وتساعد على تجنب الحالات التي تقتصر فيها المحادثات على مناقشات فلسفية بحتة.

ويعترف وفد بلدي بالتقدم المحرز بشأن الشفافية في مجلس الأمن، غير أنه يشدد على أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وإذ نسلم بأن لبعض المسائل جوانب حساسة قد تتطلب سلطة تقديرية وحذرا، فإننا نرى أن ذلك لا يمكن على الإطلاق أن يكون ذريعة لإضفاء الطابع المؤسسي على الدبلوماسية السرية. ويجب أن تكون السجلات التفسيرية متاحة لجميع المسائل التي ينظر فيها، إذ أنها تمنح كذلك شرعية كاملة للقرارات التي تتخذ.

ونعرب عن تقديرنا للإحاطات الافتتاحية والختامية التي قدمتها كل رئاسة من رئاسات المجلس، وهي ممارسة نشجع على الاستمرار فيها. وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأشكر بصفة خاصة الجمهورية الدومينيكية وسانت فنسنت وجزر غرينادين على جهودهما لمساعدة بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على متابعة عمل المجلس على نحو أفضل.

إن تحقيق قدر أكبر من الشفافية والكفاءة والفعالية في مجلس الأمن هو مسؤوليتنا المشتركة، لا مسؤولية أعضائه فقط. ولذلك السبب انضمت إكوادور في كانون الثاني/يناير إلى المبادرة الفرنسية – المكسيكية، التي تهدف إلى التشجيع على تعليق استخدام حق النقض في حالة الفظائع الجماعية. وقد وقعنا، علاوة على ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن في المسائل التي تنطوي على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وفي الختام، وإذ يتصـــرف مجلس الأمن نيابة عن الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة بناء على المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا التمثيل يعني أيضا أنه ملزم بكفالة اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات فورية وفعالة، على النحو المبين في تلك المادة نفسها، وهو التزام يجب الوفاء به من دون أي استثناءات.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي في البداية أن أثمن رئاسة إستونيا الحكيمة لمجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو 2020 وحرصها على تناول هذا الموضوع المهم وتلقي مُداخلات العضوية العامة بهدف الوقوف على آراء ومقترحات الدول، وهو ما يعتبر في حد ذاته تطبيقا عمليا لسُبل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، كما لا يفوتني شكر الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين على قيادتها لمجموعة عمل المجلس ذات الصلة، والترحيب بالإحاطتين القيمتين للسيدة كارين لاندغرين، والسيد إدوارد لاك.

وأود الإشارة إلى تزايد أهمية النقاش حول أساليب عمل مجلس الأمن خلال الظروف الحالية، خاصة مع تأثير جائحة كورونا على أنشطة المجلس وفرضها تحديات لوجستية تُعيق إطلاع عموم الدول الأعضاء على مجريات الأمور في مجلس الأمن، الأمر الذي يزيد من الخلل القائم بشأن مدي شفافية أعمال المجلس، ونري أن أفضل السُبل لمواجهة هذا الوضع هو الالتزام، قدر الإمكان ووفقا للإمكانيات اللوجستية، بالعناصر الواردة في المذكرة S/2017/507. وفي هذا السياق، نود التأكيد على عدد من النقاط التي نراها ضرورية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وهيئاته الفرعية ولجانه.

أولا، أهمية تطوير الإحاطات الدورية للعضوية العامة عن البرنامج الشهري لمجلس الأمن والاستماع إلى آراء العضوية العامة في صياغة برنامج عمل المجلس، فضلاً عن الإحاطة بأهم الاجتماعات والأنشطة والزيارات التي يقوم بها مجلس الأمن، مع ضرورة قيام رؤساء الأجهزة الفرعية واللجان التابعة للمجلس بتقديم إحاطات دورية مماثلة للعضوية العامة.

ثانيا، زيادة وتيرة الاجتماعات المفتوحة بكافة أشكالها ومسمياتها، سواء لمجلس الأمن أو للأجهزة الفرعية ولجان العقوبات التابعة له. وينبغي التذكير بأن مجلس الأمن يمثل العضوية العامة، ويعمل بالنيابة عنها، وبالتالي فإن اجتماعاته وأعماله كقاعدة عامة يجب ألا تُحجب عنها، إلا ما تعلق منها استثناءً باجتماعات تتناول معلومات تتصل بالأمن القومي للدول وبناءً على طلب من تلك الدول.

ثالثا، إتاحة مستندات مجلس الأمن والتقارير التي تُعرض عليه للعضوية العامة، وباللغات الستة للأمم المتحدة، إلا ما يتعلق منه بمعلومات تتصل بالأمن القومي لدول لا ترغب في جعل تلك المعلومات متاحة للعامة.

رابعا، موافاة العضوية العامة بمشروعات القرارات والبيانات الرئاسية المطروحة أمام مجلس الأمن، وموافاة الدول بتطورات المشاورات حولها، مع إتاحة الفرصة للعضوية العامة قدر الإمكان لموافاة الدول أعضاء مجلس الأمن بآرائها ومقترحاتها بالنسبة لتلك المشروعات.

خامسا، أهمية تشاور مجلس الأمن مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة بالنزاعات التي يتناولها مجلس الأمن، خاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. سادسا، من الضروري مواصلة السعي لتحسين تشاور مجلس الأمن مع الدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك على نحو ما هو وارد بالفقرة 91 من المذكرة S/2017/507.

أود التنويه بأن الدور المنوط بالأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن، ولجان العقوبات بشكل خاص، هام وحساس للغاية، فتلك الأجهزة هي من تقوم بمتابعة تنفيذ أنظمة العقوبات، ومراقبة الامتثال لتنفيذها، وبالتالي، فإنه من الأهمية بمكان خضوع أساليب عمل تلك الأجهزة واللجان لعملية مراجعة دورية لضمان استمرارية قدرتها على القيام بمهامها بشكل فعّال وشفاف.

وفي هذا السياق، تُطالب مصر بقيام الأجهزة الفنية ولجان الخبراء، التابعة لأجهزة ولجان مجلس الأمن، بالتشاور مع الدول المعنية في مرحلة إعداد التقارير التي تتناول تلك الدول، وأهمية قيام رؤساء الأجهزة الفرعية واللجان التابعة لمجلس الأمن بدعوة الدول المعنية للمشاركة في اجتماعات تلك الأجهزة الفرعية واللجان إذا ما تعلق موضوع الاجتماع بتلك الدول، وهي الأمور التي أشارت إليها، ضمن أمور أخرى، الفقرات من 101 إلى 110 من المذكرة S/2017/507.

ختاماً، يلزم الإشارة إلى أن الاقتراحات لتطوير أساليب عمل مجلس الأمن والأجهزة الفرعية ولجان العقوبات التابعة له عديدة، إلا أن العبرة تكمن في توفر الإرادة السياسية للأخذ بها، ووجود القناعة بأن تطوير تلك الأساليب سوف يزيد من القيمة المضافة لمجلس الأمن وللأجهزة واللجان الفرعية التابعة له، ويزيد من مصداقيته أمام العضوية العامة، والعكس بالطبع صحيح.

المرفق 26

بيان الممثلة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة، إغريسلدا غونساليس لوبيس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الرئاسة الإستونية على إدراج هذه المناقشة المفتوحة في برنامج عملها، ومقدمي الإحاطات على عروضهم. وترحب السلفادور بالجهود المبذولة لتحسين شفافية وكفاءة وفعالية جميع إجراءات مجلس الأمن، وتؤيد زيادة تفاعل المجلس مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وترى السلفادور أن من الملح ضمان شفافية إجراءات مجلس الأمن لا سيما بسبب الطابع الملزم لقراراته، التي تساعد على إضفاء الشرعية على عمله. ويجب النظر باستمرار وبعناية في الأخطار التي تهدد شرعية أساليب عمل المجلس وفعاليتها.

وكما لاحظ الأمين العام في المجلس في الشهر الماضي، يمثل مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أكبر تهديد عالمي واجهناه منذ إنشاء المنظمة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الوباء إلى عواقب وخيمة لم يسبق لها مثيل. بيد أننا نعتقد أنه يمكن أن يمثل أيضا فرصة لإعادة التفكير في ما كنا نعتبره أمرا مسلما به طيلة سنوات.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسلط الضوء على الطريقة التي تم بها تكييف إجراءات المنظمة، فضلا عن مرونة أساليب عملها، بغية تمكينها من مواصلة أنشطتها المقررة والاستجابة للتحديات المشتركة الكبيرة التي نواجهها.

ولئن كان بمقدورنا تحقيق الكثير عن طريق تكييف أساليب عمل المجلس، يمكننا تحقيق المزيد بجعله شفافا. وفي هذه الأوقات الصعبة، يتمثل التحدي في استخدام الأدوات المتاحة بطريقة خلاقة، مما يسهم في إيجاد ثقافة تتخذ فيها قرارات أفضل، في بيئة ديمقراطية ونتيجة للمشاورات مع جميع الأطراف المهتمة.

ولذلك، ننوه ونشيد بالجهود المبذولة لإبقاء آلية المناقشة المفتوحة نشطة على الرغم من التحديات الراهنة . ونأمل أن يتسنى توسيع هذه المشاركة في الأجل القصير ، ليتجاوز نطاقها إدراج بياناتنا كوثائق رسمية، وأن نتمكن من الاستفادة من الحيز والوقت اللازمين لكفالة الاستماع إلى بياناتنا بكل لغة من اللغات الرسمية.

وستواصل السلفادور المشاركة بنشاط في هذه المناقشات المفتوحة وفقا للمادة 31 من ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن هذه الممارسة يمكن تكرارها في اجتماعات المجلس الأخرى التي تعقد في بيئة أكثر سرية من خلال عقد حوارات تفاعلية غير رسمية. وفي هذه الحالات، يمكن للمنظمات الإقليمية التي تتابع أنشطة المجلس أو التي لها صلات وثيقة بها أن تشارك فيها.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الرئاسات الشهرية للمجلس لتعزيز إدراج ومشاركة الدول غير الأعضاء في هذه الهيئة ومساءلتها عن طريق إصدار برنامج عمل لشهر رئاستها ومن خلال الجلسات الختامية الشهرية. وتعتقد السلفادور أنه يمكن تعزيز تلك الجهود من خلال إدراج عروض ومناقشات تحليلية وتفاعلية.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى أن تواصل كل رئاسة إصدار تقارير الأنشطة في الوقت المناسب. وينبغي أن يشمل ذلك، قبل كل شيء، وبالإضافة إلى موجز للأحداث، تحليلا للحالة يتضمن التهديدات الحالية والمقبلة للسلم والأمن الدوليين.

ونرى أن الزيارات الميدانية قيّمة لأنها تعطي أعضاء المجلس نظرة أوسع للحالة المحلية، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات سليمة والاضطلاع بولايتهم على نحو أكثر فعالية. ونرى أن من المهم النظر في مشاركة الأطراف الأخرى ذات الصلة في الإجراءات، بما في ذلك أعضاء الجمعية العامة الذين يساهمون بالوحدات العسكرية ووحدات الشرطة والوحدات المدنية في عمليات السلام.

ولئن كنا نقر بأن هذه البعثات يمكن أن تكون مكلفة للغاية، فإننا نعتقد أنه بغية تنسيق الجهود وتعزيز ديناميات المنظمة، يمكن الاضطلاع بها فيما بين مختلف الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتحسين التنسيق يمكن أن يمنح هذه البعثات مزيدا من الفعالية الاستراتيجية مع خفض التكاليف الإجمالية.

وفيما يتعلق بالعمل المتصل مباشرة بالتفاوض على ولايات مختلف بعثات السلام التابعة لمجلس الأمن وتجديدها، فإننا ندرك أن الاستراتيجية السياسية تعتبر عنصرا أساسيا في تشكيل عمليات السلام. ومع ذلك، نرى أن من الأهمية بمكان تهيئة بيئة أكثر ديمقراطية ومراعية لرؤى وأهداف جميع أصحاب المصلحة.

وندرك جميعا أهمية أن تكون هناك ولاية صادرة بموجب قرار منصوص عليها بصيغة قوية وفعالة وتحظى بتأييد المجلس بأسره. ولذلك السبب فإن من الأهمية بمكان تحديث أساليب عمله، والتقريب بين مواقف جميع أطراف النزاعات، ولا سيما القائمة في الميدان.

وتعتقد السلفادور أن أفضل ولاية هي تلك الناتجة عن أسلوب عمل مناسب يتم التوصل إليه من خلال مناقشات تفاعلية ومباشرة تركز على الاستراتيجية السياسية والمصالح الفضلى للجميع. وسوف يتوصل الأعضاء إلى مقترحات عملية إضافية بمراعاة رؤى جميع الأطراف.

وبموجب الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص للفقرة 3 من المادة 24، يتعين على مجلس الأمن أن يقدم تقريرا سنويا عن أنشطته إلى الجمعية العامة. ولنتذكر أيضا أنه وفقا للمذكرة الرئاسية S/2017/507 المؤرخة 30 آب/أغسطس 2017 تعهّد المجلس بتقديم هذا التقرير في الربع الثاني من السنة التالية.

وبالنسبة للسلفادور، فإن الزيادة الكبيرة في مشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة في أعمال مجلس الأمن تعني أيضا تعزيز التفاعل فيما يتعلق بالتقرير السنوي الذي تقدمه هذه الهيئة إلى الجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نأسف لعدم وفاء المجلس بالتزامه على الرغم من النداءات المتكررة، مما يقوض قدرة أعضاء الجمعية العامة على المشاركة في تلك العملية.

وربما ينتقص هذا بدوره من التقدم الطويل الأجل المحرز في زيادة شفافية العملية وفعاليتها. ونحث المجلس على اتخاذ الترتيبات اللازمة للتعجيل باعتماد تقريره السنوي وتقديمه لاحقا، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينه من الالتزام بالموعد النهائي المحدد لتقديمه على النحو المبين في المذكرة الرئاسية 507.

ويعرب بلدي عن تقديره لعقد مجلس الأمن اجتماعات بصيغة آريا لأنها تتيح مجالا للحوار مع الجهات الفاعلة ذات الصلة المباشرة بمختلف الأوضاع التي تهدد السلم والأمن والاستقرار على الصعيد

الدولي. غير أن هذه الاجتماعات لا يمكن أن تحل محل الجلسات الرسمية للمجلس. وينبغي للمجلس أن يشجع على استخدام صيغ غير رسمية تمكنه من إجراء مناقشات بشأن منع نشوب النزاعات بقدر الإمكان.

وتعتقد السلفادور أنه ينبغي أن تدعم وتعزز أساليب عمل مجلس الأمن قدرته على منع نشوب النزاعات. ويشمل ذلك تحسين فهمنا للأوضاع والتهديدات في الأجلين المتوسط والطويل. وفي ذلك الصدد، ربما تؤدي المشاورات مع الخبراء الوطنيين والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى دورا هاما بواسطة توفير المعلومات وتسليط الضوء على التهديدات الجديدة التي ربما تعرض الاستقرار العالمي للخطر.

ونرى أن تحسين أساليب عمل المجلس وتكييفها مع تغيرات الواقع التي يشهدها المجلس فضلا عن السياق الدولي أمر حيوي للوفاء بولاية ميثاق الأمم المتحدة ولاعتماد قرارات تكفل اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين.

أخيرا، نود أن نعرب عن إدراكنا الكامل للمناقشات والأوضاع التي بحاجة إلى تناولها خلف الأبواب المغلقة. ومع ذلك، نواصل حث أعضاء المجلس على تقديم مزيد من التفاصيل وتفسيرات أكثر شفافية للقرارات المتخذة ولكيفية عمل هذا الجهاز لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونشجع أيضا أعضاء المجلس على عقد جلسات علنية كلما أمكن ذلك والسعي إلى التفاعل مع بقية الأعضاء، وكذلك مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، ولا سيما ممثلي القطاعات المتأثرة بالنزاعات مثل النساء والشباب.

المرفق 27

بيان البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تهنئ فيجي إستونيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وفي أوائل أيار/مايو احتفل العالم بنهاية الحرب العالمية الثانية على الأراضـــي الأوروبية. في هذا العام وإذ يواجه فيه العالم بأســـره انتشـــار جائحة مرض فيروس كورونا في هذه الأوقات غير المسبوقة، تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها.

وتهنئ فيجي بحرارة حكومة إستونيا على عقد اجتماع بصيغة آريا لمجلس الأمن يتسم بدرجة عالية من الفعالية والشـــمول للاحتفال بانتهاء الحرب في أوروبا – وهي حرب خاضـــها الجنود الفيجيون وقدموا أرواحهم في أوروبا وفي المحيط الهادئ. وشاركت فيجي جميع الأعضاء في ذلك الاحتفال المخلص بالحدث في المجلس.

وكانت الصيغة واتساع نطاق المشاركة والنهج الشامل الذي اعتمده المجلس في ذلك الحدث مجديا لما ينطوي عليه من إمكانية لزيادة فعالية المجلس وكفاءته. وتمكن الكثير من قادة العالم من التكلم مباشـــرة من بلدانهم إلى المجتمع الدولي. ومن خلال ذلك الحدث أثبت المجلس قدرته على شـــمول الجميع وإلهام العالم. ويكتســـي تعزيز الشـــفافية والفعالية والكفاءة في عمل المجلس أهمية بالغة لتعزيز دوره في الحوكمة العالمية.

وفي 23 آذار/مارس دعا الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصـــعيد العالمي وإلى أن يوجه الجميع جهودهم إلى مكافحة جائحة كوفيد-19. وحظيت تلك الدعوة بتأييد جميع الدول الأعضـــاء في الأمم المتحدة.

وتعدُّ جائحة كوفيد-19 أكثر الأحداث تدميرا منذ الحرب العالمية الثانية. ويتطلع العالم إلى أن يتولى مجلس الأمن قيادة اســـتجابة عالمية منســـقة لهذه الجائحة التي وصـــفها الأمين العام بأنها المعركة الحقيقية من أجل حياتنا. وتبيّن الجائحة كيفية التحول التدريجي لمفاهيم الأمن بطرق مختلفة.

وناقشـــت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الكيفية التي طرحت بها التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات تحديات الأمن الســـيبراني التي تواجهها الدول، وكيف عملت الجماعات المســـلحة والجهات الفاعلة المســـلحة من غير الدول على تســـليح تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات بطرق تؤثر على التوترات والنزاعات بين الدول.

وعلى نفس المنوال نظر المجلس في الكيفية التي ما برح تغير المناخ يغير بها السياق الأمني بين الدول، وكيف يعيد التدهور المناخي تشكيل معالم النزاعات داخل الدول وفيما بينها على نحو متزايد.

وكشفت الجائحة أيضا الطابع المتغير للأمن في عالم مترابط. وبسبب تعطيل سلاسل الإمداد وسحق الشركات الوطنية، فإن المرجح أن تتحول الأزمة الصحية إلى أزمة غذائية واسعة النطاق. وقد يؤدي ذلك في المناطق الشديدة الضعف إلى تأجيج النزاع أو إلى نشوب نزاعات جديدة.

ومع تغير البيئة الأمنية الدولية، سيتعين على مجلس الأمن زيادة الشفافية والفعالية التي يعمل بها والتوصل إلى قرارات والسعي إلى التأثير على سياق أمني عالمي أكثر انتشارا بكثير.

وستسمح أساليب العمل الجديدة لمجلس الأمن بالاستماع إلى آراء أكثر تنوعا بشأن العوامل التي تشكل السلم والأمن وتؤثر عليهما. وعلى هذا النحو، يجب أن تحلل هذه الأساليب على نحو أفضل العواقب العديدة غير المقصودة التي تترتب على السلام والأمن جراء أحداث مثل الكوارث المناخية أو الجوائح.

وانضمت فيجي إلى العديد من الزملاء في دعوة المجلس إلى أن يدعم على نحو لا لبس فيه نداء الأمين العام الذي دعا فيه إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي. ومن شأن ذلك أن يمكّن من تشكيل استجابة عالمية وتفعيل التدخلات الإنسانية. والأهم من ذلك أنه سيسمح للمناطق المتأثرة بالنزاعات بمنع انتشار كوفيد-19.

وربما تكون بقية منظومة الأمم المتحدة قد بذلت جهودا جيدة التنسيق لاحتواء المرض والقضاء عليه، ولكننا جميعا نتطلع إلى مجلس الأمن للمساعدة في القضاء على كوفيد-19 واحتواء انتشاره في المناطق الأكثر تضررا من النزاعات.

تنوه فيجي بعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن وبرئيسه الحالي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، وتثني على جهوده الرامية إلى تحسين شفافية وكفاءة وفعالية أساليب عمل مجلس الأمن.

إن جائحة كوفيد-19 مشكلة عالمية تتطلب حلولا عالمية. ومما لا شك فيه أن مكافحتها تشكل منحنى تعلّم شديد الانحدار لمنظومة الأمم المتحدة والمجلس. وفي 31 آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن إجراءات عمل جديدة تسمح له بالعمل الافتراضي، مما يزوده بالمرونة وسرعة الاستجابة اللازمتين للاستجابة للظروف العالمية المتغيرة.

وترحب فيجي بالتحسينات التي أُدخلت على أساليب عمل المجلس. ونرحب بتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من الحصول على معلومات عن جلسات المجلس وتقاريره والفرص المتاحة لغير الأعضاء للمشاركة في جلساته المفتوحة وجلسات الإحاطة التي يعقدها. فهي تتيح لمختلف الدول الأعضاء والخبراء الإعراب عن آرائهم. وفي النهاية، فإنها تساعد على تحسين عملية صنع القرار.

وتنوه فيجي بالجهود التي بُذلت مؤخرا لكفالة تقديم تقارير المجلس السنوية في مواعيدها، مما يتيح للدول الأعضاء الوقت لتحليلها قبل مناقشتها في الجمعية العامة. ونرحب بإجراء تحليل أعمق للاتجاهات العامة والدوافع الكامنة، فضلا عن تلك الخاصة بالحالات التي يجري الإبلاغ عنها.

ويمكن أن يشمل هذا التحليل الدروس المستفادة والتحديات والإجراءات الموصى بها للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. وقد يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات بصورة أكثر تنسيقا وتعاونا بين أعضاء المجلس والأمانة العامة والجهات المعنية الأخرى. والمجلس تتبعه هيئات فرعية أو لجان لا تكون أعمالها مرئية لعموم الأعضاء، إلا إذا صدرت إشعارات بإدراج أسماء أفراد وكيانات في القوائم أو رفعها منها. ويجدر النظر في السماح للدول غير الأعضاء المتأثرة مباشرة بالمشاركة في مداولات تلك اللجان.

ما فتئ مجلس الأمن يعمل بموجب نظام داخلي مؤقت منذ إنشائه. ويتولى المجلس المسؤولية عن مسائل هامة تتصل بالسلم والأمن الدوليين. وكما يليق بدوره ومسؤولياته الهامة، فقد حان الوقت لإضفاء الطابع الرسمي على النظام الداخلي للمجلس.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل السعي إلى أداء دوره ومسؤولياته على نحو أفضل. وفي عالم يزداد فيه القلق وعدم الارتياح، تتطلع فيجي وشعوب العالم إلى المجلس ليكون في الصدارة. وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة وبالنظر إلى تغير سياق السلم والأمن العالميين، يجب أن تتكيف أسـاليب عمل مجلس الأمن من أجل زيادة فعاليته وتأثيره، وبالتالي بناء الثقة في المجلس وفي منظومة الأمم المتحدة ككل.

المرفق 28

بيان البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

تود غواتيمالا أن تعرب عن امتنانها للوفد الإستوني بصفته رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن موضوع "كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن". ونحن على ثقة بأن مداولاتنا لن تجدد التزامنا الجماعي بتحسين كفاءة وشفافية مجلس الأمن فحسب، بل ستكون أيضا أساسا متينا للتنفيذ الفعال للمذكرة الرئاسية S/2017/507 بوجه عام، ومرفقها بصفة خاصة، الذي يقدره وفد بلدنا تقديرا كبيرا بوصفه دليلا لعمل المجلس. وتود غواتيمالا أيضا أن تعرب عن شكرها لوفد سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على إسهاماته في هذه العملية.

وتثني غواتيمالا على جهود الفريق العامل غير الرسمي، الذي قاده بمهارة الرئيسان الحالي والسابق، وترحب بالتقدم الذي أحرزه بشأن بعض الممارسات والتدابير التي أبرزتها المذكرة 507. ومع ذلك، نشير إلى أن تدوين أفضل الممارسات لم يكتمل بعد، ولا يزال ممارسة مفيدة للغاية لهذه الهيئة. وإذ نأخذ في الحسبان أيضا تجربتنا بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2012-2013، نعتقد أنه يوجد دائما مجال للتحسين. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز ثلاث مسائل تتصل بأساليب عمل مجلس الأمن.

أولا، لا يزال البحث عن معلومات والسعي للفهم فيما يتعلق بأنشطة المجلس طلبا أساسيا ومشروعا. ونرحب بالاتجاه العام المتزايد لجلسات المجلس العلنية من خلال عقد مناقشات مفتوحة، الأمر الذي يعزز مشاركة غير الأعضاء في المجلس على نطاق أوسع، وفي السنوات الأخيرة من خلال عقد العديد من الاجتماعات بصيغة آريا، التي مكنت المجلس من الحصول على معلومات صحيحة وبالتالي أن يكون أكثر فعالية في النهوض بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن من المهم عقد جلسات اختتام وزيادة تفاعلات المجلس مع لجنة بناء السلام - وهي هيئة استشارية للمجلس تضطلع بدور هام في منع تكرار النزاعات - ورؤساء تشكيلات التابعة للجنة المسؤولين عن بلدان محددة، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ونقدّر استمرار تنفيذ أحكام المذكرة 507 المتعلقة بأهمية الحفاظ على الاتصال مع لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، فضلا عن تشكيلاتها. ومن الواضح أن ذلك سيتيح للمجلس الحصول على معلومات مباشرة موثوق بها، فضلا عن مشورة دقيقة بشأن التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح أيضا تحقيق الكفاءة في منع نشوب النزاعات، مما يعزز مفهوم الحفاظ على السلام.

ثانيا، كان المجلس في الماضي متوازنا وشفافا وشاملا عند اتخاذ قرارات هامة بشأن تعيين رؤساء مختلف الهيئات الفرعية. وسمحت هذه الممارسة باتباع نهج أكثر توازنا حيال المشاورات الجارية حول تلك العملية، التي تعود بالفائدة على الجميع - ولا سيما أعضاء المجلس المنتخبين حديثا. ويأمل وفد بلدي في تعزيز هذه الممارسة وهذا الاتجاه في المستقبل. ومن الضروري أيضا كفالة أن تكون عمليات الاختيار والتعيين لمختلف أفرقة الخبراء أكثر شفافية وتوازنا من أجل كفالة أوسع تمثيل جغرافي وجنساني ممكن، عملا بالفقرة 111 من المبادئ التوجيهية للمذكرة 507 - التي تحدد تاريخ الأول من تشرين الأول/أكتوبر موعدا نهائيا للتعيين السنوي لرؤساء الهيئات المذكورة. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية في الوقت المناسب سيساعد على تعزيز القرارات المتصلة بلجان الجزاءات وتنفيذها بفعالية.

ثالثا، تعلق غواتيمالا، بوصفها بلدا مساهما بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أهمية كبيرة على الفرع الثامن من المذكرة 507، لأن أهمية عقد مشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة أمر بالغ الأهمية لتنفيذ الولايات التي يقررها مجلس الأمن. ومن الواضح أن التفاعلات مع البلدان المساهمة بقوات تزيد من قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات مناسبة وفعالة وفي الوقت المناسب للوفاء بمسؤولياته. وهذا التنسيق مهم في حالة الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة، وكذلك في التغييرات المحتملة في الولايات.

وفي الختام، يقدر وفد بلدنا العمل الجاد الذي أنجز في السنوات الماضية لتحديث أساليب عمل مجلس الأمن. ونرحب على وجه الخصوص بالتقدم المحرز خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي ضوء مسؤوليات مجلس الأمن، يجب أن يكون مسؤولا أمام العضوية الأوسع في الأمم المتحدة، ولكن الأعضاء المنتخبين هم الذين يرجح أن يتخذوا إجراءات بشأن تحسين أساليب عمل المجلس.

إن أفضل طريقة لإبراز الطابع التمثيلي والديمقراطي للمجلس تكمن في تعزيز معايير المساءلة والشفافية. ومن شأن تحسين التعاون مع الأعضاء الدائمين في المجلس أن يؤدي إلى المزيد من التآزر والفعالية حول الهدف المشترك المتمثل في تحسين أساليب عمله، لأن قراراته تؤثر على جميع أعضاء الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تعرب غواتيمالا عن أملها في إمكانية الاتفاق على وثيقة ذات صلة من وثائق مجلس الأمن في سياق الأوقات التي نعيشها بسبب وباء فيروس كورونا، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى العمل وخطورة عواقب هذا الوباء على النظام الدولي.

المرفق 29

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

إننا ممتنون للرئاسة الإستونية لمجلس الأمن لتنظيمها جلسة مفتوحة اليوم عن طريق التداول بالفيديو بشأن ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن. وهذه مسألة تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة وتكتسي أهمية بالنسبة لهم، ولا سيما في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، عندما يتطلع العالم إلى مجلس الأمن لإيجاد حلول وإلى قيادته.

ونود أيضا أن نسجل تقديرنا للجهود التي تبذلها سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونود أيضا أن نشكر ممثلة هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن على إحاطتها المفيدة وعلى العمل الهام الذي تضطلع به عند تقديم تقارير وتحليلات منتظمة عن أعمال المجلس.

ومع تطور التهديدات التي يتعرض لها العالم، يجب على المجلس أيضا أن يتطور. وتتطلب التحديات الجديدة والناشئة للسلم والأمن الدوليين أن يكون المجلس أفضل تنظيما، ليس فقط لمواكبة تغير الأزمنة فحسب، بل لكي يكون مستجيبا وفعالا في الاضطلاع بمسؤولياته أيضاً. وشكل جلسة اليوم نفسها هو نتيجة لابتكار ولمرونة المجلس في التكيف مع الظروف الصعبة.

ولا تعكس المذكرة الرئاسية الموحدة S/2017/507، بشأن أساليب عمل المجلس، أفضل الممارسات التي تراكمت على مر السنين فحسب، بل تشير أيضا إلى طموحنا الجماعي إلى مجلس أكثر شمولا وشفافية وفعالية، مجلس أكثر قدرة على التصدي لتحديات العالم الحديث. ومن بين التحسينات الهامة التي أدخلت على أساليب عمل مجلس الأمن في السنوات الأخيرة زيادة قنوات الاتصال بين المجلس والدول غير الأعضاء وبين المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة؛ وتحسين تدفق المعلومات من المجلس وإليه؛ وتحسين توزيع وثائق المجلس على الدول غير الأعضاء.

وتتضمن المذكرة 507 أيضا بعض العناصر الهامة بالنسبة للأعضاء المنتخبين حديثا. ويدعُو مجلس الأمن أعضاءه المنتخَبين حديثا إلى مراقبة كلّ الجلسات التي يعقدها المجلسُ وهيئاتُه الفرعية والمشاورات غير الرسمية لكامل الدول الأعضاء لفترة الثلاثة أشهر التي تسبق مباشرة مدة العضوية في المجلس. وعملا بالمذكرة الرئاسية S/2019/993، المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2019، ستقدم الأمانة العامة أيضا جميع رسائل المجلس ذات الصلة إلى الأعضاء المنتخبين حديثا لفترة خمسة أشهر تسبق مباشرة مدة عضويتهم. كما تشكل الجلسات التي عقدها رئيس المجلس في بداية الشهر لعرض برنامج العمل الشهري للمجلس على جميع الدول الأعضاء والجلسات الختامية في نهاية الشهر أيضا ابتكارات جديرة بالترحيب.

وفي حين أن هذه التحسينات هامة لضمان المزيد من الشفافية في عمل المجلس، فإنها لا تزال غير كافية. ومن المهم تنفيذ هذه الممارسات بطريقة متسقة وعدم التراجع عن القرارات والالتزامات السابقة. ونأمل أن يواصل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تقييم الثغرات في تنفيذ المذكرة 507 وضمان التنفيذ الكامل للممارسات الموصى بها فيها. وأود في هذا الصدد تسليط الضوء على مجالات محددة.

والقواعد الأكثر حجية التي يقوم عليها النظام العالمي هي على وجه التحديد القواعد المتفق عليها بين الدول على أن يكون لها أثر ملزم قانونا. ومع ذلك، لدينا مجلس أمن لا يزال يعمل على أســـاس قواعد مؤقتة. وفي حين يجادل البعض بأن القواعد المؤقتة تمكن المجلس من التحلي بقدر أكبر من المرونة واعتماد ممارســـات جديدة عندما تقتضـــي الحالة ذلك، فإن هذا النهج يحد على وجه التحديد من دور الأعضـــاء المنتخبين، الذين يُترك لهم التعامل مع أوجه عدم اليقين الإجرائية المماثلة لتلك التي تبرز من قصـــة الرجال العميان والفيل.

ثانيا، ازداد عدد الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن وأهميتها خلال الســـنوات الأخيرة. وبالنظر إلى القرارات الهامة العديدة التي تتخذها هذه الهيئات الفرعية، يفترض المرء أن القواعد التي تنظم أســـاليب عملها ينبغي أن تكون شـــفافة ومتســـقة. ومن المحزن أن الحال ليس كذلك بتاتا. ولا توجد لدى هذه الهيئات الفرعية أسـاليب عمل متنوعة فحسـب، بل تتبع أيضـا ممارسـات غامضـة لا يوجد لها أي أسـاس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة أو في قرارات مجلس الأمن.

فعلى سـبيل المثال، لا يوجد اتسـاق في إجراءات صـنع القرار في مختلف لجان الجزاءات. وهناك شـعور بأن الكثير من العمل في اللجان يجري الاضـطلاع به بدون المعرفة الكاملة لجميع أعضـاء المجلس، على الرغم من أن اللجان تعكس تكوين المجلس ويرأسـها اسـميا أعضـاء منتخبون. كما لا توجد أي ممارسـة ثابتة في جميع هذه اللجان من حيث دورات الإبلاغ الخاصـــة بها، حيث تقوم الهيئات المشـكلة بالمثل بعمل مماثل لفترات زمنية ومنهجيات مختلفة لتقديم التقارير.

وثمة جانب آخر مثير للقلق يتعلق بالافتقار إلى الشـــفافية والاتســـاق في الإعلان عن قرارات تلك الهيئات. فعلى ســـبيل المثال، في كثير من الحالات، لا تُعلن على الإطلاق القرارات المتعلقة بطلبات رفع الأســـماء من القائمة التي يقدمها أفراد وكيانات خاضـــعون للجزاءات إلى بعض هذه الهيئات. بل إن بعض الهيئات الفرعية لا تذكر أن أي طلب من هذا القبيل من كيانات أو أفراد إرهابيين معروفين ومدرجين في القائمة قد ورد ورفض. والواقع أن الجهود الفاشلة التي يبذلها الإرهابيون من أجل شطب أسمائهم من القائمة محاطة بالسرية.

ثالثا، وفقا للتكليف المنصـــوص عليه في المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة ، يعمل المجلس بالنيابة عن جميع الدول الأعضـــاء. ويتمثل أحد التدابير التي تعزز تعاون المجلس مع عموم الأعضـــاء في مناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن الذي يقدم إلى الجمعية العامة. إننا نؤيد الدعوات إلى أن يكون التقرير الســنوي أكثر موضــوعية وتحليلا، بدلا من أن يكون مجرد ملخص لعدد وتواريخ جلســات المجلس. كما إن طريقة تقديم التقرير الســـنوي تؤدي إلى حالات تأخير، مما يحد من فرصـــة هامة لانخراط جميع الدول الأعضاء مع المجلس. ولا بد من استعادة وتعزيز هذه المشاركة بين الهيئتين.

وأخيرا، تجري مناقشـــة اليوم في وقت قام فيه مجلس الأمن، اســتجابة لأزمة عالمية لم يســبق لها مثيل، بالانتقال إلى الاجتماعات والمفاوضـــات عن بعد. وقد أظهر أعضـــاء المجلس والأمانة العامة مرونة وبراعة جديرين بالثناء في تكييف أســـاليب عملهم. ومع ذلك فقد واجهتنا، عند إجراء هذه التعديلات، قيود المنصات التكنولوجية الحالية، خاصة من حيث القدرات وإمكانية الوصول والأمن.

وكذلك واجهتنا حقيقة أنه على الرغم من أن الجوانب الثلاثة المذكورة في موضــوع جلســة اليوم – الشفافية والكفاءة والفعالية – مترابطة ويكمل بعضـها بعضـا، فإنها يمكن أن تفرض مفاضـلة. وسيتعين علينا

– إذ نتطلع إلى المستقبل ونحن نتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد ونتعامل مع الآثار النهائية لحقائق العمل الراهنة – أن نضع في حسباننا هذه الاعتبارات عندما يتعلق الأمر بتحويل مستحدثات مؤقتة إلى سوابق راسخة.

وما فتئت الهند ترى منذ وقت طويل أنه يجب تحديث تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله على حد سواء ليعكسا الحقائق العالمية المعاصرة، لكي يكون المجلس ذا مصداقية وفعالا. ونحن على استعداد لدعم جهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في إحراز تقدم حقيقي تجاه مجلس أمن يلائم الغرض المنشود منه.

المرفق 30

بيان البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

أشكر رئيس مجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم، وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية.

وتشكر أيرلندا إستونيا على استمرارها، بالتعاون مع سانت فنسنت وجزر غرينادين، في ممارسة عقد مناقشات سنوية مفتوحة بشأن أساليب العمل. وكما أشرنا من قبل، فإن تحسين أساليب عمل المجلس ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لتعزيز فعالية المجلس وبالتالي أهميته.

وهذه المناقشة السنوية تشكل منتدى هاما لغير الأعضاء في المجلس للمشاركة في أعمال المجلس، وتتيح لنا هذا العام فرصة للتأكيد على ضرورة البناء على التقدم الذي أحرز في كانون الأول/ديسمبر 2019 عندما اعتمد عدد قياسي من المذكرات الرئاسية التي تزيد من تنظيم إجراءات المجلس. ويشهد هذا الإنجاز، الذي تحقق خلال فترة رئاسة الكويت للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على القيمة التي يقدمها الأعضاء المنتخبون إلى المجلس، ونتطلع إلى إدخال المزيد من التحسينات على عمل المجلس اليومي في ظل ولاية سانت فنسنت وجزر غرينادين كرئيس للفريق العامل غير الرسمي وإستونيا كنائبة للرئيس.

إن الشفافية والكفاءة والفعالية تكتسي دائما أهمية حيوية في عمل المجلس. غير أنها أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى في ظل الظروف الراهنة التي نجد أنفسنا فيها. ولذلك، فإننا ممتنون لرؤساء المجلس في الآونة الأخيرة على جهودهم الرامية إلى زيادة انفتاح عمل المجلس في هذا الوقت، بما في ذلك السعي إلى اعتماد عناصر معلومات تقدم للصحافة بعد كل جلسة مغلقة عن طريق التداول بالفيديو.

وقد كان من دواعي سرور أيرلندا، بوصفها طامحة إلى عضوية مجلس الأمن، أن تلاحظ اعتماد عدد من التدابير في المذكرات الرئاسية آنفة الذكر، مما سيمكن الأعضاء المنتخبين الجدد من إعداد أنفسهم على نحو أفضل لعمل المجلس قبل شغل مقاعدهم في هذه الهيئة. إن النص على أن يبدأ الأعضاء المنتخبون حديثا في تلقي الوثائق ذات الصلة اعتبارا من 1 آب/أغسطس من السنة السابقة لانضمامهم إلى المجلس والسماح للأعضاء المنتخبين حديثا بالحضور بصفة مراقب للمشاورات غير الرسمية المتصلة بالتفاوض بشأن الوثائق الختامية للمجلس اعتبارا من 1 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، سيزيد بصفة خاصة من إلمام الأعضاء الجدد بمهام المجلس وأساليب عمله. ولا تساعد هذه التغييرات الأعضاء المنتخبين على الإعداد لفترات عضويتهم فحسب، بل كذلك على تحسين كفاءة المجلس عن طريق ضمان انتقال أكثر سلاسة من عضوية سنة إلى أخرى.

وإذ أن هذه التدابير الجديدة جديرة بالترحيب، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتمكين الأعضاء المنتخبين من المشاركة في جميع جوانب عمل المجلس، بما في ذلك صياغة القرارات. ومع تزايد عمل المجلس، نشير إلى ضرورة تقاسم الأعباء والتوزيع العادل للعمل فيما بين جميع أعضاء المجلس، بما في ذلك من خلال عملية شفافة لتوزيع مناصب القيام بالصياغة تأخذ في الاعتبار خبرة الأعضاء المنتخبين.

ونكرر دعوة مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية إلى زيادة الإنصاف والوضوح في عمليات الجزاءات ونشجع المجلس على تعزيز استقلال ونزاهة مكتب أمين المظالم وتوسيع نطاق ولاية أمين المظالم لتشمل نظم الجزاءات الأخرى.

ونفهم أن من المقرر تطبيق الأطر الزمنية الجديدة التي اعتمدها المجلس لنشر تقريره السنوي اعتبارا من بداية عام 2021. غير أننا نحث المجلس على اعتماد تقريره الأخير في أقرب وقت ممكن. وندعو مرة أخرى إلى إدراج مقدمة تحليلية في التقرير لتمكين الجمعية العامة من الانخراط مع المجلس بطريقة مجدية. ولا بد للمجلس من أن يقدم تحليلا لأعماله من أجل النظر في فعاليته. فمجرد سرد قائمة بالاجتماعات المعقودة والقرارات المتخذة خلال السنة السابقة لا يسمح باستعراض وتفاعل من هذا النوع.

وترحب أيرلندا باعتماد المجلس أساليب عمل جديدة أثناء تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك استخدام إجراءات تصويت مكتوبة لاتخاذ القرارات وإدراج بيانات الدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس في الوثيقة التجميعية التي تعقب الجلسات المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو، مثل جلسة اليوم. ويجب على المجلس أن يواصل إبداء المرونة في تكييف إجراءاته وكفالة استمرارية عمله وكذلك فعاليته وشفافيته.

ولذلك فإننا نشعر بخيبة أمل لأن المجلس لم يتمكن، بعد شهرين تقريبا، من اتخاذ قرار استجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار خلال جائحة كوفيد-19. وإذا لم يتمكن المجلس من إبداء استعداده وقدرته على العمل في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، فإن مصداقيته ستتضرر. ونود كذلك أن نرى اعتمادا رسميا لبرنامج عمل كل شهر ومحاضر رسمية للجلسات.

يجب على مجلس الأمن أن يتعلم من هذه التجربة وأن يكون تطلعيا وأن يكفل أنه أفضل استعدادا للعمل في ظل ظروف عمل استثنائية في المستقبل. ومع إظهار الاجتماعات الأخيرة للمجلس فائدة التكنولوجيا والطريقة التي يمكن بها أن تفتح عمل المجلس أمام العالم الخارجي، فإننا نعتقد أن هناك مجالا في المستقبل لاستخدام الجلسات عبر التداول بالفيديو لتمكين مقدمي الإحاطات والمتكلمين الذين لا يستطيعون السفر إلى نيويورك.

وتلاحظ أيرلندا أيضا أن مشاركة المجتمع المدني في أعمال المجلس ما تزال محدودة منذ بدء ممارسة عقد الاجتماعات الافتراضية. وتجلب منظمات المجتمع المدني الخبرات التي تمس الحاجة إليها إلى عمل المجلس، ومن الضروري ألا تشكل أساليب العمل الجديدة عقبة أمام إشراك المجتمع المدني. ونلاحظ أيضا أنه لا يزال مستحيلا على غير الأعضاء في المجلس الإدلاء ببيانات شفوية في الجلسات التي تعقد عبر التداول بالفيديو. ونرحب بتوضيح الرئاسة لما إذا كان ممكنا أن يدلي غير الأعضاء في المجلس ببيانات شفوية في الجلسات الافتراضية المفتوحة التي يعقدها المجلس عندما يصبح ذلك ممكنا من الناحية التقنية.

وفي الختام، تؤمن أيرلندا بمجلس يتسم بالفعالية والانفتاح والخضوع للمساءلة. وإذا أُنتخبنا لعضوية مجلس الأمن في حزيران/يونيه من هذا العام فسنجعل ذلك أولوية من أولويات ولايتنا في المجلس.

المرفق 31

بيان الممثلة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، ماريانجيلا زابيا

أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى الاهتمام الذي توليه رئاستكم لمسألة مهمة كهذه وهي أساليب عمل مجلس الأمن. وأذ أعوّل عليكم أيضا بصفتي نائبة رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، آمل أن نتمكن من اتخاذ خطوات كبيرة نحو تحديث وتنفيذ الوثيقة الرئاسية المنقحة S/2017/507.

وأود أن أثني على الكويت لعملها في العامين الماضيين – والآن سانت فنسنت وجزر غرينادين – بصفتهما رئيسا للفريق العامل غير الرسمي. وإني لعلى ثقة من أننا سنتمكن، تحت قيادة السفير إينغا روندا كينغ، من اتباع ممارسات إيجابية جديدة وتعزيز التعاون بين الرئاسات الشهرية والفريق العامل غير الرسمي.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به اليوم ممثل نيوزيلندا بالنيابة عن عدد من الأعضاء المنتخبين مؤخرا في المجلس من جميع المجموعات الإقليمية. وتود أن تقدم بعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

دعت إستونيا مرارا إلى مزيد من الشفافية منذ انتخابها عضوا غير دائم – وهي محقة في ذلك. فالمزيد من الشفافية تعدُّ السبيل الوحيد لتعزيز ثقة الرأي العام في المنظمة وتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف. ويعني المزيد من الشفافية جدولة المزيد من الاجتماعات المفتوحة والإحاطات الزاخرة بالمعلومات بدعوة المزيد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني ولا سيما النساء، وقبل كل شيء إتاحة الحصول على المعلومات بشكل أفضل.

وكثيراً ما تم التشديد على الحاجة إلى مزيد من الشفافية في المذكرات الثماني التي اعتمدها الفريق العامل غير الرسمي في أواخر عام 2019. وتدون المذكرات بوضوح بعض أساليب عمل مجلس الأمن، ويمكن لعموم الأعضاء الاستفادة منها، وخاصة الأعضاء العشرة المنتخبون الذين لا يعملون إلا لمدة سنتين في المجلس. ويمكن أن تساعدهم المعرفة الشاملة بإجراءاته الحالية في الشروع في عملهم مباشرة. وفي المقابل يؤدي الأداء الأفضل للأعضاء المنتخبين إلى تفاعل أسهل مع الأعضاء الدائمين وإلى تعزيز كفاءة وفعالية المجلس برمته.

فنحن نواجه الآن ظروفا لم يسبق لها مثيل. وبسبب مرض فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19) فنحن نتعلم كيفية عقد الاجتماعات والمناقشات واتخاذ القرارات افتراضيا. وتسببت أزمة مأساوية غير منظورة في تغيير أساليب عملنا. وبالرغم من تمكننا من إدخال أساليب عمل أكثر ذكاء وعن بعد، فإن ذلك مجرد خطوة أولى. ولم تصبح الحاجة أكثر إلحاحا لزيادة الشفافية وتعزيز التعاون بين أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن تحسين مشاركة الدول الأعضاء الأخرى في المجلس أكثر من هذا الوقت.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن مباني الأمم المتحدة ستكون مغلقة حتى نهاية حزيران/يونيه على الأقل، ترحب إيطاليا بالرسالة الموجهة من الرئاسة الإستونية المؤرخة 7 أيار/مايو، عقب الرسالة الموجهة من الصين والجمهورية الدومينيكية، التي تدعو مجلس الأمن إلى تحسين كفاءة عمله مع الحفاظ على الشفافية. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود الرامية إلى السماح بمشاركة غير الأعضاء في المجلس في الجلسات المفتوحة عن طريق الفيديو تماشيا مع المادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ونؤيد أيضا مواصلة عمل الهيئات الفرعية، لا سيما السماح لها بعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات افتراضيا. وتبين هذه التحسينات قدرة مجلس الأمن على التكيف مع الظروف الاستثنائية فضلا عن اغتنام فرص جديدة للتطوير.

وعلى النحو المنصوص عليه في المادة 24 (1) من ميثاق الأمم المتحدة، يتوقع من مجلس الأمن اعتماد قرارات تكفل اتخاذ إجراءات فعالة بالنيابة عن عموم الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي أن يخضع مجلس الأمن للمساءلة أمام عموم الأعضاء، وخاصة عندما يحول تقاعسه دون الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. فلم يؤيد المجلس مؤخرا دعوة الأمين العام إلى وقف الأعمال العدائية لأسباب إنسانية في ظروف تفشي جائحة كوفيد-19. وتكمن أسباب هذا التقاعس في حق النقض والطابع غير الديمقراطي لمجلس الأمن نفسه. وبناء على ذلك، تؤيد إيطاليا جميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض وجعل المجلس أكثر خضوعا للمساءلة أمام جميع الأعضاء.

ونرى أن ضمان المساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن يعني السعي إلى إضفاء طابع ديمقراطي على المجلس. والنتيجة المنشودة من هذا التحول الديمقراطي هي أن يعمل الأعضاء الخمسة عشر معا باستمرار وعلى قدم المساواة. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن يضطلع الأعضاء المنتخبون بدور أكثر فعالية في عملية الصياغة والتشاور. وتؤيد إيطاليا تقاسم الأعباء على نحو أكثر إنصافا ومساواة بين الأعضاء الخمسة عشر، بما في ذلك في نظام القائمين على الصياغة وتوزيع رؤساء الهيئات الفرعية.

ويتسق التوزيع العادل والمتساوي للواجبات مع مجلس الأمن المعزز، الذي لن يكون أكثر شفافية وفعالية وكفاءة فحسب، بل سيكون أيضا أكثر ديمقراطية وخضوعا للمساءلة تمثيلا، لا سيما للمناطق ذات التمثيل الناقص مثل أفريقيا. ويتسق ذلك أيضا مع توسيع مجلس الأمن بواسطة الأعضاء غير الدائمين وليس قطعا بواسطة أعضاء ذوي حقوق حصرية. ونحن مقتنعون بأن أداء مجلس الأمن سيكون أفضل بتوسيع عضويته على نحو يقتصر على الأعضاء غير الدائمين، مع مراعاة الزخم المستمر الذي يجلبه الأعضاء المنتخبون تقليديا من حيث المقترحات والممارسات الجديدة.

وتدعو إيطاليا منذ سنوات إلى هذا التحسين. ويتمثل هدفنا في تحسين أساليب عمل المجلس وإصلاح هيكله وتكوينه. وينبغي ألا نقصر أنفسنا خلال هذه التجربة الفريدة التي نعيشها حاليا، على مجرد إيجاد تدابير للتكيف بهدف العودة إلى العمل كالمعتاد، فعوضا عن ذلك ينبغي أن نستلهم سبلا جديدة للعمل معا وتسمح لنا بالتمتع بسلطة وشرعية أكبر في نهاية المطاف بصفتنا المجلس.

المرفق 32

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكان كيميهيرو

أود أن أعرب عن تقديري العميق للرئاسة الإستونية ولسانت فنسنت وجزر غرينادين، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، الذي تلتزم به اليابان دائما وعلى نحو ثابت. وتقدر اليابان أيضا العمل الدؤوب الذي اضطلع به أعضاء المجلس الحاليون والجدد لأجل تطوير أساليب عمل هذه الهيئة، بما في ذلك اعتماد الرئيس ثماني مذكرات جديدة في العام الماضي تحت القيادة القوية للكويت.

ترى اليابان أن من المهم، في سعيها إلى إصلاح أساليب العمل، تحقيق التوازن الصحيح بين الاحتياجات المزدوجة للشفافية والكفاءة. ولتعزيز شرعية قرارات المجلس، ينبغي أن تكون عملية صنع القرار شفافة قدر الإمكان، بما يتيح لها أن تأخذ في الاعتبار الآراء المختلفة من داخل المجلس وخارجه على السواء. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نضع في اعتبارنا هدفنا الرئيسي، وهو تعزيز قدرة المجلس على اتخاذ أفضل الإجراءات بأكثر الطرق كفاءة ومراعاة لحسن التوقيت من أجل صون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما.

وترى اليابان أيضا أننا بحاجة إلى تحقيق التوازن الصحيح بين طموحنا وبين إمكانية التنفيذ. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نفكر في ما إذا كانت القواعد الموضوعة حتى الآن قد تم إعمالها بالكامل. إن تحديد أي من البنود الواردة في المذكرة S/2017/507 لم يتم الوفاء بها على نحو كاف وسبب ذلك من شأنه أن يسهم في تقدير المستوى المناسب من الطموح الذي ينبغي أن نحافظ عليه، وأن يُفسح المجال لمزيد من التحسين للقواعد القائمة. ونتوقع أن تجري مناقشة متعمقة في الفريق العامل غير الرسمي تحت شعار ”التنفيذ العملي المنحى“ الذي اقترحته سانت فنسنت وجزر غرينادين.

وتثني اليابان على الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا لتفانيها في وضع وتطوير أساليب العمل التي مكنت المجلس من مواصلة عمله في وجه المعوقات المادية الحالية الناجمة عن مرض فيروس كورونا. ومن شأن هذه الصيغة، التي وضعت للتكيف مع سياق الجائحة الحالية، أن تشكل أساسا جيدا للنظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يواصل العمل في وجه معوقات مماثلة، أي عندما لا يمكن مثلا عقد جلسات بالحضور الشخصي بسبب تساقط الثلوج بغزارة.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أن أساليب العمل جزء أساسي من إصلاح مجلس الأمن، ولكنها ليست الجزء الوحيد. وفي نهاية المطاف، يجب أن يتضمن الإصلاح الشامل للمجلس توسيع عضويته، في فئتيها الدائمة وغير الدائمة على السواء، لتعكس الواقع الحالي، بإضافة المزيد من الدول الأعضاء التي لديها القدرة على الاضطلاع بمسؤوليات رئيسية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين والرغبة في ذلك. وستواصل اليابان العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق ذلك الهدف.

المرفق 33

بيان الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، منصور العتيبي

أود في البداية أن أهنئ إستونيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأن أشكرها، إلى جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين، على عقد هذه المناقشة الافتراضية المفتوحة لمناقشة أساليب عمل المجلس. ويسرنا أن نرى استمرار ممارسة عقد مناقشة سنوية مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة، تمشيا مع الفقرة 100 من المذكرة الرئاسية S/2017/507، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي نواجهها حاليا.

تؤيد دولة الكويت أيضا البيان الذي عممه ممثل نيوزيلندا باسم عدد من الأعضاء المنتخبين سابقا في مجلس الأمن.

وكما نعلم جميعا، يواجه مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل في معركتهم ضد جائحة فيروس كورونا. وتتطلب الظروف التي لم يسبق لها مثيل أساليب عمل لم يسبق لها مثيل. وفي هذا الصدد، نشيد بالصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا، التي ترأست المجلس على التعاقب منذ تصاعد تفشي المرض في منتصف آذار/مارس، لما تبذله من جهود لكفالة تمكن المجلس من الاجتماع وتصريف أعماله عن بُعد لأن الجائحة أجبرت الأمم المتحدة وموظفيها والدول الأعضاء والمدينة بأسرها على الإغلاق المؤقت والعمل عن بعد في محاولة للمساعدة على الحد من انتشار الفيروس.

ويسرنا أيضا أن نرى أن الجمهورية الدومينيكية قد تمكنت من عقد جلسة اختتام افتراضية في نهاية رئاستها. ونشكر كلا من الجمهورية الدومينيكية وإستونيا على تعميم ورقات عن أساليب عمل مجلس الأمن تتضمن مبادئ توجيهية تبين الكيفية التي يعتزم بها وفداهما إدارة أعمال المجلس عن بعد خلال فترة رئاسة كل منهما.

إن هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها دولة الكويت في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله منذ نهاية عضويتها غير الدائمة للفترة 2018-2019، التي ترأست خلالها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وقد توجت تلك التجربة باعتماد ثماني مذكرات رئاسية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 تضمنت أحكاما مختلفة تهدف إلى زيادة شفافية المجلس وكفاءته، بما في ذلك شفافية الاجتماعات غير الرسمية للمجلس وأنشطته، وعملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية والبعثات الزائرة للمجلس، والجدول الزمني للموافقة على التقرير السنوي، فضلا عن بعض المقترحات الإضافية لتحسين تأهب الأعضاء المنتخبين حديثا، من بين مسائل أخرى.

وفي الفترة من 17 إلى 19 كانون الثاني/يناير 2020، نظمت الكويت معتكفا مشتركا غير رسمي بشأن أساليب عمل المجلس إلى جانب سانت فنسنت وجزر غرينادين، الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي، في كنغستاون. وقد أجرى أعضاء المجلس مناقشات نشطة خلال الاجتماع، بشأن برنامج عمل الفريق للسنة الحالية وبشأن سبل تحقيق التوازن في عمل المجلس بين الشفافية والكفاءة. وأعدت الكويت وسانت فنسنت وجزر غرينادين موجزا غير رسمي للمعتكف صدر بوصفه الوثيقة S/2020/172.

ومن تجربتي الشخصية كرئيس سابق للفريق العامل غير الرسمي، واستنادا إلى المناقشات التي جرت خلال المعتكف المذكور أعلاه، يمكنني أن أقول على وجه اليقين إن التغيير الملموس والفعال في أساليب عمل المجلس لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون والرغبة الحقيقية لجميع أعضائه. إن المناقشة المفتوحة التي تجريها إستونيا اليوم، بصفتها المزدوجة كرئيسة المجلس لهذا الشهر ونائبة لرئيس

الفريق العامل غير الرسمي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين التي ترأس الفريق العامل غير الرسمي، هي سابقة فريدة ومثال إيجابي على ما يمكن تحقيقه عندما يتعاون أعضاء المجلس ويدعم بعضهم بعضا. وهذا أيضا حال السوابق التي أنشأتها الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا والتقدم الذي أحرزته حتى الآن في معالجة تداعيات الجائحة على عمل المجلس عن طريق التكيف مع الظروف الراهنة، بما في ذلك من خلال الاتفاق على عملية للتصويت إلكترونيا على مشاريع القرارات، ضمن خطوات أخرى. وهذه كلها أمثلة على أن المجلس يكفل كفاءة عمله، بينما يتخذ في الوقت نفسه خطوات لتحسين شفافيته.

غير أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة عدم تقويض التقدم الكبير الذي أحرزه المجلس حتى الآن في تعزيز شفافيته وكفاءته في السنوات الأخيرة. أولا وقبل كل شيء، يجب أن نشدد على أهمية ضمان التنفيذ الكامل للمذكرة 507، بالإضافة إلى المذكرات الرئاسية الثماني التي تم الاتفاق عليها في كانون الأول/ديسمبر 2019. وعلى الرغم من أهمية الابتكار وتحقيق التقدم، يجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا ألا ننسى الأحكام الهامة التي تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها بالفعل.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن من الأهمية بمكان مواصلة المناقشات بشأن مسألة صياغة النصوص وتطوير هذه الممارسة بما يكفل التوزيع العادل للمسؤوليات بين أعضاء مجلس الأمن، حيث لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لضمان المشاركة النشطة والمنصفة لجميع الأعضاء في عملية صنع القرار، مع مراعاة أن هذه المسألة قد نوقشت باستفاضة في إطار الفريق العامل غير الرسمي في السنوات الأخيرة، بما في ذلك خلال عضوية الكويت في المجلس. ونأمل أن نرى تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب.

وتتمثل مسألة هامة أخرى ينبغي النظر فيها في مراعاة الأصول القانونية في سياق الهيئات الفرعية للمجلس، بما في ذلك دور أمين المظالم في هذا الصدد، لا سيما وأن هذه مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء خارج المجلس. ونحث أيضا أعضاء المجلس على كفالة الاتفاق على التقرير السنوي وإصداره في غضون الإطار الزمني المحدد في المذكرة الرئاسية S/2017/507 حتى تتمكن الجمعية العامة من النظر فيه ومناقشته في الوقت المناسب.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص بوضوح على أن مجلس الأمن يضطلع بواجباته بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. ولذلك، نود أن نشدد على أن المسؤولية عن كفالة مساءلة المجلس عن أعماله وسير عمله على نحو سليم وفقا لولايته، بما في ذلك من خلال أساليب عمله، تقع على عاتق عموم الأعضاء.

في الختام، نحث جميع أعضاء المجلس على مواصلة تكييف أساليب عمل المجلس، حسب الاقتضاء، على أساس تطور الظروف الراهنة، مع الحفاظ على مستويات عالية من الشفافية والمساءلة، بما في ذلك عن طريق مواصلة الجهود للاتفاق على النشرات الصحفية التي تصدر في ختام الاجتماعات الإلكترونية، من أجل كفالة مشاركة البلدان المعنية والمتضررة والمنظمات ذات الصلة في اجتماعات المجلس ذات الصلة ومواصلة كفالة إتاحة جميع الوثائق الرسمية للمجلس لبقية أعضاء الأمم المتحدة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى أي وثائق تتصل بأساليب عمل المجلس. كما نؤكد من جديد تأييد الكويت لزيادة شفافية المجلس وكفاءته وجعله أكثر خضوعا للمساءلة من خلال جهود أعضائه، ولا سيما في سياق عمل الفريق العامل غير الرسمي في ظل الرئاسة القديرة لسفيرة سانت فنسنت وجزر غرينادين إينغا روندا كينغ، ونعرب عن استعدادنا للمساعدة في هذه الجهود ودعمها بأي طريقة ممكنة.

المرفق 34

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، أمل مدللي

نود أن نهنئ إستونيا على توليها الرئاسة ونتمنى لوفد بلدكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في أداء مهامه. ونشيد بالجمهورية الدومينيكية على قيادتها في تولي أول رئاسة إلكترونية على الإطلاق للمجلس في شهر نيسان/أبريل. وتضفي الظروف الراهنة التي طال أمدها أهمية أكبر على هذه المناقشة بشأن أساليب العمل.

ويشكر لبنان مقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة. ونود الإعراب عن تأييدنا للسفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بصفتها الرئيسة الجديدة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

لقد كان المعتكف غير الرسمي بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، الذي نظمته سانت فنسنت وجزر غرينادين ودولة الكويت في كانون الثاني/يناير من هذا العام، مبادرة جديرة بكل ترحيب. فقد أتاح أفكارا مثيرة للاهتمام ومادة للتفكير في المساعدة على تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ونشيد أيضا بالبلدين على تقديمهما ملخصا للمناقشات التي جرت خلال هذا المعتكف، مما يمكِّن عموم الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين من تدارس تلك المناقشات في نهاية المطاف.

وكما تبرزه عن حق المذكرة المفاهيمية (S/2020/374، المرفق)، ينبغي أن تسير الشفافية والكفاءة جنبا إلى جنب، وبالأحرى في ظل هذه الظروف الاستثنائية. ومن المهم الاعتراف بالعمل الهام الذي قام به أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة لتكييف عمل المجلس بسرعة مع هذه الحالة غير المتوقعة، مع محاولة التمسك ببعض المبادئ الرئيسية التي تقود أنشطتهم.

وقد تمكن المجلس من تكييف عمله أساسا من خلال تحسين منصات التكنولوجيا، أي التداول بالفيديو، مما يتيح الفرصة لتوسيع شبكة الأشخاص المدعوين من الخارج لإحاطة المجلس. وأتاحت الاجتماعات التي تعقد عبر شبكة الإنترنت مواصلة عمل المجلس والمنظمة. ويمكن للمجلس أن ينظر في وضع أساليب عمل محددة للعمل الإلكتروني لمجلس الأمن على أساس الرسائل الثلاث الواردة في الوثائق S/2020/372 المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 و S/2020/253 المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 و S/2020/273 المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020.

ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوما أنه لا يمكن أن يحل ذلك بصورة دائمة محل الجلسات الحضورية، وينبغي ألا يتم العمل الإلكتروني إلا خلال الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة. ويتمثل أحد شواغلنا في عدم كفالة تعدد اللغات – وهو حجر زاوية في عمل منظمتنا – بشكل كامل من خلال الترجمة الشفوية، على سبيل المثال، أو ترجمة الوثائق في الوقت المناسب.

ويمكن للمجلس أن يحسن كفاءة عمله عن طريق تعزيز الاتصال الهادف وإشراك البلدان المعنية في عملية صنع القرار. وهذا النوع من المشاركة يفضي إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن على نحو أفضل وأكثر إنصافا، مما يحسن كفاءة المجلس. ونواصل الدعوة إلى جعل مضمون تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة ذا طابع تحليلي بقدر أكبر وإلى تحسين توقيته.

وعلى صعيد الوقاية، نعتقد أنه يمكن إيفاد المزيد من البعثات الزائرة للمجلس، مع إمكانية التوصل إلى نتيجة بعينها. وخلال هذه الفترة الانتقالية، لا يزال من الضروري تحسين الاتصال ومواصلته بين مجلس الأمن وعموم الأعضاء للحيلولة دون إنشاء جدار إلكتروني.

المرفق 35

بيان الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، كريستيان فينافيزر

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، المناسبة تماما من حيث التوقيت نظرا للتحديات التي تواجهها أساليب عمل المجلس جراء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وتقدر ليختنشتاين الجهود التي يبذلها المجلس لكفالة استمرارية تصريف الأعمال، ولا سيما عمل الجمهورية الدومينيكية في الشهر الماضي، الذي واصله وفد بلدكم في هذا الشهر. وشكل الاجتماع بصيغة آريا الذي عقد بمناسبة مرور 75 عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية على الأراضي الأوروبية مثالاً طيباً على أساليب العمل الإبداعية، مما يدل على الكيفية التي يمكن بها، من خلال التكنولوجيات الإلكترونية، جمع عدد قياسي من المشاركين رفيعي المستوى ويثبت أن هذه الأوقات الصعبة يمكن استخدامها للابتكار والتغيير الإيجابي الدائم.

لا تزال الأولويات العامة بالنسبة لليختنشتاين لتحسين أساليب عمل المجلس هي نفس الأولويات مع تكيف المجلس مع الظروف الجديدة. وتتوقع ليختنشتاين أن ترى على الأقل تطبيق نفس معايير الشفافية والإدماج. وينبغي للمجلس أن يتفق على آلية تسمح بتسجيل وقائع اجتماعاته المعقودة عن طريق التداول بالفيديو في محاضره الرسمية حتى لا تضيع مداولاته العامة وينساها التاريخ، وعلى آلية تصويت مبسطة لتعزيز كفاءته. ولئن كان من الجيد أن نرى تحقيق تقدم أولي في استئناف عمل بعض الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، فإنه ينبغي أن تصبح جميعها عاملة بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن. ويكتسي التزام بعض أعضاء المجلس بمواصلة إطلاع عموم الأعضاء على مداولاته، فضلا عن عقد جلسات اختتام وإحاطات بشأن برنامج العمل، أهمية خاصة خلال هذه الفترة. ويمكن تعزيز الطابع التفاعلي لجلسات الاختتام من خلال دعوة الأعضاء إلى تقديم أسئلتهم مسبقاً، على نحو ما جرى في الإحاطة المعقودة خلال هذا الشهر بشأن برنامج العمل، بما يؤدي إلى تناول الملاحظات الافتتاحية للأسئلة التي يطرحها الأعضاء بدلاً من تقديم لمحة عامة عن أعمال الشهر المنقضي.

وفيما يتعلق بالشمول، ينبغي للمجلس أن يستفيد من التقدم الذي تم توضيحه في اجتماع صيغة آريا المذكور أعلاه لفتحه أمام المشاركة المتزايدة لمقدمي الإحاطات من المجتمع المدني. وينبغي التركيز على الاستماع إلى الأشخاص الذين قد يجدون صعوبة في الوصول إلى المجلس خلال الأوقات العادية، لا سيما النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين. إن هذه واحدة فقط من الطرق التي يمكن بها للمجلس أن يعيد البناء على نحو أفضل. ومما يؤسف له أن من غير المرجح أن تكون الجائحة الحالية هي آخر مرة يواجه فيها المجلس الحاجة إلى اللجوء إلى جلسات إلكترونية. وسيساعد التوصل الآن إلى توافق في الآراء بشأن أساليب عمل شاملة وشفافة على ضمان مرونة عمله في المستقبل.

وكذلك تشكل استجابة المجلس لكوفيد-19 فرصة للنظر في مسائل أوسع نطاقا. وتأتي على رأس هذه المجالات ضرورة الأخذ بمنظور للسلام والأمن يتمحور حول الإنسان. ويعني المفهوم السائد للسلم والأمن في المجلس ضمنا الحاجة إلى كفالة الأمن الثابت، من خلال استجابة عسكرية مشددة في كثير من الأحيان. ويترك هذا النهج، وإن كان عنصرا ضروريا من عناصر السلم والأمن، العديد من الأسباب الرئيسية العديدة لانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم من دون معالجة. ومن الواضح أنه لم يمر وقت شعر فيه عدد أكبر من الناس بعدم الأمان عما هو الحال أثناء الجائحة الحالية. ويهدد مناخنا المحتر وارتفاع مستويات

سطح البحر بتدمير سبل كسب الرزق وتدمير ديار الملايين. وتشكل التجارة الدولية في الأحياء البرية خطرا حقيقيا على الصحة العامة والأمن البشري. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تتسبب في انعدام أمن واسع النطاق وسط أكثر الناس تهميشا في العالم. ويتمثل الدرس الرئيسي للمجلس في أن: معالجة الأمن البشري لا تقل أهمية لصون السلم والأمن الدوليين عن منع نشوب النزاعات المسلحة وإنهائها، وهما يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا. ومع ذلك فإن المجلس أقل استعدادا، بكل تأكيد، للتعامل مع ذلك البعد الأساسي للأمن. ويشكل عجز المجلس عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار يتصدى للجائحة أوضح دليل على ذلك.

إن ليختنشتاين تشيد بعمل الكويت في قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وتثني على نجاحه في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من التعديلات الهامة على المذكرة الرئاسية S/2017/507 وترحب بتصميم سانت فنسنت وجزر غرينادين على المضي قدما بهذا العمل الحيوي. ومن المجالات التي تتطلب أن يستمر النظر فيها توسيع نطاق آلية أمين المظالم، بهدف كفالة مراعاة الأصول القانونية في عمل جميع هيئات الجزاءات التابعة للمجلس. وكذلك ينبغي معالجة مسألة وضع الصيغة النهائية للمذكرة التي لم تحسم بعد بشأن القيام بالصياغة على وجه السرعة حتى يمكن تقاسم المسؤولية عن صياغة الوثائق على نحو أكثر إنصافا بين الأعضاء الخمسة الدائمين والعشرة المنتخبين. كما تشكل مسألة القيام بالصياغة تعبيرا عن ضرورة أوسع نطاقا إلى أن ييسر المجلس مشاركة أعضائه المنتخبين على قدم المساواة مع الأعضاء الدائمين. وقد ازداد دورهم زيادة كبيرة في الأشهر الماضية، وترحب ليختنشتاين بذلك الاتجاه.

ولا يزال حق النقض يمنع المجلس من اتخاذ قرارات بشأن مواضيع رئيسية، على الأقل فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19. وتعطي التأخيرات المتأصلة في إجراء التصويت الكتابي للمجلس وزنا أكبر لاستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، وبالتالي تثبط مناقشة المجلس بشأن المسائل الحساسة سياسيا، الأمر الذي يحد من فعاليته. وما زالت ليختنشتاين مقتنعة بأن استخدام حق النقض يجب أن يؤدي تلقائيا إلى عقد الجمعية العامة لمناقشة تلك المسألة. وتجرى مثل هذه المناقشة من دون المساس بأي نتيجة ممكنة وبغض النظر عن مضمون مشروع القرار موضوع استخدام حق النقض. ستستأنف ليختنشتاين أنشطتها في ذلك الصدد حالما تسمح الظروف بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع ليختنشتاين جميع الدول، ولا سيما الدول التي تترشح لمقاعد في المجلس، على التوقيع على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي تدعمها الآن 121 دولة، بما في ذلك ثلثا الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن، لاتخاذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب من أجل منع وقوع جرائم الفظائع الجماعية ووضع حد لها ويظل منع وقوع هذه الجرائم واجبا أساسيا على مجلس الأمن الذي ظل، مع ذلك، يفشل باستمرار في تحقيقه.

المرفق 36

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عيديد

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت والهامة، بصفتكم رئيسا للمجلس ونائبا لرئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على السواء. وتود ماليزيا أيضا أن تشيد بسانت فنسنت وجزر غرينادين على قيادتها والتزامها بشأن هذه المسألة بوصفها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي.

وكذلك تشيد ماليزيا بالجهود المستمرة التي يبذلها المجلس لاستكشاف أساليب عمل عملية خلال هذه الظروف غير المسبوقة. ويوضح هذا بشكل جلي أهمية كفالة أن يكون مجلس الأمن أكثر مرونة وفعالية قدر الإمكان في الاضطلاع بولاياته بالنيابة عن كامل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن أساليب عمل المجلس تحدد إلى حد كبير أداءه ومصداقيته وخضوعه للمساءلة. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، بشأن الشفافية والشمولية. يسر ماليزيا أن ترى إحراز تقدم في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل المجلس. إننا نلاحظ أن هناك أعدادا متزايدة من المناقشات المفتوحة، مع تغطية البث الشبكي المباشر جلسات مختارة. كما إن زيادة استخدام الاجتماعات بصيغة آريا التي يعقدها المجلس للتعاون مع كامل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمر جدير بالثناء. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بعقد رئيس مجلس الأمن جلسات إحاطة غير رسمية، فضلا عن الجلسات التمهيدية والختامية.

ومما يشجعنا أيضا استمرار المشاركة الشهرية بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة. إن لتلاوة هذه المشاركة، التي يعممها رئيس الجمعية العامة، قيمة لدى جميع الدول الأعضاء. وتأمل ماليزيا في إمكانية تعزيز مشاركة مماثلة مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث ترتبط قضايا السلام والأمن أيضا بموضوع المرأة والشباب والتنمية.

وعلى الرغم من ذلك، ندعو المجلس كذلك إلى إعداد ملخص للمشاورات المغلقة. ونعتقد أنه سيكون من المفيد إنشاء شكل من أشكال المحاضر الموجزة بشأن المناقشات الهامة ومشاركته مع كامل الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن الذي قدم إلى الجمعية العامة، نلاحظ اتجاها نحو تأخير عرضه في السنوات الأخيرة. كما تنوه ماليزيا كذلك إلى أنه لم يعمم، حتى اليوم، سوى سبعة أعضاء في المجلس تقييماتهم الشهرية لعام 2019. ونتوقع من المجلس أن يفي بالتزامه فيما يتعلق بتقديم التقارير في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في مذكرته الرئاسية S/2019/997 المؤرخة كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثانيا، فيما يتعلق بالفعالية، يجب على المجلس أن يستخدم بالكامل بند ”أي مسائل أخرى“ لكفالة معالجة التهديدات والمسائل الناشئة بسرعة. وينبغي له كذلك أن يطلب من الأمانة العامة المزيد من إحاطات الإلمام بالحالة. وينبغي للمجلس أيضا أن يواصل دعوة مقدمي الإحاطات الذين يمكنهم تقديم أفكار ثاقبة لإضافة قيمة إلى مداولاته. والأهم من ذلك، يجب على المجلس أن يبذل قصارى جهده لسد الفجوة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر.

يتعلق هذا بنقطتي الأخيرة: عملية صنع القرار. ويجب على المجلس أن يتوخى السرعة والحسم والانسجام في صون السلم والأمن الدوليين. وفي كثير من الأحيان فشل المجلس في الوفاء بولايته بسبب نظام حق النقض الحالي، وبسبب المصالح الضيقة لبعض الأعضاء. وتدعو ماليزيا، بصفتها من الدول الموقعة على مدونة قواعد السلوك للمساءلة والاتساق والشفافية، إلى ضبط النفس في استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه في الحالات التي ترتكب فيها الجرائم الوحشية الجماعية مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. كما نؤيد المبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن الحد طوعا من استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية. وفي السياق الحالي، تعتقد ماليزيا أن من المهم أيضا تنظيم استخدام حق النقض في التصدي للتهديدات غير التقليدية للسلم والأمن الدوليين، مثل المسائل المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية العامة على النطاق العالمي.

وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة ذهبية للمجلس لتعزيز وتنشيط أساليب عمله بغية التصدي للطابع التكاملي للتهديدات الأمنية اليوم. ولا شك أن ميثاق الأمم المتحدة يسمح للمجلس بالمرونة اللازمة للتطور والتكيف حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، ستواصل ماليزيا تقديم دعمها الكامل لتحقيق ذلك الهدف.

المرفق 37

بيان البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن حكومة مالطة، أود أن أشكر إستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على تنظيم هذا التبادل. ترحب مالطة بهذه المناقشة ولا تزال مقتنعة بأن لمجلس الأمن دورا محوريا يؤديه في كفالة صون السلم والأمن الدوليين في عالم اليوم.

يواجه العالم تحديات جديدة باستمرار وغير متوقعة تماما بعضها مثل جائحة فيروس كورونا التي نشهدها حاليا. ولذلك من المهم أن يظل المجلس متيقظا ومستعدا للاستجابة للتحديات الجديدة بطريقة موحدة وحازمة. وإذ يعمل المجلس في معظم الأحيان في انسجام، فإن هناك حالات تتدخل فيها المصالح الجغرافية السياسية على نحو يعوق فعاليته وكفاءته ومصداقيته للأسف.

ترحب مالطة بأن المجلس قد تمكن من التكيف بسرعة مع الوضع الراهن، فضلا عن ابتكار الطريقة التي يعمل بها في غضون أسابيع قليلة. نفهم أن هذه ليست مهمة سهلة، ولكننا نرحب بالتوصل إلى حل وباستمرار عمل المجلس بطريقة سلسة. وفي هذا السياق، نشكر أيضا أعضاء المجلس على جعل الجلسات الحالية مفتوحة وشفافة قدر الإمكان، وإحاطة عموم الأعضاء وعامة الجمهور علما بأعماله.

واتخذ مجلس الأمن عدة خطوات لزيادة شفافيته وكفاءته وفعاليته خلال السنوات الأخيرة. ويعقد الآن المزيد من الجلسات العلنية ويتيح الفرصة للدول غير الأعضاء في المجلس للتكلم أمامه. ونرحب ترحيبا حارا بإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات المجلس، وتؤيد مالطة هذا النهج تأييدا تاما. وتوفر لنا هذه الإحاطات أفكارا ثاقبة عن الحالة الفعلية في الميدان وتمكننا من فهم المشقة التي يواجهها المدنيون وأشد قطاعات المجتمع ضعفا في أوقات النزاع على نحو أفضل.

ويكتسي مفهوم المساءلة أيضا أهمية كبرى. ولكفالة تحقيق سلام عادل ودائم، يجب تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة. فهذا هو الطريق الوحيد لتعافي الضحايا ولمضي المجتمعات قدما. وبالتالي، تؤكد مالطة مرة أخرى تأييدها للمبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع.

ويسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن قد واصل العمل خلال الأشهر الأخيرة من أجل تعزيز العدالة والمساءلة. لقد مر ما يزيد قليلا على العام منذ أن اتخذ مجلس الأمن قرارا تاريخيا بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويمثل القرار 2467 (2019) أداة جديدة فعالة في الكفاح المستمر للقضاء على هذه الجرائم البشعة وزيادة تعزيز الوقاية عن طريق العدالة وضمان المساءلة. علاوة على ذلك تم الاعتراف رسميا لأول مرة من خلال هذا القرار بأنه يجب أن يوجه اتباع نهج يركز على الناجين جميع جوانب استجابة البلدان المتضررة والمجتمع الدولي. ونأمل أن يستمر تقديم مبادرات مماثلة له.

وفي الختام، تدعو مالطة مرة أخرى إلى التعاون بين جميع الدول وتشدد على ضرورة الحفاظ على هذه الركائز الثلاث، الشفافية والكفاءة والفعالية، ومواصلة تعزيزها. ويؤثر عمل مجلس الأمن على جميع البلدان، وينبغي أن يكون العمل الجماعي لتحقيق الصالح العام منارة له.

المرفق 38

بيان البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تشكر المكسيك إستونيا على دعوتنا للإسهام في هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن في لحظة تاريخية للبشرية، بل للأمم المتحدة أيضا. تمثل جائحة مرض فيروس كورونا أحد أكبر التحديات التي واجهتها منظمتنا على الإطلاق، واختبارا لفعاليتها لدرجة أن الموضوع المعروض علينا قد اكتسب الآن أهمية حيوية على الرغم من استمرار تناوله سابقا كمسألة إجرائية للأسف.

ونقدّر التدابير المتخذة في ظل رئاسات الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا لتكييف أساليب عمل مجلس الأمن مع الظروف الجديدة التي تفرضها الجائحة، وبالتالي الحفاظ على مستوى فعالية المجلس وكفاءته وشفافيته إلى حد كبير. ونأمل أن توجه الدروس المستفادة المناقشات المقبلة بشأن التغييرات المطلوبة في أساليب العمل.

لكن وبعد مرور 75 عاما على إنشاء الأمم المتحدة، وبالرغم من التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الدولي، فشل مجلس الأمن في إحراز تقدم بشأن مسألة حاسمة كهذه للوفاء بولايته. ولم يحرز سوى تقدم ضئيل في تقييد استخدام حق يعتبر من الامتيازات المنصوص عليها في الميثاق، فأصبح المجلس مكتوف الأيدي أثناء ارتكاب الفظائع الجماعية وجرائم الحرب. واليوم نشهد مرة أخرى عجز المجلس عن اتخاذ موقف واضح من أزمة تصيب شعوبنا واقتصاداتنا بالشلل وتبعث الشك في طريقة حياتنا نفسها.

إن أساليب عمل مجلس الأمن التي عفا عليها الزمن ليست عذرا لعدم وفائه بالمسؤولية التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة. ويقع على عاتق المجلس التزام قانوني والتزام أخلاقي بالعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره ضد التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ومن بين التغييرات التي نرى ضرورتها، تؤيد المكسيك جميع المبادرات الرامية إلى تقييد استخدام حق النقض. وتؤكد مرة أخرى أن هذا الامتياز مسؤولية وليس حقا. وفي هذا الصدد، تهدف المبادرة التي تدعو إليها المكسيك وفرنسا حتى يلتزم بموجبها الأعضاء الخمسة الدائمون طوعا بالامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، إلى كفالة امتثال المجلس لالتزاماته على وجه التحديد. ونشعر بالارتياح لتأييد ما يزيد على 105 دولة - أكثر من نصف الأعضاء - هذا الاقتراح.

ونؤيد أيضا المبادرات التي تسعى إلى ضمان قدر أكبر من المساءلة أمام الجمعية العامة عند استخدام حق النقض. ونشدد على أهمية تقديم تقارير المجلس السنوية إلى الجمعية العامة في الوقت المحدد وأن تتضمن، في المقام الأول، معلومات تحليلية عن مداولاته.

وعلى الرغم مما تقدم، نعترف بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي توصل برئاسة الكويت على مدى العامين الماضيين إلى اعتماد عدة مذكرات رئاسية، بما في ذلك مذكرة بشأن مشاركة أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا. وترى المكسيك، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن للفترة 2021-2022، أن التدابير الواردة في تلك المذكرة ستساعد على كفالة إعداد الأعضاء المقبلين على أفضل وجه. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الفريق العامل سيتمكن، تحت القيادة القديرة جدا لسانت فنسنت وجزر غرينادين، من مواصلة إحراز تقدم بشأن مسائل أخرى، بما في ذلك

تحسين توزيع القائمين على صياغة قرارات المجلس. ينبغي توزيع المهام والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافا بين جميع أعضاء المجلس.

وبالمثل، نكرر التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الشفافية عندما يتعلق الأمر بالتقارير الموجهة إلى مجلس الأمن التي تحتج بالدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من الميثاق. إن إخطار المجلس بهذه الإجراءات هو التزام، وفي مصلحة جميع الأعضاء أن يكونوا على علم بذلك، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام القوة. وقد قدمت المكسيك رسميا اقتراحا للنظر في هذه المسألة إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة. بيد أن هذا لا يحل محل الحاجة إلى مزيد من الشفافية والفعالية من جانب المجلس. وتزداد هذه المسألة أهمية في ضوء الزيادة الأخيرة في الاحتجاج بالمادة 51 فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة ضد الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الإرهابيين في دولة ثالثة. يجب على المجلس أن يكفل التقيد بالنظام القانوني الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة في جميع الأوقات.

إن الحالة الراهنة تدعونا إلى الخروج عن الجمود والتقاعس. ويجب على الأمم المتحدة أن تستعيد دورها في إنقاذ الأجيال المقبلة من معاناة لا توصف، وللقيام بذلك فلا بد من أن يرقى مجلس الأمن إلى مستوى الحدث.

المرفق 39

بيان الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال

أود أن أشكر السيد سفين يورغنسن، الممثل الدائم لإستونيا ورئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، على عقد هذه الجلسة المفتوحة عن طريق الفيديو بشأن موضوع "كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن"، وعلى تجميع البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء.

كما أشكر السيدة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على إحاطتها بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وأتمنى لها كل التوفيق في الاضطلاع بتلك المسؤولية.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل المتفاني والمكثف والناجح الذي أدارته الكويت بوصفها الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود الفريق العامل غير الرسمي لتعزيز شفافية عمله.

وبالإضافة إلى ذلك، نشكر السيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطتها.

ونقدر عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تهدف إلى إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء لتقديم مقترحات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز شفافية وكفاءة المجلس الذي يعهد إليه، عملا بميثاق الأمم المتحدة، بمسؤولية صون السلم والأمن الدوليين.

إن الحالة الراهنة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا قد غيرت بشكل جذري الطريقة التي يعمل بها العالم الآن. فلأول مرة منذ فترة طويلة، تواجه جميع الدول نفس التحدي. ويمكننا أن نغتنم هذه الفرصة للجمع بين الأمم ومنع نشوب المزيد من النزاعات.

ونرحب بالتدابير التي اتخذها أعضاء مجلس الأمن لتكييف أساليب عمله بغية ضمان استمرار عمله خلال هذه الجائحة ونقدر ذلك تقديرا كبيرا. ويود المغرب أن يثير النقاط التالية إسهاما في مناقشة اليوم بشأن أساليب العمل.

يعتقد المغرب أن مذكرة الرئيس S/2017/507 أداة قيمة لزيادة شفافية المجلس وشموليته وكفاءته. فهي توفر لنا وثيقة متوازنة ومتسقة وموضوعية للتفكير، يمكن أن تكون بمثابة دليل مفيد بشأن التدابير المتفق عليها أو أفضل الممارسات فيما يتعلق بأساليب عمله.

فالمواد 24 و 25 و 26 من ميثاق الأمم المتحدة تمنح مجلس الأمن سلطات وامتيازات هامة لا يمكن أن يمارسها دون اتباع نهج يتسم بالفعالية والكفاءة. ويجب على المجلس، على وجه الخصوص، أن يدعم تطوير أساليب عمله عن طريق كفالة التنفيذ السليم لولايته. وغني عن القول فإن هذه الأساليب تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعضاء الدائمون وغير الدائمين في المجلس.

فقد زاد عدد الجلسات العامة زيادة مطردة منذ عام 2013. وقد أبرز البث الشبكي للجلسات والتفاعلات عبر وسائط الإعلام عمل المجلس بشكل أكبر. كما أن المزيد من المعلومات متاحة الآن من خلال الموقع الشبكي للأمم المتحدة، وكذلك عبر وسائط التواصل الاجتماعي. ويشدد المغرب على أهمية

إجراء مناقشات مفتوحة بانتظام بشأن أساليب عمل المجلس، حيث أن مواصلة مناقشة هذه المسألة تهم جميع الدول الأعضاء التي ترغب في أن ترى المجلس يعمل بأفضل طريقة ممكنة.

وما من شك في أن الجائحة قد أجبرتنا جميعا على العمل عن بعد، ولكن ثبت أننا نستطيع إدارة الجلسات باستخدام التقنيات الجديدة، ولا سيما تقنية التداول بالفيديو، مما يسمح لمجلس الأمن بمواصلة العمل بفعالية في ظل ظروف استثنائية لم يسبق لها مثيل. وفي هذا السياق، ينبغي أن نؤكد أن عملية تحسين أساليب عمل المجلس عملية مفتوحة ومتطورة، وفي المقام الأول، عملية مستمرة يمكن أن تسهم في تعزيز شفافية عمل المجلس وجودة ذلك العمل، كما تتيح للمجلس الاستفادة من تنوع المواقف والآراء فيما بين الدول الأعضاء.

ويمكن للمملكة المغربية، بوصفها بلدا مساهما بقوات، أن تشهد على الآثار الدائمة لجهود مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ولا سيما في قارتنا الأفريقية.

يعلق المغرب أيضا أهمية كبيرة على تطوير الدبلوماسية الوقائية، جنبا إلى جنب مع الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع الحلول السياسية للنزاعات، ودعم المجتمع الدولي للتدابير التي يتخذها مجلس الأمن.

وأخيرا، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المناقشات بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن تشكل جزءا من رؤية شاملة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة.

وتقر المملكة المغربية بالجهود الملموسة التي بذلت في السنوات الأخيرة، وترحب بالتطورات الإيجابية في تحسين أداء المجلس وتعزيز فعاليته وشموليته. ونؤكد من جديد التزامنا واستعدادنا، لا سيما في ظل هذه الظروف الخاصة، لمواصلة الإسهام في هذا العمل الهام بشأن تحسين أساليب عمل المجلس.

المرفق 40

بيان الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، كريغ جون هوك

يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم البلدان الـ 24 التالية التي كان لها شرف العمل كأعضاء منتخبين في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة، من عام 2011 إلى عام 2019، وهي: إسبانيا، أستراليا، أنغولا، أوروغواي، إيطاليا، البرتغال، بوليفيا، بولندا، بيرو، جمهورية كوريا، رواندا، السنغال، السويد، شيلي، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، لكسمبرغ، ليتوانيا، مصر، نيجيريا، نيوزيلندا.

ونرحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في سياق عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس. ونعرب عن دعمنا الكامل لسانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها الرئيس الحالي للفريق.

ولا يزال الأعضاء المنتخبون يهتمون بشكل خاص بأساليب عمل مجلس الأمن. واعتماد أساليب العمل السوية عنصر أساسي لعمل هذه الهيئة. فتلك مسألة تدخل في صميم أدائها ومساءلتها أمام العضوية الأوسع في الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة. وتساعد أساليب العمل السليمة، كبيرها وصغيرها، على تهيئة بيئة تمكن كل عضو من أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة، والإسهام في المناقشات المستنيرة، والاضطلاع بدور كامل وهادف في عمل المجلس. وتزداد أهمية ذلك عندما يكون هناك انقسام في المجلس بشأن مسألة ما، ويبدو أنه لا مجال للتوصل إلى حل سياسي.

وتمشيا مع المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2020/374، المرفق)، نقدم الملاحظات والمقترحات التالية فيما يتعلق بعناصر الشفافية والكفاءة والفعالية المترابطة والمتعاضدة.

ففيما يتعلق بالشفافية، أظهر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل صارخ مدى أهمية الشفافية بالنسبة لشرعية المجلس. وبينما نعترف بما يواجهه المجلس من تحديات لم يسبق لها مثيل في عمله المعتاد جراء كوفيد-19، ونسلم أيضا بأن المجلس يحتاج أحيانا إلى تبادل صريح للآراء بشأن مسائل حساسة بعيدا عن أعين الجمهور، فإنه يجب على المجلس أن يجد سبلا لإبراز دوره من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور. ونشجع المجلس على مواصلة المناقشات والجهود النشطة لتكييف أساليب عمله مع هذه الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة بطريقة شفافة وفعالة.

وندعو إلى إدراج جميع جلسات المجلس في يومية الأمم المتحدة. ونشجع أيضا على مواصلة نشر ملحق الرئيس، بالإضافة إلى برنامج العمل الشهري للمجلس. وفيما بين جلسات الإحاطة التي تعقد في بداية الرئاسة والجلسات الختامية، نشجع أعضاء المجلس على النظر في سبل أخرى طوال الشهر لإبقاء الأعضاء على علم بأعمال المجلس ونواتجه قيد النظر. ونرحب بجميع الجهود الإضافية التي تبذل للاتفاق على الملاحظات العلنية عقب الجلسات. ونشجع على جعل هذه الممارسة ممارسة اعتيادية.

وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن الملاحظات العلنية، ينبغي تمكين رؤساء المجلس من مخاطبة وسائط الإعلام، بطريقة تحترم الزملاء الآخرين. ويُشجَّع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بنشاط في الجلسات الختامية، وينبغي أن يسعوا إلى التزام جانب الصراحة قدر الإمكان. وينبغي للمنظمين أن يسعوا إلى تلقي الأسئلة في وقت مبكر من أجل توجيه المناقشات بصورة أفضل.

وفيما يتعلق بالكفاءة، ينبغي لأعضاء المجلس أن يفكروا في عبء العمل المتزايد باستمرار وازدياد عدد الجلسات، وأن يُجروا مناقشات صريحة بذلك الخصوص. ومع ملاحظة أهمية إيلاء الاهتمام للحالات المدرجة في جدول الأعمال، ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا للابتكار والتكيف لكفالة استخدامه لوقته على أفضل وجه.

وينبغي أن تكون رئاسة الهيئات الفرعية مسؤولية مشتركة لجميع الأعضاء الخمسة عشر. وينبغي مواصلة تشجيع مقدمي الإحاطات على تقديم ملاحظات مركزة واستخدام الخرائط والرسوم البيانية حسب الاقتضاء، من أجل تقديم دعم أفضل للمناقشات. وينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا التفكير بصورة خلاقة في تكييف شكل الجلسات وتركيزها لكفالة إعطاء مداولات المجلس أفضل فرصة لتحقيق نتائج مجدية. وينبغي للأعضاء أيضا أن يفكروا في تجربة العمل عن بعد، وأي كفاءات يمكن الاستمرار في الاستفادة منها أثناء العمليات العادية.

وفيما يتعلق بالفعالية، ينبغي أن يعتمد المجلس تقسيما عادلا ومنصفا لأعمال القائمين بالصياغة، حتى لا يُمنع الأعضاء من تقديم آرائهم وأفكارهم. وينبغي أن تنطبق هذه الروح أيضا على المفاوضات المتعلقة بالنتائج. وينبغي التشاور عن كثب مع رؤساء الهيئات الفرعية، وإشراكهم في المداولات المتعلقة بنتائج المجلس ومبادراته ذات الصلة باللجان التي يرأسونها، وبصياغتها وإعدادها، بالنظر إلى ما يملكونه من خبرة ومعارف متراكمة، بما في ذلك من خلال سفرهم الدوري إلى المناطق المشمولة بعملهم.

وقد لا يكون حق النقض أسلوب عمل بالمعنى الدقيق للعبارة، ولكن له أثرا سلبيا كبيرا، أو تداعيات على أساليب عمل المجلس، بما في ذلك في الحالات التي يستبعد فيها الأعضاء المنتخبون بصورة روتينية بدون سبب سوى العادة.

وعندما يوافق المجلس على النتائج، ينبغي له أن يعيد النظر فيها وأن يحاسب نفسه بدلا من الانتظار إلى حين مداولاته المقبلة المجدولة. وينبغي لأعضاء المجلس أن يختاروا مقدمي إحاطات يمكنهم تقديم أفكار ثاقبة لإضافة قيمة إلى مداولات المجلس. وينبغي دعوة ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما منهم النساء مقدمات الإحاطات، بانتظام لمشاطرة تجاربهم، بما في ذلك تجاربهم الميدانية.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا التفكير بصورة مبتكرة في سبل التعامل مع البلدان المتضررة. وينبغي لأعضاء المجلس أيضا أن يواصلوا تهيئة مساحات غير رسمية لإجراء مناقشات أكثر جدوى تركز على تحديد النهج والحلول الجماعية.

وينبغي لأعضاء المجلس أن يشجعوا على زيادة التفاعل مع لجنة بناء السلام، وهي هيئة استشارية تابعة لمجلس الأمن، مع مراعاة أن لجنة بناء السلام تؤدي دورا هاما في منع تكرار النزاعات. وينبغي للأعضاء أن يستخدموا على نحو أفضل وأكثر تواتراً جلسات الإحاطة المتعلقة بالتوعية بالأوضاع، كما ينبغي لهم أن يقدموا طلبات في إطار بند جدول الأعمال ”أي مسائل أخرى“ لكفالة التصدي للتهديدات الناشئة في الوقت المناسب.

ويجب أن يفي المجلس بتعهداته على النحو المتفق عليه في المذكرة الرئاسية S/2017/507. ويجب أن يقابل ذلك تغيير ثقافي وشجاعة لتنفيذ المهام بطريقة مختلفة وممارسة السلطات المخولة بموجب الميثاق. وتتيح جائحة كوفيد-19 فرصة فريدة لإجراء فحص ناقد للطريقة التي يعمل بها المجلس بغية تحسين الشفافية والكفاءة والفعالية. وتحظى الدول الأعضاء بدعمنا الكامل في هذا الصدد.

المرفق 41

بيان نائب الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، سامسون إتغبوجي

اسمحوا لي في البداية أن أشكر السفيرة روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه المناقشة الهامة المفتوحة عن طريق التداول بالفيديو بشأن كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في أعمال مجلس الأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم المتبصرة. وأساليب العمل السليمة ليست أساسية لعمل المجلس فحسب، بل تدخل أيضا في صميم أدائه. ولذلك، فإننا نقدم الاقتراحات التالية.

ينبغي للمجلس أن يكيف أساليب عمله لكفالة أدائه لمهامه بشفافية وكفاءة وعلى نحو يخضع للمساءلة، في ضوء الزيادة المتوقعة في عضويته. وينبغي له أيضا أن يكيف أساليب عمله فيما يخص هيئاته الفرعية، وأن يكفل المشاركة الكاملة لجميع أعضائه في أعماله، بما في ذلك تولي الأعضاء غير الدائمين رئاسة المجلس الموسع مرة واحدة على الأقل خلال فترة ولايتهم.

وينبغي له كذلك أن يمتنع عن استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في المسائل التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وأن يتجنب أي لجوء إلى فرض أو إطالة أمد الجزاءات على أي دولة، بما يخدم مصلحة دولة واحدة أو عدة دول فقط على حساب المصلحة العامة للمجتمع الدولي.

وينبغي كذلك أن تُصمم أساليب عمل المجلس على نحو يكفل معالجة النزاعات المدرجة في جدول أعماله، فضلا عن التهديدات الناشئة، ضمن أطرها الزمنية وخلال جلسات مُصممة من حيث الشكل والتركيز، من أجل توفير أفضل فرصة للخروج بنتيجة مفيدة من مداولات المجلس.

وعلاوة على ذلك، يتعين على المجلس تحسين مشاوراته غير الرسمية. فالجلسات ليست الجانب الرئيسي في طريقة عمل المجلس، بل إن الاجتماعات المغلقة تتيح لأعضاء المجلس فرصة للعمل بصورة غير رسمية بهدف تحقيق نتائج ملموسة.

ومن التدابير الأخرى التي يعتقد وفد بلدي أن بالإمكان اتخاذها لزيادة تعزيز الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن لتحقيق أهدافه، ما يلي:

أولا، لا بد من تضمين تقييم تحليلي وشامل لعمل المجلس الموضوعي في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة.

ثانيا، ينبغي أن تكون هناك زيادة في عدد جلسات الإحاطة التفاعلية والحوارات التفاعلية غير الرسمية والاجتماعات بصيغة آريا، فضلا عن الجلسات العلنية الأخرى.

ثالثا، يمكن للأعضاء الدائمين والمنتخبين تولي رئاسة الهيئات الفرعية وأن يكون لهم رأي على قدم المساواة في اختيار رؤساء تلك الهيئات، وفقا للمذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشدد على أن أي عضو يمكن أن يكون قائما بالصياغة، تمشيا مع مسؤوليتنا الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون هناك تقاسم للأعباء وتوزيع أكثر مساواة للعمل بين جميع أعضاء المجلس لتعزيز فعاليته.

رابعا، ينبغي توسيع نطاق المشاورات والتعاون لإتاحة الفرصة لمشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، فضلا عن المنظمات الإقليمية.

خامسا، ينبغي للمجلس أن يعقد المزيد من جلسات الاختتام لتحسين تدفق المعلومات الموضوعية وفهم مواقف المجلس في أوساط عموم الأعضاء.

سادسا، ينبغي لأعضاء المجلس أيضا أن يسعوا إلى تشجيع المزيد من التفاعل مع لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية التي تؤدي أدوارا هامة في منع نشوب النزاعات وإدارتها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن جائحة فيروس كورونا قد كشفت بالفعل عن سوءات مجلس الأمن وأبرزت الحاجة إلى إصلاح المجلس إصلاحا كاملا، ليصبح مجلسا تعكس عضويته، الدائمة وغير الدائمة على السواء، جميع المناطق الجغرافية في العالم – مجلس أمن ديمقراطي وشامل للجميع حقا يكون قادرا على أداء وظيفته وصالحا للغرض وجاهزا لمواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين.

وستواصل نيجيريا، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء، دعم الإصلاح الهادف الذي من شأنه أن يجعل مجلس الأمن أكثر أهمية وشفافية وكفاءة وفعالية في التصدي للتحديات العالمية الحالية والناشئة، وليس ذلك فحسب، بل ويعزز كذلك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولن تدخر جهدا في الدعوة إلى ذلك.

المرفق 42

بيان البعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

يصدر هذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي – آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج – بمناسبة نظر مجلس الأمن في تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 وأساليب عمل المجلس.

ترحب بلدان الشمال الأوروبي بقرار الرئاسة الإستونية دعوة رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ والبروفيسور إدوارد لاك؛ وممثلة هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن إلى تقديم إحاطات. فهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن مورد لا يقدر بثمن للدول الأعضاء والمجتمع المدني وعامة الجمهور على حد سواء. فهي توفر بحوثا ورؤى متعمقة لا غنى عنها فيما يتعلق بالعمل اليومي للمجلس والمواضيع الهامة المدرجة في جدول أعماله، ونحن نرحب بمشاركتها.

تأتي مناقشة أساليب عمل المجلس خلال هذا العام في ظل ظروف غير مسبوقة. فقد دفعت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الناس في جميع أنحاء العالم إلى التكيف مع العمل عن بعد، بما في ذلك، بشكل ملحوظ، مجلس الأمن. وأكد هذا التحول في الطريقة التي يدير بها المجلس أعماله أهمية أساليب عمله وسلط الضوء على قدرته على التمسك بمبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية وكذلك مبادئ المساءلة واستيعاب الجميع. وتعتقد بلدان الشمال الأوروبي اعتقادا راسخا أن هذه المبادئ يعزز بعضها بعضا ولا يمكن تنحيتها جانبا لأغراض نفعية أو من باب التيسير. ففي أوقات الأزمات، تكون هذه المبادئ أكثر أهمية من أي وقت آخر لضمان استمرار شرعية المجلس.

ولذلك، فإننا نشيد بالجهود التي بذلتها الرئاسات المتعاقبة منذ بداية أزمة كوفيد-19 لتيسير استمرار عمل المجلس في ظل هذه الظروف الاستثنائية. ونرحب بصفة خاصة بالجهود التي بذلتها الجمهورية الدومينيكية لتوفير الشفافية التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك من خلال تيسير إدراج مدخلات الدول غير الأعضاء في المحاضر المكتوبة للجلسات العلنية المعقودة عن طريق التداول بالفيديو.

ونشيد كذلك بالرئاسة الإستونية على مواصلتها النهوض بهذه الجهود باعتماد حلول رقمية جديدة ومبتكرة لجعل الجلسات العلنية متاحة للجمهور، مما يسمح بإشراك المرأة ومنظمات المجتمع المدني على نحو أفضل في جلسات الإحاطة التي يعقدها المجلس ويُمكن جميع الدول الأعضاء من الإدلاء ببيانات في الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا. وترحب بلدان الشمال الأوروبي كذلك بالتوجيهات المشتركة بشأن أساليب عمل رئاسات إستونيا وفرنسا وألمانيا للمجلس.

وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة في الاتجاه الصحيح، فإن الحالة ما زالت بعيدة عن المثالية. ونلاحظ مع القلق أن هذه الاجتماعات لا تُعتبر جلسات رسمية للمجلس.

ونعتقد أنه ينبغي للفريق العامل غير الرسمي أن يؤدي دورا في الاضطلاع بعملية لاستخلاص الدروس المستفادة بمجرد أن تنحسر الأزمة الراهنة من أجل تحديد أفضل الممارسات وضمان أن يكون المجلس مجهزا تجهيزا جيدا إذا ما واجه حالة أخرى يستحيل معها عقد اجتماعات حضورية.

وقد أصبح المعتكف السنوي للمجلس وللأعضاء المنتخبين حديثا، "الانطلاق إلى العمل بقوة"، الذي تنظمه فنلندا بالتعاون مع هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن والبروفيسور لاك، الأستاذ في جامعة كولومبيا،، محفلا هاما للمناقشات غير الرسمية بشأن أساليب عمل المجلس. كما إنه يتيح فرصة لتبادل

الآراء بشأن أفضل الممارسات المعتمدة خلال الجائحة الحالية، التي يمكن أن تصبح إجراءات راسخة في المستقبل.

وفيما يتعلق بأساليب العمل بصورة أعم، نشير إلى المبدأ الأساسي المتمثل في أن المادة 24 من الميثاق تكرس مسؤولية المجلس عن العمل نيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة. وذلك يعني، في نظرنا، أن المجلس مسؤول عن إجراء مشاورات موسعة والعمل على نطاق واسع مع الدول غير الأعضاء، ولا سيما الدول المعنية. ويتعين على المجلس أن يتحدث مع البلدان، لا عنها فحسب.

وينبغي تحسين وتعزيز التفاعل مع عموم الدول الأعضاء في جميع الجوانب. ونرحب، في ذلك الصدد، بالمذكرة الرئاسية بشأن جلسات الاختتام (S/2019/994)، التي اعتُمدت في العام الماضي. ونحن نرى أن هذه الدورات تشكل موردا قيّما جدا وفرصة هامة للحوار.

ويجب على المجلس أن يكفل الشفافية وإمكانية اطلاع الجميع على عمله. وهذه المبادئ هي التي ألهمت النرويج، بالتعاون مع هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، لنشر ”دليل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: دليل المستخدم للممارسة والإجراءات“ في العام الماضي. ونأمل أن يتيح هذا الدليل إلقاء نظرة مفيدة على أساليب عمل المجلس وصنع القرار فيه.

ويقع على عاتق الأعضاء الدائمين والمنتخبين على حد سواء الالتزام الوارد في الميثاق بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي أن تتاح لجميع الأعضاء أيضا فرص متساوية في الاضطلاع بأعمال المجلس. ونرحب بالدور البارز الذي قام به الأعضاء المنتخبون في تحسين أساليب عمل المجلس على مر السنين، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان التقسيم المتوازن للعمل. ونرحب بالعمل الجاري في المجلس لأجل التوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة رئاسية بشأن ترتيبات الصياغة.

وتدعو بلدان الشمال الأوروبي جميع أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل لمدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وتدعو الأعضاء الدائمين إلى عدم التصويت معارضة لأي مشروع قرار ذي مصداقية يعرض على مجلس الأمن بشأن اتخاذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب لإنهاء الجرائم الفظيعة.

ونأمل أيضا أن يتسنى اتخاذ خطوات أكبر هذا العام لتحسين توقيت وتحليل التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، ولا سيما قبل صدور المذكرة الرئاسية الجديدة بشأن التقرير السنوي المقرر دخوله حيز النفاذ في العام المقبل. ونواصل في ذلك الصدد أيضا حث كل رئاسة على تقديم تقييماتها الشهرية لإدراجها في التقرير السنوي والنظر في سبل أخرى لتعميمها عندما يتعذر التوصل إلى توافق في الآراء. ونرى أن تلك التقييمات مفيدة على نحو خاص في توفير السياق واستكمال المعلومات الواردة في مقدمة التقرير.

وندعو المجلس أيضا إلى زيادة تعزيز علاقته بلجنة بناء السلام.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تؤكد أيضا أنه يجب على المجلس أن يستمع إلى أصوات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، إذ يمكنها تقديم آراء تستند إلى الخبرات فضلا عن تقديم التجارب المباشرة ذات الصلة بالمسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وينبغي الاستمرار في ممارسة دعوة المجتمع المدني

ومقدمي الإحاطات إلى الأمم المتحدة خلال فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها، لا سيما وأن الحالة في البلدان ذات الصلة قد تشهد تغيرا كبيرا وسريعا.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أيضا أن تؤكد أن آلية أمين المظالم تعدُّ عنصرا أساسيا في الحفاظ على نزاهة وشفافية وكفاءة وفعالية جزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف المتصلة بالإرهاب. ويقدم مكتب أمين المظالم ضمانات هامة للإجراءات القانونية الواجبة، ونوصي باتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة استمرار قدرته على الاضطلاع بولايته بصورة مستقلة وفعالة.

وهناك حاجة الآن إلى التعاون العالمي أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، فإن من الطبيعي أن يتطلع العالم إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحديد الطريقة والاتجاه لمواجهة جميع جوانب هذا التحدي الهائل الذي نواجهه جميعا، فضلا عن التعافي منه. وتعدُّ كفاءة مجلس الأمن وشفافيته وشموله جزءا لا يتجزأ من تعزيز الأمم المتحدة وأهمية دورها.

المرفق 43

بيان القائمة بالأعمال بالنيابة ونائبة الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، كيرا كريستيان د. أزوسينا

نشكر البعثة الدائمة لإستونيا على عقد هذه الجلسة بشأن كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن. ونقدر الإحاطات التي قدمتها السفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين ورئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، والسيدة كارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن.

مع ظهور تطورات وتهديدات جديدة يزداد عمل المجلس مما يتطلب زيادة اهتمامه وموارده وطاقته. ولذلك فقد حان الوقت لاستعراض أساليب عمله بما يكفل تكيفها مع التطورات الموضوعية والإدارية على السواء. وترحب الفلبين بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل غير الرسمي في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. ويسرنا بصفة خاصة التجميع الشامل لهذه التدابير التي تيسرت في إطار رئاسة اليابان في عام 2017 بهدف تعزيز كفاءتها وشفافيتها وتفاعلها.

وأود أن أركز على ثلاثة مجالات: زيادة المشاركة والشفافية، وتحسين أساليب عمل المجلس وأثره الإيجابي على كفاءة المجلس وفعاليته، وسرعة الاستجابة والوصول إلى توافق الآراء.

ونرحب بزيادة الجلسات العلنية للمجلس ونرى أنها تسهم في زيادة الشفافية والمساءلة. وتبعث زيادة مشاركة غير الأعضاء برسالة هامة مفادها أن المجلس يقر بمساهمتهم وأنها تعزز الشمول الذي يحد من النزعة الأحادية. ولذلك نؤيد عقد أكبر عدد ممكن من الجلسات العلنية. ويشدد وفد بلدنا أيضا على أهمية تكييف أساليب عمل الهيئات الفرعية للمجلس، مع التركيز على زيادة الشفافية والاتساق والوضوح، فضلا عن الاستعراض الدوري لهذه الأساليب.

ونظرا للدور الحيوي الذي تضطلع به المجموعات والمنظمات الإقليمية في التصدي لمسائل السلم والأمن الدوليين، يعتقد وفد بلدي أنه ينبغي السماح بزيادة مشاركتها في عمليات صنع القرار في المجلس. ونرحب في ذلك الصدد بأول إحاطة قدمها الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8711) لتسليط الضوء على دور الرابطة في صون السلم والأمن الإقليميين.

وفي حين تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات تؤيد الفلبين الغرض من القرار 2171 (2014) الذي يشدد على الدور الهام للمرأة والمجتمع المدني في ذلك الصدد. ومن المهم زيادة تعزيز مشاركة المرأة والمجتمع المدني في المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها وصون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

ومع مراعاة الحاجة إلى معالجة المسائل الشاملة، يجب أن تولي أساليب عمل المجلس مزيدا من الاهتمام لولايته الأساسية: صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. ومن شأن ذلك الاهتمام أن يسهل تحسين أساليب العمل وزيادة فعاليتها وكفاءتها.

ويعتبر تحسين أساليب العمل عنصرا هاما من عناصر الإصلاح الشامل لمجلس الأمن في الوقت المناسب. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى توسيع المجلس وما يتصل بذلك من استعراض لأساليب عمل محددة. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبط مسألة حق النقض ارتباطا جوهريا بمسألة أساليب العمل. ونكرر الإعراب عن

الرأي القائل بأنه لا مكان لحق النقض في مجلس الأمن في القرن الحادي والعشـــرين. وإلى أن يتحقق ذلك يمكن اتخاذ خطوات تدريجية للتقليل إلى أدنى حد من استخدامه.

ونعتقد أن أساليب عمل المجلس لا ينبغي أن يقررها المجلس وحده. ويجب إشراك عموم الأعضاء في هذه العملية، ليس بطريقة رمزية أو روتينية فحسـب بل بصـورة مجدية. ويتماشـى ذلك مع الفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن مجلس الأمن يعمل بالنيابة عن عموم الأعضـاء في الاضطلاع بواجباته.

وفيما يتعلق بحفظ الســلام على وجه الخصـــوص، ينبغي الإبقاء على آليات مثل الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السـلام، الذي يكفل إجراء حوار مفتوح ونشـط وشـفاف بين بعثات البلدان المسـاهمة بقوات وأفراد شرطة ومجلس الأمن، فضلا عن تعزيز تلك الآليات.

وتـدرك الفـلبين الظـروف الاسـتثنائـية والتحـديات التي لم يسـبق لهـا مثـيل التي سـببتها جـائحة كوفيد-19. ومن الضـروري أن يعزز مجلس الأمن قدرته على الاسـتجابة السـريعة بمواصـلة التأهب لعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات في الحالات الاستثنائية مع ضمان فعاليته وكفاءته وشفافيته.

خلال هذه الجائحة، رأينا كيف عقد المجلس - لأول مرة في التاريخ - مؤتمرات بالفيديو وصـــوت بإجراءات مكتوبة. ومع ذلك، فإن الطرق الجديدة للقيام بالأعمال، مثل اســـتخدام التداول بالفيديو بدلا من الجلسـات بالحضـور الشـخصـي وإجراءات التصـويت المعدلة، يمكن أن تشـكل تحديا كبيرا لكفالة شـمولية وشـفافية عمل المجلس، لأنها تجرده من الطبيعة الأسـاسـية للمفاوضـات والمشـاورات التي يمكن للوفود أن توضـح من خلالها على الفور مواقفها الوطنية وأن تقدر آراء بعضـها بعضـا. وتمثل هذه المفاوضـات الجادة، التي تجري بحسن نية ووجها لوجه، المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف التي تعزز بناء توافق في الآراء حول رؤية أو هدف مشترك. وينبغي لنا دائما أن نعزز تلك الروح ونرعاها.

وينبغي لنا أن نستفيد استفادة كاملة من التكنولوجيا والنظم، فضلا عن بناء الثقة المتبادلة، إذا أردنا أن نكفل المرونة في عمل المجلس. وينبغي أن نســـتثمر في تطوير التقنيات الملائمة والآمنة - ســـواء من حيث المعدات أو البرامج الحاســـوبية - لتعزيز أهدافنا. وخلال الأوقات العادية، ينبغي أن نتوقع دائما المنصـات وأسـاليب العمل والترتيبات الجديدة ونمهد الطريق إليها لتزودنا بأدوات سـريعة وفعالة وآمنة خلال الأوقات الاستثنائية.

وتؤكد الفلبين من جديد التزامها بالحفاظ على مبادئ الشـــفافية والكفاءة والفعالية حتى ونحن نمر بهذه الأزمة الاســـتثنائية. وتقف الفلبين على أهبة الاســـتعداد للتعاون مع مجلس الأمن ودعمه في إيجاد الطريقة المثلى لكفالة أن تعزز أساليب عملنا المبادئ الهامة لتعددية الأطراف والدبلوماسية التي بنيت عليها الأمم المتحدة.

المرفق 44

بيان الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة، يوانا فرونيتسكا

أشكر إستونيا على عقد الجلسة الهامة لهذا اليوم، وأشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة وإسهاماتهم القيمة في القضايا الأساسية. إن تسليط الضوء على الحاجة إلى ضمان شفافية المجلس وكفاءته وفعاليته أصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى خلال هذه الظروف غير المسبوقة لجائحة فيروس كورونا والتحديات التي يواجهها المجلس الآن نتيجة لذلك. ونرحب بتلك المبادرة ونأمل أن يأخذ المجلس بالمقترحات الملموسة المطروحة اليوم.

إن الذكرى السنوية المقبلة الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لحظة مناسبة لا لتجسيد أداء منظومة الأمم المتحدة فحسب، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، بل لتحسين أدائها أيضا. وبالنظر إلى تجربة بولندا كعضو غير دائم في المجلس ونائب لرئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، التي تكملها تجربتي الأخيرة في رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية المجلس والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، فإني أود أن أعرض بعض الأفكار ذات الصلة بما يمكن عمله.

أولا، يجب أن نكفل استمرار عمل مجلس الأمن بشفافية وفعالية وكفاءة ومرونة – في الظروف العادية والاستثنائية على السواء كما هو الحال اليوم – تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك الفقرة 1 من المادة 24، والفقرة 1 من المادة 28، والنظام الداخلي المؤقت للمجلس، والمذكرات الرئاسية بشأن أساليب عمله وغيرها من الوثائق والممارسات ذات الصلة.

ونقرّ بالطابع غير المسبوق للتحديات الناشئة عن جائحة فيروس كورونا، التي حدثت أثناء رئاسة الصين للمجلس. وقد أدى ذلك إلى جعل الجلسات الحضورية في مقر الأمم المتحدة غير عملية بالنسبة للعمل اليومي للمجلس وهيئاته الفرعية. ونرحب بالمبادرات والقرارات الرامية إلى تكييف أساليب عمل المجلس مع هذه الظروف الاستثنائية، بما في ذلك الاتفاق على إجراءات اتخاذ القرارات والبيانات الرئاسية. ونقدر أيضا إصدار توجيهات بشأن أساليب العمل – خلال ترؤس إستونيا وألمانيا والجمهورية الدومينيكية وفرنسا للمجلس – ونرحب بدور سانت فنسنت وجزر غرينادين في تشجيعهم على القيام بذلك. ونأمل أن تتبع الرئاسات اللاحقة تلك الممارسات الجيدة وأن تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة.

وفي الوقت نفسه، نؤيد ونشجع إجراء مزيد من التعديلات على أساليب عمل المجلس، بما في ذلك هيئاته الفرعية، بغية توفير المرونة الكافية له للعمل باستمرار بطريقة شفافة وكفؤة وفعالة وشاملة، وضمان أن يكون مسؤولا أمام أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ولهذا الغرض، وبالإضافة إلى الملاحظات والمقترحات الواردة في البيان المقدم باسم الدول التي عملت بصفة أعضاء منتخبين في المجلس في الفترة من عام 2011 إلى عام 2019، نشجع على النظر في أن تكون المناقشات المفتوحة التي تجري عن طريق التداول بالفيديو جلسات رسمية. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى استخدام نُهج خلاقة ومبتكرة لتعزيز شفافية المجلس وكفاءته وفعاليته وشموليته ومساءلته. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لرئاسة إستونيا على وجه الخصوص على تنفيذ أفكارها وحلولها الممتازة، بما في ذلك أفكارها وحلولها التكنولوجية المتطورة.

ثانيا، يجب أن نبني ونتابع العمل المنجز في الفريق العامل غير الرسمي، بما في ذلك في إطار الرئاستين المتفانيتين والناجحتين مؤخرا لليابان والكويت. ولا يزال التنفيذ الكامل لآخر مذكرة رئاسية شاملة

(S/2017/507) والمذكرات المتعلقة بأساليب عمل المجلس المعتمدة منذ ذلك الحين أمرا حيويا. غير أن ذلك ينبغي ألا يكون الهدف الوحيد. بل ينبغي استكماله بمواصلة التقدم بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك الإجراءات المنصفة والواضحة المتصلة بنظم الجزاءات التي يفرضها المجلس، فضلا عن المشاركة في صياغة القرارات.

ولذلك، وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية المتصلة بجائحة كورونا، فإننا نشجع على بذل مزيد من الجهود لتحسين أداء المجلس. ونأمل أن يظل أعضاء المجلس المنتخبون الحاليون والمقبلون متحدين وأن يتابعوا ذلك المسعى. ونتطلع إلى أن تنهض النجاحات المستقبلية للفريق العامل غير الرسمي، برئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين، والمبادرات التي اتخذت خارجه نهوضا مطردا بأساليب عمل المجلس.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر إستونيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على عقد مناقشة اليوم، وجميع الذين أسهموا في تحسين أساليب عمل المجلس التي تعتبر حاسمة لأدائه. وأود أن أكرر تأييد بولندا لزيادة شفافية وكفاءة وفعالية عمل المجلس وتعزيز قدرته على الاستجابة للأزمات الحالية والناشئة. وإذ نسترشد بميثاق الأمم المتحدة وقيم التضامن والمسؤولية والالتزام، فإننا نشجع جميع المبادرات الرامية إلى تحسين أداء مجلس الأمن.

المرفق 45

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

يشـيد وفد بلدي بمبادرة الرئيس بعقد الجلسـة المفتوحة اليوم لمجلس الأمن المهمة جدا عن طريق الفيديو اليوم بشأن ”كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن“. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره للسـفيرة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسـانت فنسـنت وجزر غرينادين ورئيسـة الفريق العامل غير الرسـمي المعني بالوثائق والمسـائل الإجرائية الأخرى، وكارين لاندغرين، المديرة التنفيذية لهيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

تشدد المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ينبغي للمجلس أن يتصرف بسرعة وفعالية وباسم العضـوية الأوسـع نطاقا. وهذا هو السـبب في أن أسـاليب عمله هامة جدا وذات شـأن. وعلى هذا النحو، يرحب وفد بلدي بصـفة خاصـة بعقد المؤتمر المفتوح عن طريق التداول بالفيديو اليوم، بمشـاركة البلدان غير الأعضـــاء في المجلس. ونعتقد أن هذا، في حد ذاته، دليل على التزام المجلس بمواصـــلة تعزيز الشـــفافية والكفاءة، مع وضـــع نفســه للمســاءلة أمام العضــوية الأوســع. ونأمل ألا يألو المجلس جهدا، مسـتقبلا، في هذا الصدد.

في المذكرة المفاهيمية للرئاسة (S/2020/374، المرفق)، تدعو إستونيا الدول الأعضاء إلى النظر في مقترحات محددة بشــأن تحســين الشـفافية والكفاءة وكفالة أن يتصــرف مجلس الأمن بالنيابة عن عموم أعضاء الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، يشرف وفد بلدي إبراز النقاط التالية.

أولا، يعرب وفد بلدي عن قلقه لتسـبب ممارسـة حق النقض أو التهديد بممارسـته مرارا وتكرارا في جمود داخل مجلس الأمن. ولذلك، نأمل أن يتمكن المجلس من الدخول في مناقشـــات أكثر جدية للحد من اسـتخدام حق النقض. وخلال اجتماعات المفاوضـات الحكومية الدولية بشـأن إصـلاح مجلس الأمن، نسـمع آراء متزايدة الانتشـار وقوية بشـأن الحاجة إلى إلغاء حق النقض، الذي ثبت أنه يشكل أحد العقبات الرئيسية التي تعترض إجراءات المجلس ومداولاته. وعلى الأقل، نعتقد أنـه لا ينبغي توســـيع نطـاق حق النقض في عملية إصلاح مجلس الأمن المقبلة.

ثانيا، نؤيد الجهود الرامية إلى تحسـين أسـاليب عمل المجلس لتمكين الأعضـاء الدائمين والمنتخبين من العمل على قدم المساواة قدر الإمكان. ويمكن أن يكون التنسيق والعمل المشترك بين الأعضاء المنتخبين أداتين مفيدتين في التغلب على الجمود، وتعزيز مشـاركة المجتمع المدني، وتسـليط الضــوء على المســائل الجامعة. وفي هذا الصــــدد، فإننا نؤيد الدعوات إلى التوزيع العادل للعمل، بما في ذلك مناصــــب القائمين بالصــياغة ورؤســاء الهيئات الفرعية، بين الأعضــاء الدائمين والمنتخبين على حد ســواء. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو المجلس إلى إيجاد سبل للمسـاعدة في تحسـين إعداد الأعضـاء المنتخبين حديثا لتمكينهم من بدء العمل فورا بمجرد شغل مقاعدهم.

ثالثا، نشـــجع المجلس على أن يكون أكثر تواترا وموضـــوعية ومنهجية في تعامله مع لجنة بناء السـلام. واسـتناداً إلى تجربتنا الأخيرة في رئاسـة لجنة بناء السـلام في عام 2017 وكنائب للرئيس في عام 2018، فإننا نعتبر أن لجنة بناء السلام تؤدي دوراً هاماً وفريداً في سد الفجوة بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. كما أن لجنة بناء السـلام في وضـع جيد يمكنها من المسـاعدة في تعبئة طائفة واسـعة من

أصحاب المصلحة المعنيين بغية الحفاظ على السلام من منظور أطول أجلا، يشمل سلسلة السلام الكاملة وتقديم المشورة إلى المجلس لكي ينظر فيها كما يجب.

لقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا على عمل مجلس الأمن بطرق مختلفة، ويتيح لنا ذلك مجالا كبيرا للتفكير، ونحن نفكر بصورة جماعية في سبل تحسين أساليب عمل المجلس. ونعتقد أنها ينبغي أن تكون عملية لا تتسرع في التوصل إلى استنتاجات، بالنظر إلى الأثر المستدام لهذه الجائحة على كيفية عمل المجلس في المستقبل. ويشيد وفد بلدي بالجهود التي بذلها أعضاء المجلس لإبقاء المجلس يعمل خلال الأشهر القليلة الماضية على الرغم من عدم تمكنه من الاجتماع من خلال الحضور الشخصي للوفود. ونأمل أن يتمكن المجلس من زيادة تعزيز مرونته من خلال الاتفاق على سبل أخرى لتحسين أساليب عمله في ظل الظروف الاستثنائية، مثل حفظ المحاضر، ومشاركة غير الأعضاء في المجلس، والإعلان الرسمي عن الجلسات.

ويعتقد وفد بلدي أنه من الأهمية بمكان أن نواصل بذل جهودنا من أجل إصلاح مجلس الأمن لضمان أن يصبح المجلس أكثر ديمقراطية وفعالية وتمثيلا وشفافية وخضوعا للمساءلة. وتحسين أساليب عمل المجلس جزء لا يتجزأ من هذا المسعى. وستواصل جمهورية كوريا، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، دعمها القوي لجهود المجلس الرامية إلى الاضطلاع على نحو أفضل بولايته التوجيهية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

المرفق 46

بيان الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة، برهان غفور

أود أن أعرب عن تقديري لإستونيا على عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ويقدر وفد بلدي أيضا قيادة الكويت وسانت فنسنت وجزر غرينادين، الرئيسين السابق والحالي للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بشأن هذه المسألة. ونتطلع إلى إدراج مذكرات الرئيس الثماني التي اعتمدت في شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 في المذكرة المنقحة S/2017/507، خلال الفرصة التالية. كما نشكر السفيرة روندا كينغ والسيدة كارين لاندغرين من هيئة الإبلاغ عن أعمال مجلس الأمن على إحاطتيهما الثاقبتين اليوم.

خلال المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع في العام الماضي (انظر S/PV.8539)، أبرزت توقعنا بأن يأخذ جميع الأعضاء المنتخبين أساليب العمل مأخذ الجد خلال فترة عضويتهم في المجلس. والواقع أن أحد المعايير التي سنحكم على جميع الأعضاء المنتخبين من خلالها هو التزامهم بتحسين أساليب عمل المجلس. ولذلك، نشعر بالارتياح لأن مجموعة الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس (مجموعة العشرة) أكدت من جديد، للسنة الثانية على التوالي، التزامها في هذا الصدد. وتؤيد سنغافورة تأييدا تاما البيان المشترك الصادر عن المجموعة. لا يتعلق الأمر بتقسيم المجلس بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين، بل بزيادة الشفافية والخضوع للمساءلة أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة. ففي نهاية المطاف، ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، الذين أسندوا للمجلس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبما أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أعضاء في مجلس الأمن وتواجه في كثير من الأحيان صعوبات كبيرة أو نقصا في الموارد لتنتخب عضوا المجلس، فمن الأهمية بمكان أن يجري عمل المجلس بشفافية.

وتؤيد سنغافورة بقوة، كدولة صغيرة، تحسين أساليب عمل المجلس. يعود هذا المنظور بالفائدة على جميع الدول، كبيرها وصغيرها، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في المجلس. وهو مجال يمكننا أن نحدث فيه فرقا فوريا وملحوظا بدون الوقوع في شرك الجوانب القانونية والفنية المتصلة بتعديلات الميثاق. وأود أن أسترعي الانتباه إلى عدة مجالات.

أولا، نشعر بالسرور للجهود المبذولة للحفاظ على الشفافية والخضوع للمساءلة على الرغم من التحديات الناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكان المجلس أول هيئة رئيسية من هيئات الأمم المتحدة تكيف ممارساتها لضمان استمرارية تصريف الأعمال من دون التضحية بالشفافية والخضوع للمساءلة. ومما يشجعنا الجهود التي يبذلها المجلس لتحسين أساليب عمله المؤقتة باستمرار في ضوء جائحة كوفيد-19، ونشيد بوجه خاص بالرسائل التي أصدرتها الرئاسات المتعاقبة لإعادة تأكيد تلك الممارسات وتحسينها. كما عُقد عدد أكبر من الجلسات العلنية؛ ومنذ تفشي الجائحة، عُقدت 16 جلسة مفتوحة عن طريق الفيديو. ونرحب باستمرار نشر نتائج هذه الجلسات، بما في ذلك المحاضر المكتوبة لجميع البيانات المقدمة. أما فيما يتعلق بالمشاورات المغلقة، فإننا نفهم أنها كثيرا ما تكون ضرورية لتشجيع إجراء مناقشات صريحة وصادقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومع ذلك، نعتقد أنه سيكون من المفيد إطلاع العضوية الأوسع نطاقا على نقاط اتخاذ القرار الرئيسية في هذه الجلسات.

إن نظر الجمعية العامة في التقرير السنوي للمجلس عملية حيوية في مجال الشفافية والخضوع للمساءلة. ونحن على ثقة من أنه سيتم التقيد بالجداول الزمنية الجديدة المنصوص عليها في المذكرة S/2019/997 بشأن التقرير، والتي تقول؛

”حتى يتسنى للمجلس أن يناقشه ثم يعتمده في موعد لا يتجاوز 30 أيار/مايو، في الوقت المناسب لتنظر فيه بعد ذلك الجمعية العامة على الفور.“.

ومن المهم أن تجري الجمعية العامة مناقشات جادة بشأن عمل المجلس، لأن ذلك يعزز شرعية المجلس ومصداقيته. وبالمثل، تكتسي التقييمات الشهرية لعمل المجلس نفس القدر من الأهمية. ونشعر بخيبة أمل لصدور سبعة تقييمات شهرية فقط خلال عام 2019، ونلاحظ أنه لم يصدر حتى الآن سوى تقييمان شهريان خلال عام 2020. ونأمل أن يقدم المزيد من أعضاء المجلس تقاريرهم الشهرية في الوقت المحدد.

وتتعلق نقطتي الثانية بالشمولية. فمما يشجعنا أن المجلس زاد من درجة استخدام صيغ مختلفة، مثل الاجتماع بصيغة آريا والحوار بأسلوب توليدو، بمزيد من التفاعل، لا مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك مع أعضاء المجتمع المدني. وما يشجعنا أيضا تنظيم رئاسة كل شهر جلسات تمهيدية وختامية مع عموم الدول الأعضاء، ويسرنا أنه يتم إبلاغ جميع الدول الأعضاء الآن بتاريخ هذه الجلسات وتوقيتها قبل الموعد بوقت كاف. ونأمل أن تستمر هذه الجلسات كممارسة معتادة وأن تتضمن مناقشات أكثر تفاعلا ومزيدا من التحليل.

وكذلك يتشجع وفد بلدي ببعض الإشارات التي تدل على زيادة الشمولية داخل المجلس. فالإلحاق المبكر للأعضاء المنتخبين حديثا خطوة إيجابية لتحسين تأهب الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن لفترات عضويتهم. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن ثمة مجالا لتحسين نظام تقاسم الأعباء وتوزيع العمل فيما بين أعضاء المجلس. ونأمل، بصفة خاصة، في أن تتاح الفرصة للمزيد من أعضاء المجلس لتولي المسؤولية عن مهمة الصياغة أو المشاركة في تلك المهمة بشأن المسائل. واحتكار مهام الصياغة ينطوي على سلبيات محتملة. فهو يزيد من خطر صياغة وثائق المجلس من منظور ثابت ويحرم أعضاء المجلس الذين لا تتاح لهم الفرص من الاضطلاع بدور قيادي في تلك المسائل. وكون المجلس يضم أعضاء يشعرون بالتهميش لا يجعل منه مجلسا يفتقر إلى الشمولية فحسب، بل يقوض فعاليته في تمثيل مصالح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بخفة الحركة والفعالية. فلا يزال سجل المجلس في هذا الجانب مختلطا، مع إسماع صوت قوي بشأن بعض المسائل المحددة، ولكن عدم اتخاذ إجراءات كافية وحسنة التوقيت بشأن مسائل أخرى. فمما يؤسف له أنه كثيرا ما استخدم حق النقض لمنع المجلس من اتخاذ إجراء يرمي إلى منع الجرائم الفظيعة الجماعية. وقد انضمت سنغافورة إلى أكثر من 100 بلد في دعم المبادرة الفرنسية – المكسيكية ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن الحد من استخدام حق النقض عند النظر في الجرائم الفظيعة الجماعية. وإذ يتمتع الأعضاء الخمسة الدائمون بامتيازات خاصة، فإن هذه الامتيازات تأتي مع مسؤوليات إضافية. وينطبق هذا المنظور، لا على استخدام حق النقض بخصوص مشاريع القرارات فحسب، بل كذلك على حق النقض ”غير الرسمي“ بخصوص منتجات المجلس الأخرى. وإلا فلن يتمكن المجلس من أداء واجباته في صون السلم والأمن الدوليين.

وختاما، ندعو جميع الدول الأعضـــاء إلى مواصـــلة المشـــاركة البناءة في تحســـين أســـاليب عمل المجلس بتقديم مقترحات عملية. ونشـكر الرئاسـة الإسـتونية على عقد هذه المناقشـة اليوم ونتطلع إلى نتيجة طيبة للفريق العامل غير الرســمي المعني بالوثائق والمســائل الإجرائية الأخرى تحت القيادة القديرة لســانت فنسنت وجزر غرينادين.

المرفق 47

بيان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، ميشال مليانار

أهنئ إستونيا على انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن وعلى توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. ونشكرها، علاوة على ذلك، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن.

لقد ظلت أساليب العمل - لا في المجلس فحسب، بل كذلك في هيئات الأمم المتحدة الأخرى - دائما تشكل مسألة تهم عددا كبيرا من الوفود، إذ إنها ترتبط ارتباطا جوهريا بعمل منظمتنا بوصفها حجر الزاوية في تعددية الأطراف العالمية. وقد احتلت مسألة أساليب العمل مرة أخرى مكان الصدارة ونحن نحاول جماعيا التغلب على مختلف التحديات التي تمثلها جائحة فيروس كورونا للمجتمع الدولي. وأشكر في هذا الصدد الرئاسات المتعاقبة للمجلس - إستونيا والجمهورية الدومينيكية والصين - على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتمكين المجلس من مواصلة الاضطلاع بعمله الهام في صون السلم والأمن الدوليين.

وسيتعين علينا أن نفكر مليا، بمجرد رفع القيود الحالية وتمكن أعضاء الأمم المتحدة من العودة إلى عقد جلسات منتظمة وبشكل شخصي، في النهج التي نكون قد استنبطناها في مواجهة الجائحة وآثارها على أداء المؤسسات المتعددة الأطراف، أو بشكل أعم، على ممارسة العلاقات الدبلوماسية في حد ذاتها. غير أنه سيكون من السابق لأوانه أن نفكر في ذلك الآن. وبناء على ذلك، أود أن أتناول بعض المسائل العامة المتصلة بأساليب عمل المجلس.

لقد انقضى ما يقرب من 14 عاما على اعتماد رئيس مجلس الأمن للمذكرة الأولى 507 (S/2006/507)، في 19 تموز/يوليه 2006، بعد عمل مكثف قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن، الذي ترأسه حاليا السفيرة إينغا روندا كينغ، ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين. وقد أتيحت لوفد بلدي فرصة رئاسة الفريق في عام 2007، مباشرة بعد قيادة اليابان القديرة له. وسعت رئاستنا إلى كفالة تنفيذ المذكرة الأولى المرقمة 507 على نطاق أوسع. ويسرنا أن نرى، منذ ذلك الحين، نسختين منقحتين من المذكرة، إحداهما في عام 2010 والأخرى في عام 2017، فصلتا فيما بعد تحت رئاستين يابانيتين منفصلتين. وتتناول المذكرة الأخيرة، التي اعتمدت في 30 آب/أغسطس 2017 (S/2017/507)، جميع جوانب ممارسات مجلس الأمن تقريبا. ومن المهم مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ التدابير والالتزامات القائمة الواردة في S/2017/507. وبالمثل، يجب أن يظل تحسين أساليب العمل والسعي إلى مزيد من الشفافية والشمولية والتمثيل والمساءلة في المجلس عملية مستمرة ومتسقة.

وإذ يسلم بلدي بالإنجازات التي تحققت ويدرك التحديات المتبقية، فإنه يرى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للمجالات التالية في المستقبل.

أولا، ينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الانفتاح في عمل مجلس الأمن، بما في ذلك أعمال هيئاته الفرعية. وينبغي زيادة تعزيز وتوسيع نطاق التفاعل والحوار بين مجلس الأمن والدول غير الأعضاء في المجلس، ولا سيما الدول المعنية والمتأثرة مباشرة.

ثانيا، ينبغي زيادة تحسين تعاون المجلس الفني مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتعزيز أساس صنع القرار في المجلس وزيادة الحافز على أن تدعم سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عمليات السلام.

ثالثا، إن من شأن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن في الوقت المحدد له إلى الجمعية العامة أن يمكن من النظر في التقرير بمزيد من الموضوعية، تمشيا مع ولاية الجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي الرئيسي للأمم المتحدة. ويجب ألا تجري المناقشات بشأن هذا التقرير الهام بطريقة سطحية.

رابعا، ينبغي تعديل دورات تقديم تقارير الأمين العام المختلفة بحيث تعكس الحالة في الميدان على نحو أصدق. وإلا فإن تقديم بعض التقارير بصورة متكررة لا ضرورة لها قد يؤدي إلى عدم إسهامها بصورة مجدية وجوهرية في مداولات المجلس. وعلى النقيض من ذلك، قد يستفيد المجلس من تقليص دورات الإبلاغ بخصوص المسائل ذات الأولوية أو العاجلة.

خامسا، إن مواصلة تطوير علاقات أنشط وأكثر فائدة مع لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والهيئات الأخرى ذات الصلة يمكن أن تزيد من فعالية مجلس الأمن في الاستجابة للنزاعات وأن تعزز دوره في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم خبرة لجنة بناء السلام وأفكارها وتوصياتها على نحو أكثر تواترا وفعالية، لأنها تمثل إسهاما غاية في الأهمية في مداولات أكثر استنارة في المجلس. وينبغي ألا يقتصر هذا النهج على التشكيلات القطرية، بل أن يمتد إلى مسائل مواضيعية مثل المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن وإصلاح قطاع الأمن.

سادسا، ينبغي مواصلة النظر في سبل تحسين عمل الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن، نظرا لأهميتها الحاسمة لتنفيذ قرارات المجلس. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مختلف لجان الجزاءات نظرا لتأثير نظم الجزاءات ونطاقها، فضلا عن آثارها على حقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية.

وقد ثبت أن دور الأعضاء غير الدائمين في تشكيل وتنظيم أساليب عمل مجلس الأمن مهم وبناء للغاية. وبعد، أود أن أتمنى لرئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكذلك لكم سيدي الرئيس بصفتكم نائب الرئيس، كل النجاح في توجيه مساعيه المهمة.

المرفق 48

بيان الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، يورغ لاوبر، بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية

يسرني أن أقدم هذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية: الأردن، إستونيا، أوروغواي، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، بيرو، الدانمرك، رواندا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غانا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ملديف، المملكة العربية السعودية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا. ويتمثل أحد أهدافنا مجموعتنا في التشجيع على تحسين أساليب العمل في هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

ونشكر مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم ونشيد بالجهود التي بذلتها سانت فنسنت وجزر غرينادين بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

يبين السياق الحالي الأهمية الرئيسية لأساليب العمل التي تفي بالمعايير العالية للشفافية والكفاءة والفعالية. وبعد أن استحال عقد الجلسات العادية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أصبح تكييف أساليب العمل مع الوضع الجديد أمرا أساسيا بالنسبة لمجلس الأمن لضمان استمرارية عمله. ويعتبر تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن أيضا مسؤولية رئيسية يتحملها المجلس تجاه عموم الأعضاء في الأمم المتحدة ويؤديها المجلس الأمن بالنيابة عنهم في سياق الوفاء بولايته. وهكذا تبين الأزمة الراهنة الحاجة الملحة لإحراز تقدم مستمر في أساليب العمل ليس فيما يتعلق بالاتفاق على تحسينات جديدة فحسب، بل أيضا في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وعليه تود المجموعة أن تشدد على التقدم الهام ومعالجة أوجه القصور في سياق الحالة الراهنة أولا وفي سياق أساليب عمل مجلس الأمن على نطاق أوسع ثانيا. ونود أيضا أن نقدم عدة مقترحات ملموسة ومن شأنها أن تعزز شفافية عمل مجلس الأم وكفاءته وفعاليته.

وتقر المجموعة بالطابع غير المسبوق للتحديات التي تسببها الجائحة. وكما ذكر الأمين العام في الإحاطة التي قدمها في 9 نيسان/أبريل إلى مجلس الأمن "يواجه العالم أخطر اختبار منذ إنشاء الأمم المتحدة" ومجلس الأمن ليس في مأمن من تلك الحالة. وبينما يشكل افتقار مجلس الأمن إلى القيادة في التصدي للجائحة وأثرها على السلم والأمن الدوليين مصدر قلق كبير لفريقنا، فإننا نقدر الحنكة التي أبداها المجلس فيما يتعلق بأساليب عمله. وعلى الرغم من بطء الأعضاء في بادئ الأمر، أبدى المجلس مرونة وابتكارا عن طريق الاتفاق على التعديلات التي أتاحت له مواصلة النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله تمشيا مع دورة الإبلاغ وتناول المواضيع والحالات التي تتطلب اهتمام المجلس، فضلا عن التصويت على القرارات المتعلقة بتجديد الولايات والمسائل الأخرى واعتماد البيانات الرئاسية. ونهنئ بصفة خاصة، الرئاسات المتعاقبة لمجلس الأمن منذ تفشي الجائحة على جهودها.

وتشيد المجموعة أيضا بالتقدم المحرز من حيث الشفافية والشمول منذ أن شرع مجلس الأمن في أداء عمله افتراضيا وبعد بدء العمل بالأسلوب الجديد المثير للقلق. ونرحب على وجه الخصوص بالبث الشبكي الكامل الآن لجميع الجلسات التي تعقد افتراضيا بدلا من جلسات الإحاطة التي تعقد في القاعة المفتوحة فضلا عن تعميم الرئاسة للبيانات الخطية التي يدلي بها مقدمو الإحاطات وأعضاء المجلس وغير

الأعضــاء، حيثما ينطبق ذلك، بوصــفها وثائق رســمية للمجلس. ويعدُّ الحل الذي يســمح لعموم الأعضــاء بالمشــاركة الخطية في الجلســات المفتوحة التي تعقد عن طريق الفيديو بدلا من المناقشــات المفتوحة العادية ابتكارا عمليا وإيجابيا آخر. ونرحب أيضا بأن أصبح نشر العناصر الصحفية قاعدة وليس استثناء منذ بداية تفشي الجائحة.

ولكن لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكي يفي المجلس بمعايير الكفاءة والمســـاءلة والإشراك تجاه عموم الأعضــاء في الأمم المتحدة ويكون عمله فعالا. ونتوقع تحقيق ذلك كله على الرغم من الطابع غير المسبوق والاستثنائي للحالة الراهنة. ولنقل بداية أن من غير المقبول أن يعجز المجلس عن عقد الجلســات أو اتخاذ الإجراءات الرســمية لأكثر من أســبوعين بعد أن عجز عن عقد الجلســات العادية، نظرا لأهمية ولايته في حين أنه يتعين عليه إبداء القيادة في التصـــدي للأزمة. ونتوقع في المســـتقبل أن يكون مجلس الأمن على استعداد تام للانتقال فورا إلى أسلوب العمل الافتراضي أو أن يبدي فعالية في التكيف مع أي حالة أخرى يتعذر فيها عقد الجلسات العادية مرة أخرى. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى إبداء المرونة واليقظة والانفتاح فيما يتعلق بالتعديلات اللازمة للإطار الإجرائي للمجلس لتحقيق هدف عام يتمثل في مواصلة حالة التأهب لعقد الاجتماعات واتخاذ القرارات في مثل هذه الحالات الفريدة.

علاوة على ذلك، وبالرغم من الاتفاق المرحّب به على الإجراءات الخطية لاتخاذ القرارات، فإننا نشعر بالقلق لأن المجلس ليس في وضـع يسمح له بضـمان الاستجابة السريعة للتطورات المتصـلة بصـون السلم والأمن الدوليين. وتدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المجلس إلى الاتفاق على إجراء مستكمل يسمح للمجلس بالتصـويت افتراضـيا وفي الوقت الحقيقي. وبالإضـافة إلى ذلك، لا ترى المجموعة أي سبب لعدم إدراج جميع الاجتماعات الافتراضــية التي تعقد وفقا لولاية المجلس في برنامج العمل الرســمي للمجلس وفي يومية الأمم المتحدة. وينبغي اعتبار جلسات المجلس التي تعقد حاليا عن طريق التداول بالفيديو جلسات رسمية للمجلس. وبالمثل يتعين على الهيئات الفرعية التابعة للمجلس استئناف عملها إما باستخدام الإجراءات الخطية أو بعقد الاجتماعات عن طريق الفيديو باعتبارها جلسات رسمية. ويساورنا القلق إزاء الآثار المحتملة لهذه الحالة على أدوات تقارير المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولا ســيما تقريره الســنوي. وبالرغم من التقدم المذكور أعلاه فيما يتعلق بالإدماج، ينبغي للمجلس أن يجري مناقشات بشأن الترجمة الفورية للجلسات الافتراضية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ويساورنا القلق أيضا لأن ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النســاء، لم تُتح لهم حتى الآن ســوى فرصــة ضــئيلة لتقديم الإحاطات إلى المجلس منذ بداية ممارســة عقد الجلسات الافتراضية. وندعو المجلس إلى عدم السماح للجائحة بعكس مسار التقدم الهام المحرز على مدى السنوات الماضية في ذلك الصدد.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نرى أيضا ميزة كبيرة في اعتبار الأزمة الراهنة فرصة لاستخلاص الدروس ولجعل بعض التعديلات الأخيرة دائمة، شــريطة أن تعزز أيضــا شــفافية مجلس الأمن وكفاءته وفعاليته في ظل الظروف العادية. ومن بين هذه التعديلات، قد ينظر مجلس الأمن في مواصـــلة الممارســـة المتمثلة في تعميم جميع البيانات التي يدلي بها مقدمو الإحاطات وأعضـــاء المجلس خطيا في الجلســـات المفتوحة على جميع البعثات الدائمة. ونرحب أيضا بالمناقشات المتعلقة بإمكانية إضافة الشكل الحالي للمناقشات المفتوحة إلى مجموعة أدوات المجلس، وهو شـكل يتسـم بتقديم الدول غير الأعضــاء في المجلس لبيانات خطية بغية تعزيز كفاءة المجلس. ونعتقد أن أســاليب العمل التي تحكم المناقشـــات المفتوحة، بغض النظر عن طرائقها الدقيقة، ينبغي أن تسمح للدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بالمشاركة على قدم المساواة، ونشير

إلى أن علة وجود المناقشات المفتوحة، كما تبين مناقشة اليوم المفتوحة، هو إتاحة الفرصة لعموم الأعضاء لإثراء مداولات مجلس الأمن بدلا من مجرد مواكبة اعتماد توصيات محددة سلفا للمجلس. وفي ضوء هذه الأولويات، تشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية على الفصل بين مناقشة توصية ذات صلة والعمل بشأنها واعتمادها.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نلاحظ الحاجة إلى إجراء مناقشات أكثر انفتاحا بشأن الحالات القطرية، وهي أداة استخدمها المجلس بفعالية في الماضي. ونشجع المجلس أيضا على توسيع نطاق إمكانية المشاركة المباشرة لمقدمي الإحاطات والدول الأعضاء غير القادرة على السفر إلى نيويورك، حيث أن الأزمة أثبتت كذلك جدوى تبادل الآراء إلكترونيا بين الأطراف المهتمة، بما في ذلك على أعلى مستوى سياسي. ويمكن أيضا تسخير الإمكانات الكاملة للتكنولوجيا بطرق أخرى كثيرة – على سبيل المثال عن طريق استكشاف إمكانية قيام مجلس الأمن بزيارات افتراضية إلى الميدان كأداة مكملة للزيارات الفعلية القائمة المعمول بها. وتقف مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية على أهبة الاستعداد للإسهام في عملية تحديد الدروس المستفادة من الأزمة ودعم عمل الفريق العامل غير الرسمي في تلك العملية.

وإلى جانب الحالة الراهنة، نحن مقتنعون بأهمية مواصلة اهتمامنا بالتحسين المستمر لأساليب عمل مجلس الأمن وتنفيذ ممارسات جيدة بطريقة متسقة وعدم التراجع عن القرارات والالتزامات السابقة. ونرحب في هذا الصدد بشكل خاص باعتماد ثماني مذكرات رئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2019، تحت قيادة الكويت بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي، بشأن العديد من المسائل ذات الأهمية لتعزيز أساليب عمل المجلس. ويجب علينا أيضا أن ننوه بالتقدم المحرز في الجوانب الهامة المتمثلة في شفافية عمل المجلس وشموليته، مثل عقد جلسات اختتام. وقد نظمت جلسات الاختتام هذه 11 من الرئاسات الـ 12 الأخيرة للمجلس على مدى الأشهر الـ 12 الماضية وكانت إجمالا جلسات تفاعلية بقدر أكبر.

وتدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مجلس الأمن إلى إظهار الثبات في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2017/507 والمذكرات الثماني التي اعتُمدت مؤخرا. ويشمل ذلك أن المجلس أمامه الآن فرصة الوفاء بالتزامه فيما يتعلق بتقريره السنوي الذي ينبغي اعتماده في الربيع، ربما قبل نهاية هذا الشهر. ونود أن نشير إلى أهمية تلك العملية بوصفها أداة للشفافية والمساءلة في عمل المجلس ونتطلع إلى فرصة التباحث بشأن مضمون التقرير في الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أيضا توثيق التفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة في الحالات التي ينجرف فيها مجلس الأمن بعيدا عن عموم الأعضاء – وبالتالي عن العالم – بما في ذلك عندما لا يتمكن من اتخاذ قرارات بسبب استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه. وتواصل مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية تشجيع جميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن على حد سواء، على الانضمام إلى 121 دولة موقعة على مدونة قواعد السلوك التي أعدتها المجموعة وعلى تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، تدعو المجموعة المجلس إلى الاستفادة من النجاح الذي تحقق في سياق الفريق العامل غير الرسمي في عام 2019 ومواصلة عمله بشأن التحسينات الهامة التي لم يتم الاتفاق عليها بعد. وأولا، يجب تقاسم مسؤوليات الأعضاء فيما يتعلق بمسائل مجلس الأمن على نحو أكثر مساواة من أجل تعزيز مشاركة جميع الأعضاء، بمن فيهم الأعضاء المنتخبون، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بصياغة وثائق المجلس. وثانيا، إن عدالة ووضوح إجراءات الجزاءات هما عاملان محددان هامان لتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة ولتأثيرها، وتشكل آلية أمين المظالم في هذا الصدد عنصرا رئيسيا للحفاظ على نزاهة نظام الجزاءات

التابع للمجلس وشـــفافيته وكفاءته وفعاليته. ولذلك، ندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة تعزيز اســتقلال ونزاهة مكتب أمين المظالم وتوســيع ولاية أمين المظالم في نهاية المطاف لتشمل نظم الجزاءات الأخرى.

ونرحب بالطريقة المثالية التي تجري بها مناقشـــة اليوم فيما يتعلق بمبادئ المســاءلة والشــفافية والكفاءة على الرغم من الحالة الاستثنائية. وكما تبرهن الجائحة بصورة حادة، فإن أساليب عمل مجلس الأمن تهم جميع أعضاء الأمم المتحدة، وهي وسيلة لضمان استعداده وسرعة تصرفه في مواجهة أي أزمة. وتحسين هذه الأســاليب هو مســؤوليتنا الجماعية. وكما يُظهر مؤخرا التقدم المحرز وأوجه القصــور، فإن الشــفافية والكفاءة والفعالية مبادئ يعزز بعضها بعضا ويجب أن تستمر في توجيه التحسينات في أساليب عمل مجلس الأمن. وتلتزم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالقيام بدورها وتقديم الإسهام والدعم الفعالين لأي مبادرة لتحقيق هذه الغاية.

المرفق 49

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

إن المناقشات المنتظمة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن ضرورية ومفيدة على حد سواء لإحراز تقدم نحو تحقيق التحسينات التي تمس الحاجة إليها في هذا المجال. كما أن ظهور جائحة فيروس كورونا قد أضاف عناصر إلى المناقشة القائمة، ولا سيما بشأن كيفية ضمان شفافية وفعالية مجلس الأمن في الظروف الاستثنائية.

ويشجعنا ملاحظة أننا أحرزنا بعض التقدم بشأن أساليب العمل على مدى السنوات الماضية. ومع ذلك، فإننا أبعد ما نكون عن ضمان شفافية المجلس ومساءلته وكفاءته. ولتحقيق ذلك، يجب أن نبدأ بزيادة التفاعل بين المجلس وعموم الأعضاء. وينبغي إبقاء الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية عند أدنى حد ممكن وينبغي ضمان المشاركة المجدية للدول ذات المصلحة المشروعة في مداولات المجلس طوال عملية صنع القرار وينبغي أن يتاح لممثلي المجتمع المدني وخبراء الشؤون الإنسانية مزيد من الفرص لتقديم إحاطات إلى المجلس.

وتتسم الشفافية بأهمية خاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. ويجب أن يتعاون المجلس على نحو أوثق مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويتوقف نجاح نظم الجزاءات على تعاون جميع الدول الأعضاء. ولا يزال من المهم للغاية ضمان الشفافية في أساليب عمل الهيئات الفرعية وإبقاء قنوات الاتصال المنتظمة مفتوحة وجعل الوثائق ذات الصلة في متناول جميع أعضاء الأمم المتحدة.

يجب علينا أيضا أن نكفل أن يكون الأعضاء المنتخبون على قدم المساواة مع الأعضاء الخمسة الدائمين. وينبغي، ضمن جملة أمور أخرى، توزيع المسؤولية عن الصياغة بالتساوي بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين، وينبغي للقائمين على الصياغة إجراء مشاورات في الوقت المناسب مع جميع أعضاء الأمم المتحدة المعنيين بانفتاح ومرونة.

وثمة حاجة أيضا إلى زيادة التنسيق والتعاون بين المجلس والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وغني عن القول إنه من المهم للغاية تحسين التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة، وكذلك مع لجنة بناء السلام. ومن شأن زيادة التفاعل مع المنظمات الإقليمية الإسهام أيضا في فعالية المجلس.

وثمة تحسن آخر يتمثل في إدماج منع نشوب النزاعات في جدول أعمال مجلس الأمن. وتشير التجربة الحالية إلى أن المجلس كثيرا ما يجد نفسه يستجيب للأزمات بطريقة تدريجية، ولا يستخدم بقدر أكبر الأدوات المتاحة له إلا مع تدهور الأوضاع. وهناك توافق واسع في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن ضرورة تعزيز جهودنا في مجال الوقاية، بما في ذلك من خلال جهود الوساطة.

وقد ثبت أيضا أن استخدام حق النقض يعوق الدور الذي توجد حاجة ماسة إليه ويتعين على المجلس أن يضطلع به في حالة معينة. ونعتقد أنه يمكن تحقيق نتائج أفضل ومنع وقوع المزيد من المآسي الإنسانية إذا ما استخدمت الأدوات المتاحة للمجلس في وقت مبكر وبدون اللجوء إلى استخدام حق النقض كأداة للنهوض بالمصالح الوطنية.

أخيرا، أود أن أشـدد على أننا نعتبر مسـألة أسـاليب العمل أحد مكونات الخطة الأوسـع لإصـلاح مجلس الأمن. إن تحديث أسـاليب العمل لا يمكن أن يكون بديلا عن الدخول في محادثات أكثر موضـوعية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويجب أن نواصل السعي للتوصل إلى حل بناء لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وخضوعا للمساءلة وشـــفافية، من خلال تحديد قاســـم مشـــترك يمكن أن يحظى بأوســـع قبول ســـياســـي ممكن من جانب الدول الأعضاء.

المرفق 50

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقْد هذه المناقشة السنوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومهمة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى مهمة حاسمة لكفالة أن يعمل مجلس الأمن بطريقة شفافة وفعالة وكفؤة. وأود أن أثني على الرؤساء الحاليين والسابقين للفريق العامل لما بذلوه من جهود للإسهام في تحقيق ذلك الهدف.

إن مناقشة اليوم تجري في ظل جائحة لم يسبق لها مثيل وأثرت، في جملة أمور، على كيفية إدارة منظومة الأمم المتحدة لأعمالها. ونشيد بالعمل الذي قام به رؤساء مجلس الأمن - الصين والجمهورية الدومينيكية والآن إستونيا - خلال الأسابيع القليلة الماضية لضمان استمرارية العمل في الوقت الذي صدرت فيه أوامر العمل من المنزل. وقد وضع أعضاء المجلس آليات لكفالة استمراره في تنفيذ ولايته، واتخاذ القرارات، وفي نهاية المطاف، خدمة المتضررين من التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفي الوقت نفسه، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، اكتسب الارتقاء إلى مستوى مبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية لمجلس الأمن أهمية جديدة وقد يتطلب بعض الإجراءات الابتكارية للمضي قدما.

إن العالم يعتمد على مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، حتى عندما لا تعقد الاجتماعات على الطاولة ذات شكل حدوة الحصان الشهيرة. ونرحب بالتأكيد على ضمان الشفافية عند وضع أساليب العمل المؤقتة في إطار تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من جانب رئاسة المجلس. ونشجع أعضاء المجلس على مواصلة تعزيز الإجراءات القائمة لشفافية عمل المجلس وشمولية أعماله عن طريق السماح للدول الأعضاء بإدلاء ببيانات شفوية في جلسات مفتوحة، حتى وإن كانت تعقد كمؤتمرات بالفيديو. إن الاهتمام الهائل والمشاركة الرفيعة المستوى في اجتماع صيغة آريا بمناسبة انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا دليل على اهتمام الدول الأعضاء بمواصلة الإسهام في مناقشات هذه الهيئة.

وسيحتاج مجلس الأمن إلى المهارة والمرونة للعمل إلكترونيا في ظل الحالة العادية التي أعقبت تفشي مرض كوفيد-19 في العالم. ونرى أنه من المفيد أن يشارك المجلس مع عموم الأعضاء أفكاره وتقييمه لكيفية تكيفه مع أساليب العمل الإلكترونية. ويمكن أن يوفر هذا التفكير في الممارسات المستخدمة توجيها مفيدا للسيناريوهات المقبلة عندما يكون من المستحيل عقد اجتماعات بحضور شخصي. ويمكن أن يشمل ذلك الدروس التي لا تتعلق بسير الجلسات واعتماد القرارات فحسب، بل أيضا بكيفية عمل المجلس خلال هذه الأوقات الصعبة على نطاق أوسع.

وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بأساليب العمل التي تتجاوز تلك الخاصة بكوفيد-19، أود الإشارة إلى أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن ما فتئت تناقش المقترحات الرامية إلى تعزيز أساليب عمل المجلس. وقد تشرفت بالإشراف على العملية بصفتي رئيساً مشاركاً للمفاوضات للسنة الثالثة على التوالي، ويشجعني أن ألاحظ التقارب بين عمل المفاوضات الحكومية الدولية والفريق العامل غير الرسمي. ولاستكمال ذلك العمل، بصفتي الوطنية، أقترح ثلاث توصيات من شأنها أن تعزز إلى حد كبير فعالية مجلس الأمن وشفافيته على نطاق أوسع.

أولاً، إن تحقيق تقسيم أكثر توازناً للعمل على القائمين بالصياغة ليس مجرد مسألة شمولية، بل يمكن أن يسهم في إنشاء مجلس أكثر فعالية. ونلاحظ أن المناقشات بشأن ضرورة توسيع نظام القائمين

بالصياغة ليشمل المزيد من الأعضاء المنتخبين مستمرة منذ بضع سنوات. ونسلم بإحراز بعض التقدم، ولا سيما إدراج بعض رؤساء لجان الجزاءات كمساهمين في الصياغة. غير أن هذا أبعد ما يكون عن الممارسة المنهجية. ويمكن لرؤساء لجان الجزاءات في الواقع أن يضيفوا قيمة كبيرة ومنظورا هاما في صياغة نتائج المجلس، ولذلك ينبغي التشاور معهم، إن لم يكونوا مشاركين في الصياغة.

ثانيا، إن تحسين التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ليس طلبا جديدا، وهو مجال آخر أحرز فيه بالتأكيد تقدم على مر السنين. وتضمنت إحدى المذكرات الرئاسية الثماني (S/2019/995) التي اعتمدت برئاسة الكويت للفريق العامل غير الرسمي حكما يسمح للمشاركين المعنيين في اجتماعات المجلس، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بالاطلاع على تقارير الأمين العام قبل أربعة أيام عمل على الأقل من مناقشتها في المجلس. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين. والأهم من ذلك أن مجرد عقد المزيد من الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات لا يعزز علاقتها بالمجلس. وينبغي للمجلس أن يسعى إلى إقامة حوار ثلاثي أكثر موضوعية وتفاعلا فيما بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة طوال دورة ولاية البعثات من أجل النظر في تخطيط الولايات وتصميمها وتنفيذها.

وأخيرا، أبرزت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المناقشات المفتوحة السابقة الحاجة إلى بناء ودعم قدرات الدول حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها القانونية الناشئة عن قرارات المجلس. وينبغي أن يبدأ ذلك انطلاقا من اعتماد المجلس قرارات أقصر ذات صياغة أوضح تأخذ في الاعتبار النطاق الواسع لقدرة الدول على تنفيذها. وينبغي للمجلس أيضا أن يكفل على نحو أكثر انتظاما شرح الالتزامات القانونية الجديدة لجميع الأعضاء - على سبيل المثال، من خلال عقد اجتماعات مع مختلف رؤساء لجان الجزاءات، مما يسمح للأعضاء بطرح الأسئلة.

وقد تسبب تفشي مرض فيروس كورونا في وضع غير متوقع بالنسبة لمجلس الأمن. ولم يكن بوسع مؤسسي الأمم المتحدة أن يتصوروا أن المجلس يعمل بشكل إلكتروني، ولكن في الواقع، فإن التعديلات التي أدخلها تبعا للظروف المستجدة سمحت له بأداء مهامه الرئيسية. دعونا نغتنم هذه الفرصة لكي نبين للعالم قدرة مجلس الأمن على أن يكون ذكيا ومرنا في أداء تلك المهمة، مع التقيد في الوقت نفسه بمبادئ الكفاءة والفعالية والشفافية.

المرفق 51

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

لا يكاد يوجد وقت أفضل لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن من الظروف الاستثنائية الراهنة.

فقد شهدنا جميعا، منذ آذار/مارس وحتى الآن، تطورا في تكيف المجلس مع الواقع الجديد المتمثل في أنه أجبر على تحويل مداولاته ومفاوضاته لتتم على الإنترنت. وقد كانت تلك الرحلة رائعة جدا. وعندما فُرض الإغلاق بسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في آذار/مارس، اختفى المجلس عن الأنظار تقريبا، لفترة قصيرة، وتعين على كامل الأعضاء في الأمم المتحدة الاعتماد على قصاصات المعلومات المتداولة على موقع تويتر. وبالانتقال إلى 8 أيار/مايو، عُقد اجتماع عالمي حقا بصيغة آريا بمشاركة أكثر من 40 متكلما على المستوى الوزاري من جميع أنحاء العالم وببث فيديو للجمهور على مختلف المنصات المرئية للجميع.

وربما لم يكن تعديل المجلس سريعا وشاملا كما كان يود الكثيرون منا، ولكن لا يمكن إنكار التقدم الذي أحرز في فتح أنشطة المجلس. فقد قدمت رئاسات الصين والجمهورية الدومينيكية وإستونيا جميعها إسهاماتها الهامة جدا في تكييف المجلس مع الحقائق القاسية الراهنة.

لقد كانت أوكرانيا دائما من بين مؤيدي مجلس أكثر شفافية، ونرحب بالتقدم الذي أحرز على ذلك المسار في الأشهر الأخيرة. ففي ظل الظروف الراهنة من المهم بصفة خاصة عقد جلسات مفتوحة عن طريق الفيديو كلما أمكن ذلك. وينبغي أن تكون الجلسات المغلقة عن طريق الفيديو، هي المعادل للمشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته، الاستثناء لا القاعدة.

إننا ننطلق من الفهم المتمثل في أنه إذا ما عقدت جلسات مغلقة عن طريق التداول بالفيديو، فإن العالم الخارجي يستحق أن يعرف ما تمت مناقشته. ولذلك نود أن نرى بذل جهد أكثر تضافرا في إعداد العناصر الموضوعية التي تقدم للصحافة. وتكتسي الممارسة المتمثلة في عقد الاتحاد الأوروبي أو مجموعات أوسع من أعضاء المجلس لقاءات مشتركة لوسائط الإعلام أهمية خاصة عندما تناقش مسائل خلافية ويكون التوصل إلى صيغة توافقية بشأن العناصر المشتركة التي تقدم للصحافة أمرا مستحيلا.

ويشجعنا بنفس القدر أن نرى بعض أعضاء المجلس يعلنون عن ملاحظاتهم التي أدلوا بها في تلك الجلسات المغلقة. وعلى الرغم من أن تلك الممارسة لم تترسخ بعد، فإنها خطوة كبيرة إلى الأمام نحو مزيد من الشفافية، وهو أمر نريده جميعا.

وقد بذلنا قصارى جهدنا، خلال فترة عضويتنا في المجلس في الفترة من عام 2016 إلى عام 2017، للإسهام في ضمان المزيد من الانفتاح للمجلس. ومن المشجع أن نرى أن معظم الأعضاء الحاليين ملتزمون بذلك الهدف أيضا.

ونود أن نشيد، في هذا الصدد، بالجهود المتفانية التي بذلها - في العام الماضي - وفد الكويت الذي كفلت مثابرته اعتماد ثماني مذكرات رئاسية تهدف إلى تحسين أساليب عمل المجلس. ونرى بعضها ينفذ بالفعل، بينما قد يستغرق البعض الآخر بعض الوقت ليوضع موضع التنفيذ.

وترحب أوكرانيا بآخر تطبيق للمذكرة الرئاسية S/2019/992 من جانب الرئاسة الإستونية، التي أصدرت إضافة تتضمن قائمة بجميع الأنشطة المقررة حاليا التي لم ترد في برنامج العمل المؤقت المعتمد. ونأمل أن تنفذ جميع الرئاسات التالية تلك المذكرة على النحو الواجب أيضا.

غير أن هناك مسألة واحدة كانت تشكل إشكالية لبعض الوقت – وهي التقرير السنوي الذي تعرض لقدر كبير من الانتقادات، وينتظر صدوره بنفس القدر. وتجدر الإشارة إلى أن المذكرة الرئاسية S/2017/507 تتوخى إعداد التقرير السنوي على مرحلتين: صياغة المقدمة، التي ينبغي أن تكتمل بحلول 31 كانون الثاني/يناير، وتجميع التقرير بأكمله، الذي ينبغي أن يكتمل بحلول 15 آذار/مارس.

إننا ندرك أن الإغلاق بسبب كوفيد-19 هذا العام قد عطل جميع الجداول الزمنية، ولكننا نقدر كثيرا أن نعرف من أعضاء المجلس المرحلة التي وصل إليها إعداد تقرير عام 2019 حتى الآن. وإذ نضع في اعتبارنا قيمة التقييمات الشهرية في إعداد التقرير، نلاحظ مع القلق أن خمسة تقييمات شهرية لعام 2019 لا تزال غير موجودة. وهذه ليست إشارة تدعو إلى التفاؤل. ونشجع الدول التي لم تقدم تقاريرها بعدُ على أن تفعل ذلك من دون إبطاء. وكذلك تجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن المذكرة الرئاسية S/1997/451 تنص على إعداد هذا التقرير تحت مسؤولية وفد معين. ويسعدنا جدا، من ناحية أخرى، أن نرى أن رئاستي فييت نام والصين هذا العام قد قدمتا بالفعل تقييماتهما الشهرية في وقتها، ونأمل أن يحذو الآخرون حذوهما على وجه السرعة.

وثمة مسألة أخرى سنتابعها جميعا عن كثب هذا العام وهي عملية إعداد الأعضاء المنتخبين حديثا للعمل في المجلس. ففي ضوء التحديات المستمرة المتصلة بفيروس كورونا، من المهم بصفة خاصة أن يتلقى الأعضاء الجدد، بعد إجراء الانتخابات في وقتها المحدد، كل الدعم اللازم في عملية الاستعداد للاضطلاع بواجباتهم خلال السنتين القادمتين.

فيمكن للمجلس أن يبرهن على أهميته بحق ويعزز مصداقيته ويحقق نتائج ملموسة بالاستجابة الفورية لحالات أزمات من قبيل التي نعيشها وبالتكيف مع القيود القائمة وباستكشاف فرص جديدة وبتكييف أساليب عمله مع احتياجات العصر وبمتابعة التزاماته وبفتح مجالات جديدة لإشراك كامل أعضاء الأمم المتحدة وبأن يكون استباقيا وشفافا.